الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر - بســكرة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا
دراسة حالة - دول القرن الإفريقي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالبة: أمينة دير

إشراف الأستاذ الدكتور: أ.د. عمر فرحاتي

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د. عبد العظيم بن صغير	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. مصطفى صايج	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

سورة الروم : الآية 41

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما منحاني إياه من رعاية و اهتمام

إلى جميع الإخوة و الأخوات و أخص بالذكر حنان، وفاء،و حسين.

كما أهديه إلى جميع الزملاء والزميلات دفعة علاقات دولية و إستراتيجية.

إلى جميع أصدقائي و أهلي

كما أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم.

أمينة

الشكر و العرفان

أود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر إلى الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

لقبوله الإشراف على هذا البحث، ولما تلقيته منه من حسن متابعة و توجيه.

كما أتقدم بأرقى معاني التقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد

خيضر لما حظيت به من حسن الاهتمام والتوجيه طوال مدة دراستي في القسم.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

<u>الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة</u>

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

المطلب الأول: تعريف البيئة و الأمن البيئي

المطلب الثاني: تعريف التهديد البيئي

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة و الأمن البيئي

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول : تعريف الأمن الإنساني

المطلب الثاني: خصائص و أبعاد الأمن الإنساني

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن الإنساني

<u>الفصل الثاني:مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا وآليات مواجهتها</u>

المبحث الأول: مظاهر تأثير التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا

المطلب الأول: ماهية التهديدات البيئية في القارة الإفريقية

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي و الأمن الصحي

المطلب الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي و الأمن السياسي

المطلب الرابع: أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي

المبحث الثاني: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية

المطلب الأول:المؤتمرات الدولية

المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية

المطلب الثالث: دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

المبحث الثالث:الآليات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

المطلب الثالث: دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(NEPAD)

المطلب الرابع: دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني بدول القرن الأفريقي في ظل التهديدات البيئية

المبحث الأول:واقع التهديدات البيئة في دول القرن الإفريقي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني: تهديدات الأمن البيئي في منطقة القرن الإفريقي

المبحث الثاني:انعكاسات التهديدات البيئة على الأمن الإنساني في دول القرن الإفريقي

المطلب الأول: الأوضاع الإقتصادية والأزمات الغذائية و تداعياتها على الأمن الإنساني في القرن الإفريقي

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية و السياسية للتهديدات البيئية على الأمن الإنساني في القرن الأفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

المطلب الأول:دور المنظمات الحكومية الإقليمية والعالمية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجيات المواجهة في القرن الإفريقي و الآفاق المستقبلية

الخاتمة

مقدمة

منذ التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حصلت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي، بإضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية حيث تتميز هذه التهديدات بكونها غامضة المعالم ،غير عسكرية ،عابرة للحدود ومبهمة المصدر ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها مثل:الجريمة المنظمة،والإرهاب،والهجرة غير الشرعية،والتلوث البيئي،والكوارث الطبيعية،والاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية ...الخ . في خضم هذه التحولات ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يدرج جميع شواغل الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سواء إقتصادية،و سياسية،و ثقافية،و اجتماعية، وبيئية،هذا المفهوم الذي يركز في تحليلاته على الفرد كوحدة مرجعية أساسية للأمن ،بإضافة إلى أنه يحمل في طياته مضامين جديدة كالبعد البيئي من خلال إعتبار الأخطار البيئية كتهديدات أمنية جديدة.

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحول في مفهوم الأمن، و تم طرح مفهوم الأمن البيئي حتى يتلاءم مع طرح توسيع مفهوم الأمن من جهة و تعميقه من جهة أخرى، وتقديم مشاكل البيئة كخطر مستقبلي يهدد الكرة الأرضية بأكملها و لابد من استجابة عالمية واسعة و شاملة لمواجهة هذه الأخطار.

تعد المشاكل البيئية في أفريقيا من أهم القضايا المطروحة في أجندات السياسية للدول الأفريقية، حيث تزيد عدة عوامل من حدتها و تضاعف خطورتها خاصة الفقر، و التوسع العمراني غير المنظم، والضغط السكاني الهائل، والنمو الإقتصادي و الصناعي، والبنى التحتية الهشة، وكذلك عدم الإستقرار السياسي ،فتساهم هذه العوامل مجتمعة في تأزم الوضع البيئي الراهن في أفريقيا وتفاقم الآثار السلبية لهذه التهديدات. تعد التهديدات البيئية بمثابة مصادر تهديد مضاعفة فهي تهدد سبل العيش و تضعف من الأمن الإنساني خاصة في أفريقيا بجميع أبعاده المتعددة، ولها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من ناحية شدة التأثير والمدى الزمني. تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية التأثيرات السلبية للتهديدات البيئية (مثل التغيرات المناخية ،والتدهور البيئي، و الجفاف، والتصحر، و إزالة الغابات..إلخ) على العالم ككل و القارة الإفريقية بشكل خاص، حيث تدفع الأقاليم الأفريقية وبالتحديد دول القرن الإفريقي ضريبة تغير المناخ و تعاني من آثار تهديداتها مع العلم أنها لم تتسبب فيها .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية موضوع في الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي التداعيات السلبية لهذه التهديدات هذا من جهة ، من جهة ثانية يندرج موضوع البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة :سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و بيئية. أما من الناحية أخرى فتتمثل أهمية الموضوع في كون القارة الأفريقية أحسن نموذج لدراسة التهديدات البيئية ،فمن خلال توظيف مقاربة الأمن الإنسان يمكن إظهار الآثار الناجمة عن هذه التهديدات على ضوء مؤشرات الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تتميز بها القارة من تدهور اقتصادي، النمو السكاني،و هشاشة الأنظمة السياسية..الخ.

أهداف الموضوع:

- إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي و أمْنَنَة التهديدات البيئية.
- توضيح العلاقة التكاملية ما بين أبعاد الأمن الإنساني في ظل التهديدات البيئية (إبراز علاقة التأثر و التأثر).
- التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجه القارة الإفريقية من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة من تغير مناخ، احتباس حراري، نضوب الموارد المائية...الخ. و رصد انعكاساتها على واقع الأمن الإنساني في القارة الإفريقية و تسليط الضوء على دول القرن الإفريقي.
- إبراز أهم إسهامات الدولية و الإقليمية لتلافي أخطار التهديدات البيئية في القارة الإفريقية و القرن الأفريقي على وجه التحديد.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب إختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أسباب ذاتية و التي تتمثل فيما يلي:

1- أسباب موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لآثار التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا. فمعظم الدراسات المرتبطة بقضايا البيئة ركزت على الجانب القانوني لحماية البيئة دون التطرق إلى الأطر النظرية التي تفسر الظاهرة من جانب أمني .

2- أسباب ذاتية:

و تكمن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة الأمن البيئي باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، و كذلك جاء تناول هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات باللغة العربية و لإثراء الجانب العلمي و المعرفي.

إشكالية الدراسة:

في ظل تزايد أخطار التهديدات البيئية و تباين آثارها السلبية في أفريقيا التي تشهد تدهورا كبيرا في محيطها الإيكولوجي جراء هذه التهديدات ،حيث امتدت انعكاساتها السلبية لتطال مختلف القطاعات سواء الإقتصادية، و السياسية، و الإجتماعية، مهددة بذلك الأمن الإنساني في أفريقيا . و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للدراسة في:

إلى أي مدى أثرت التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا ؟

تندرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

1-كيف ساهمت التهديدات البيئية كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟

2-ما هي مظاهر تأثير التهديدات البيئية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني في أفريقيا؟

3-ما هي الإستراتيجيات التي إعتمدتها أفريقيا و دول القرن الإفريقي في مواجهة التهديدات البيئية؟

4-ما هي التحديات التي تعرقل دول القرن الأفريقي في إعتماد إستراتيجيات بيئية تساهم في إرساء مضامين الأمن الإنساني؟

فرضيات الدراسة:

1- كلما إزدادت شدة تأثير التهديدات البيئية على أفريقيا كلما تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.

2- كلما نسقت الدول الأفريقية جهودها لمواجهة التهديدات البيئية، كلما زادت فرص نجاحها في تحقيق الأمن الإنساني و مبادئ التنمية المستدامة.

3- كلما إعتمدت دول القرن الأفريقي على إستراتيجيات بيئية قائمة على أساس الحوار و مبادئ التنمية المستدامة، كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات البيئية.

المقاربة المنهجية:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج و التي تراوحت بين:

المنهج الوصفي؛ يقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم في أفريقيا ،و تحديد خصائص ظاهرة التهديدات البيئية في المنطقة، بإضافة إلى وصف طبيعة و نوعية العلاقة بين متغير الأمن الإنساني والتهديدات البيئية من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات البيئية في أفريقيا بشكل عام والقرن الأفريقي بشكل خاص، وصولا إلى التحليل والربط والتفسيرلهذه البيانات.و قد تم في هذا الإطار معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم الأمن،ومفهوم الأمن البيئي، وصولا إلى الأمن الإنساني.

منهج دراسة الحالة؛ وقد تم استخدامه في الفصل الثالث،من خلال إعتماد منطقة دول القرن الأفريقي كنموذج للدراسة،لنوضح من خلاله مدى تأثير التهديدات البيئية في المنطقة و رصد أهم الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المتأثرة جراء هذه التهديدات.

كذلك تمت الإستعانة في معالجة الدراسة بأدوات و تقنيات البحث العلمي، مثل تقنية تحليل المضمون لتفسير مضامين أهم الاتفاقيات البيئية الدولية، وكذلك تم إعتماد تقنية الطرق و البيانات الإحصائية من أجل إسقاط مختلف المعطيات الرقمية المتعلقة بالجانب التحليلي للدراسة .

حدود الدراسة:

المجال الزماني؛ شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية لطرح الأكاديمي لقضايا البيئة التي ترجع إلى نهاية الستينات و بداية السبعينات خاصة مع مؤتمر استوكهولم هذا من ناحية، من

ناحية أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزمني على مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي واكبت التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية وتصاعد أهمية البعد البيئي في مفهوم الأمن الجديد، وظهور ما يعرف بأمْنَنَة التغيرات المناخية.

الإطار المكاني؛ يشمل الإطار المكاني للدراسة القارة الإفريقية و التي تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأخطار التهديدات البيئية.بإضافة إلى التطرق إلى منطقة القرن الأفريقي كدراسة حالة.

الدراسات السابقة:

يتميز موضوع الدراسة بقلة المراجع باللغة العربية، في المقابل تشهد الأوساط الأكاديمية الغربية إقبالا هائلا على البحث في قضايا البيئة و الأمن البيئي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات البيئية و بأخص تأثيراتها السلبية في القارة الأفريقية.

من أبرز الدراسات السابقة التي تم إعتمادها في البحث، مقال منشور في مجلة "الشؤون دولية" عام 2007 لكل من **أولي براون Oli Brown** ،**آن هيمال Anne Hammill**، و **روبرت مكلمان Robert McLeman** المعنونة بـــ " **تغير المناخ كتهديد أمني جديد:النتائج بالنسبة لأفريقيا** " **"Climate Change as the 'New' Security Threat : Implication for Africa** ، ركزت هذه الدراسة على إعتبار تغير المناخ كتهديد أمني جديد على القارة الأفريقية ، و التطرق إلى أمْنَنَة التهديدات البيئة بهدف تبني التدابير الإستعجالية خارج الحالة العادية لمعالجة هذه التهديدات.

دراسة لـــ **أولي براون** و **أليك كراوفورد Alec Crawford** المعنونة بـــ**" تغير المناخ و الأمن في أفريقيا"** ، **''Climate change and Security in Africa''** الصادرة عام 2009، هذه الدراسة عبارة عن تقرير صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة **(IISD)** الذي مقره في كندا بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية **(ISS)** الذي مقره في جنوب أفريقيا، تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تغير المناخ كتهديد أمني في القارة الأفريقية ، بالرغم من أن أفريقيا تعد عالميا الأقل مساهمة في إنبعاث الغازات الدفيئة ، و مع ذلك تتعرض لجملة من الآثار السلبية للظواهر المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ مثل إنعدام الأمن الغذائي و الأمن المائي، الهجرة القسرية الناجمة عن تغير المناخ، و النزاعات حول الموارد

الطبيعية، وفشل الدول في التكيف مع مظاهر التدهور البيئي. و بالتالي فإن الدراسة تهدف إلى إبراز الإنعكاسات السلبية لتغير المناخ بإعتباره تهديد أمني جديد في أفريقيا.

دراسة أخرى صادرة عن معهد الأمن البيئي عام 2011 لإيريك **فان جيسون Eric van de Giessen** المعنونة بـــ**" القرن الأفريقي: تقييم الأمن البيئي"، '' Horn of Africa:Environmental Security Assessment ''**، ركزت هذه الدراسة على تناول مختلف أشكال التهديدات البيئية التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي إلى جانب إلقاء الضوء على مظاهر تأثيرها على مجتمعات القرن الأفريقي.

تبرير الخطة:

تم تناول الموضوع في ثلاث فصول أساسية وهي:

الفصل الأول؛ عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي ظاهرة سياسية ما، لابد من الإنطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة.و في مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الأمن من خلال تناول أهم الأطر النظرية المفسرة له لكل من النظريات الوضعية و النظريات الما بعد الوضعية. في المبحث الثاني تناولنا مفهوم الأمن البيئي كمفهوم جديد في حقل الدراسات الأمنية، و الذي تم ربطه بتوسع مجال و نطاق التهديدات الأمنية. في المبحث الثالث تم التطرق فيه لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التعرف على مجمل خصائصه و أبعاده المختلفة وصولا إلى التعرف على مختلف النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني فتم فيه رصد انعكاسات التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في القارة الأفريقية، يحتوي هذا الفصل على ثالث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في أفريقيا ،من خلال التعرف على ماهية هذه التهديدات و رصد أهم تداعياتها السلبية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني.في المبحث الثاني تم التطرق إلى مختلف الآليات الدولية الرائدة في مجال حماية البيئة. أما في المبحث الثالث فقد تناولنا أهم الإستراتيجيات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية.

في **الفصل الثالث** و الأخير، و المتمثل في دراسة الحالة دول القرن الإفريقي، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، في المبحث الأول تمت المعالجة الجغرافية لدول القرن الإفريقي، ثم تم إبراز أهم التهديدات البيئية التي تعاني منها المنطقة.في المبحث الثاني تمت معالجت مظاهر تأثير التهديدات البيئية في منطقة القرن الأفريقي من خلال رصد أهم الإنعكاسات الإجتماعية والسياسية و الأزمات الغذائية التي تعاني منها المنطقة. في المبحث الثالث تناولنا مختلف جهود المنظمات الإقليمية الفرعية في منطقة القرن الأفريقي كالإيغاد في مواجهة التهديدات البيئية ، بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية العالمية ، و دور المنظمات غير الحكومية، و في الأخير تم تقييم هذه الجهود مع استشراف نظرة مستقبلية للوضع في القرن الأفريقي .

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث وهي تتمثل في:

كثرة التقارير العلمية و العالمية حول مخاطر التهديدات البيئية باللغة الأجنبية حيث واجهتنا صعوبة في ترجمتها هذا من جهة ، من جهة ثانية واجهنا قلة الدراسات باللغة العربية و الأجنبية حول التهديدات البيئية في منطقة القرن الأفريقي، حيث أن معظم الدراسات العلمية والأكاديمية المعنية بمنطقة القرن الأفريقي غالبا ما تركز في معالجتها على النزاعات و الدول الفاشلة في المنطقة.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب البارة حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضييق و توسيع مفهوم الأمن. يشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم، مبهمة المصدر، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الأمراض الوبائية، التدهور البيئي و قضايا تغير المناخ..الخ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى(أفراد، جماعات)، وقد تزايد حجم هذه التحديات الأمنية نتيجة زيادة سرعة النمو السكاني، والتطور المتزايد لتقنيات الأسلحة و طرق الإتصالات و المواصلات مما أدى هذا بدوره إلى تسارع وتيرة انتقال هذه التهديدات الأمنية داخل و عبر الحدود الوطنية، فالحركة الواسعة داخل حقل الدراسات الأمنية استوجبت ضرورة مواكبة مفهوم الأمن التقليدي مع هذه التطورات من خلال توسيع مضامين الأمن ليشمل تهديدات أمنية جديدة ، بإضافة إلى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولاتية. الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي و نظري للدراسة،حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن و مضامينه النظرية، المبحث الثاني يتناول مفهوم الأمن البيئي و أهم التفسيرات حول البعد البيئي في الدراسات الأمنية، أما المبحث الأخير فيتناول مفهوم الأمن الإنساني .

المبحث الأول:مفهوم الأمن

يركز هذا المبحث على المدلول الاصطلاحي للمفهوم الأمن، مع معالجة أهم المقاربات النظرية المفسرة له، نتيجة للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية بشكل عام و الدراسات الأمنية بشكل خاص.

المطلب الأول: تعريف الأمن

الفرع الأول:المعنى اللغوي للأمن

الأمن مضاده الخوف و الفزع ، فهو يعني الطمأنينة و الإطمئنان إلى عدم توقع المكروه .و رَبط الإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله –عز و جل- عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن و الأمان[1]. ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى -: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" [2]. ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن **Sécurité** فهو يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء **Sine** و الذي معناه "بلا أو بدون" **Sans** ، و الجزء **Cura** و معناه " عناية" **soin**، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنًا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية" و بالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف[3].

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[4]. إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة و إن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف و القلق" و تعرفه دائرة معارف العلوم الإجتماعية **The Encyclopidia of Social Sciences** بـــ "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"[5] .

---

[1] محمد عمارة ، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام ، القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري ، الطبعة الأولى،2009،ص ص9-13.

[2] سورة قريش الآية 3 و 4 .

[3] Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003-2004,p.35.

[4] زكريا حسين،" الأمن القومي"،تم تصفح الموقع يوم:2013/03/27، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

[5] عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"،أعمال ندوة الأمن العربي:التحديات الراهنة.. و التطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي- الأوروبي،الطبعة الأولى،1996، ص84.

الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للأمن

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع و اختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص و العلاقات الدولية بشكل عام، و قد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون و محتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز و الذاتية ، و من بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

يري **وولتر ليبمان Walter Lippmann** :" أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"[1] ، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة. وفي نفس السياق نجد أن **فرديريك هارتمان فيري Frederick Hartman Ferry** يعرف الأمن :" أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة" [2] ، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها. كذلك نجد أن **جوزيف ناي Joseph Nye** يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره :"غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها، وسكانها،وثقافتها ، و رخائها الإقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار و الأضرار الكبرى[3].

أما **روبرت ماكنمارا Robert McNamara** فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نمواً صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن[4] ، و يعرف مكنمارا الأمن :" إن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها ، و الأمن ليس القوة العسكرية ،و إن كان يشملها، والأمن

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ، 2004، ص414.

[2] طروب بحري، " الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد "، مجلة المفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 294.

[3] Jams Wyllie ,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008, P. 74.

[4] عمر عبد الله كامل، المرجع السابق الذكر، ص85.

ليس النشاط العسكري التقليدي ، و إن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية..."[1]، يتبيّن لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة و دوره في حمايتها.

ريتشارد أولمان Richard Ullman في عام 1983 و في مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن''**Redefining Security**'' حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما ، أو تهدد بشكل كبير بتضيق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة(أشخاص،جماعات،شركات) داخل الدولة "[2]، بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة و نضوب الموارد ،و يتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية و الأفراد و الجماعات.

إنتقد الواقعيون التفسير الواسع للأمن الذي قدمه أولمان ، فقد دافع **ستيفن والت** عن المفهوم الضيق للأمن القائم على القوة العسكرية قائلا: " الدراسات الأمنية قد تعرف على أنها دراسات التهديد و إستعمال و سيطرة القوة العسكرية"، فوالت و الواقعيون التقليديون يخشون من توسع مفهوم الأمن فقد يجعل ذلك منه مفهوما شاملا و مميعا لأن التهديدات العسكرية هي في الواقع الأكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب الباردة[3].

و قد عرف **أرنولد ولفرز Arnold Wolfers** الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان " الأمن الوطني كرمز غامض" ،"**National security as ambiguous symble**'' ، أنه :" الأمن، بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، و بالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"[4] ، وقد إعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين ، و لكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوحدة الوطنية، أو الرفاه الإقتصادي...إلخ.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه و تهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008،ص17.

[2] Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133.

[3] Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004,P.7.

[4] Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N°:4, December 1952, P 485.

يُعتبر تعريف **باري بوزان Barry Buzan** لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرّف الأمن بأنه:" العمل على التحرر من التهديد " فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد، و يضيف كذلك أن الأمن القومي هو:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية"[1] ،من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها. يرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في : البدأ بالسياق السياسي للمفهوم ، مرورا بالأبعاد المختلفة له ، انتهاءا بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية [2]. وعلى اعتبار أن الأمن هو عملية التحرر من الخوف فقد وصف كل من **بوث Booth** و **ويلر Wheeler** هذه العملية " لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، و يتحقق ذلك إذا نُظِر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[3].

يعد مفهوم الأمن بوصفه تحررا من التهديد أمرا واضحا، غير أنه يثير عددا من التساؤلات هي: من يحمي المرء ؟ ماذا يحميه؟ من أي تهديد ؟ من حيث المبدأ ينطبق الأمن علي أي شخص أو على أي شيء، وقد يتحدث المرء عن الأمن العالمي ، و الأمن الدولي و الأمن القومي ، و الأمن الإقليمي، أو أمن المؤسسات ، أو الجماعات ، أو الأفراد ، و كذلك يمكن أن ينطبق المفهوم على أي من التهديدات [4].

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن ، وهو راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، و إختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدى لمفهوم الأمن من قبل المفكرين و الباحثين في هذا الميدان. مفهوم الأمن مثل السلام و العدالة، هو مفهوم متنازع عليه جوهريا، أساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة حول : من أو ما هي أهداف الأمن أو مرجعيات الأمن؛ من يوفر أمننا؛ و لمن يقصد هذا الأمن، الأفراد، الجماعات،الأمم، الدول، الأقاليم ، العالم ، أو حاجات معنوية مثل القيم؟ أجوبتنا على هذه الأسئلة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة ،هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي و الأمن الحديث، و على أقل تقدير فإن معظمنا يتفق أن مفهوم الأمن يوسع إلى حد كبير و بشكل مستمر

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005، ص 13.

[2] سليمان عبد الله الحربي،المرجع السابق الذكر، ص10.

[3] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر،ص414.

[4] بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي،الإمارت العربية المتحدة ،أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 269.

ليشمل الأبعاد مختلفة سواء العسكرية، والسياسية،والإقتصادية،والإجتماعية، و البيئية، و يشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها[1]. و يعمق ليشمل وحدات مرجعية ذات طبيعة تختلف تماما عن الدولة (أفراد، جماعات، منظمات دولية حكومية/ غير حكومية...الخ) ، و لقد لخصت **إيما روتشيلد Emma Rothschild** الإمتدادت المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية[2]:

1-امتداد تحتي؛ مفهوم الأمن ممتد من أمن الدول إلى أمن الأفراد و المجموعات...الخ.

2-امتداد إلى الأعلى؛ من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية.

3-امتداد أفقي؛ من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي و الإقتصادي و البيئي ، أو الأمن الإنساني.

4-المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد و تنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية ، نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية ، و جانبيا إلى المنظمات غير الحكومية، و إلى الرأي العام و الصحافة، و القوى المجردة للطبيعة أو السوق.

و لقد لخص **تيري بالزيك Thierry Balzacq** في مخطط توضيحي الكيفية التي توسع بها مفهوم الأمن من خلال تحولين أساسيين، الأول عمودي يخص مستويات التحليل، و الثاني الأفقي يخص توسيع قطاعات الأمن[3].

جدول رقم (01): التوسع و التعمق في مضامين الأمن في الدراسات الأمنية

		قطاعات الأمن				
التعميق / التوسيع		القطاع الإقتصادي	القطاع البيئي	القطاع السياسي	القطاع العسكري	القطاع المجتمعي
مستويات التحليل	عالمي إقليمي دولي وطني مجتمعي فردي					

Source :Thierry Balzacq, Op.Cit .,P.43.

[1] Oliver Richmond and Jason Franks, "Human Security and the War on Terror", in: Felix Dodds and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthscan , 2005 , P.28.

[2] Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April 2000, P.6, http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf.

[3] Thierry Balzacq ,Op .Cit. ,PP.42-43 .

المطلب الثاني:مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و لها الحق في احتكار وسائل العنف ، و تؤكد على أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبق، و ترى بضرورة أن يرتكز المفهوم التقليدي للأمن على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن.و في إطار النظريات المفسرة لمفهوم الأمن تناولنا في الاتجاهات الوضعية كل من النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية .

الفرع الأول:التصور الواقعي للأمن

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية على وجه التحديد ، حيث ركزت على اعتبار أن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل و بالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمّة ضمان أمنها و حماية سيادتها، و عندما تكون الدولة مشغولة بآفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همّها و هدفها الأساسي، و ترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب و يمكن أن يستمر هذا السلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية، و تؤكد الواقعية على الحتمية التاريخية للصراع بين الدول ذات السيادة.

خلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على إمكانية قيام حرب نوويّة بين الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و مثّلت مفاهيم الردع و الضربة الأولى و التدمير المتبادل الأكيد جزءا من معجم الواقعيين الأمني[1]. و حسب الواقعية الكلاسيكية الأنظمة الأمنية ستبقى قائمة طالما كانت مصالح الأعضاء متوافقة ، و عندما تتباعد هذه المصالح و التي تتمثل في تحالفات أو ميزان قوى أو غيرها من الترتيبات الأمنية الجماعية فإنها تتفكك و تتغير[2].

و تعتبر أفكار **توماس هوبز Thomas Hobbes** من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، فعلى حد تعبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون،

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة، دبي ، 2008، ص79.

[2] Jams Wyllie, Force and Security, in: Trevor C. Salmon and others, OP.Cit., P.78.

و بالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية[1]، " فالحالة الطبيعية " عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محدودة هو " صراع الكل ضد الكل "[2]. و يرى **ريمون آرون** أنه في "الحالة الطبيعية" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية[3]، و بالتالي فالأمن حسب الواقعيين يمثل أحد الأهداف الأساسية و الخالدة للسياسة الخارجية لأية دولة، هاته الأخيرة التي تسعي بكل الوسائل لتعظيم قوتها العسكرية لتحقيق الأمن.

و ترى الواقعية الجديدة **Neorealism** و على رأسها **كنيث والتز Kenneth Waltz** أن النظام الدولي هو نظام فوضوي. و تركز كذلك على أولوية الأمن **Prierity of Security** أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، و بالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى و يفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة لخطر أو تهديد دولة أخرى ، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة ، من جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك و الريبة بالنسبة للدول الأخرى و التي ستعتقد أن هذا الاستعداد العسكري موجّه ضدها فتقوم بدورها بالتأهب المسلح، و يصف البريطاني **هاربرت بترفايلد Herbert Butterfieled** حالة عدم اليقين **''Uncertainty''** التي تصيب صناع القرار في محاولتهم لتحديد نوايا الأخرين " بالخوف الهوبزي"[4]. هذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة و الصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها اصطلاحا دوامة الأمن أو المعضلة الأمنية.

يعتبر **جون هيرز John HerZ** أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية **''Security Dilemma''** عام 1950 ، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمنًا حتى تزيد من مستوى الحماية لها، في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من اللا أمن بالنسبة للدول الأخرى[5]، فالشعور بانعدام الأمن مصدره الشك و الخوف المتبادل بين الدول المتنافسة. و قد قدم **روبرت جيرفيس**

[1] Paul Battersby and Joseph M.Siracusa, Globalization and Human Security, United States of America, Rowman and Littlefield Publishers Inc ,2009 , P.46.

[2] J.Jackson Preece , security in International Relations, United Kingdom , London ,The University of London International Programmes , The University of London , 2011, P.15.

[3] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي ، المرجع السابق الذكر، ص18.

[4] Paul Roe,'' The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Confict as a 'Tragedy ' ?'',Journal of Peace Research, Sage Publictions,Vol.36 , N° :2, 1999 March , P.184 .

[5] Georg Sorensen, "After the Security Dilemma:The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue,Val.38,N:°3,September 2007,P.359.

Robert Jervis تعريفا للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها "العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين"، ففي نظام المساعدة الذاتية أو العون الذاتي **Self-Help** خلق المزيد من أمن دولة معينة هو حتما خلق المزيد من إنعدام الأمن بالنسبة للدول الأخرى[1]، و بسبب الفوضى يعزز مبدأ المساعدة الذاتية **''Self-Help''** بحيث لا تلجأ الدولة لأية سلطة أعلى منها بل تتحول بنفسها لضمان الأمن و السلامة[2].

الفرع الثاني:التصور الليبرالي للأمن

النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار **إمانويل كانط** للسلام الديمقراطي، و بالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الدولية و إن كان دورها أساسيا لضمان الأمن .

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تبسيطا و أكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية ، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و ثقافية و إجتماعية [3]. و الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق مبادئ هذا المنظور. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـــ **قولدستين Goldstein** يتمثل في " تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر." [4]، و بالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها و ذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل. و يؤكد هذا الرأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق

---

[1] Ibid.

[2] Paul Roe,Op.Cit.,P.185.

[3] مصطفى علوي ، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، في: هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،مصر ،2004، ص5.

[4] تاكايوكي ياماموراء ''مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية'' ،ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم:2010/11/10، http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html.

القواعد المشتركة و معايير أنظمة السلوك يفترض تقويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول[1].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاغن

على غرار النقاشات النظرية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي نادت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية ، تجاوبت مدرسة كوبنهاغن مع هذه التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة بالإضافة إلى إنتفاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية و التطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية الحكومية/غير الحكومية، و الأفراد، و الشركات المتعددة الجنسيات. ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع و تعميق مضامين الأمن من خلال أعمال **باري بوزان** في كتابه **People,States and Fear** عام 1983 ، الذي سعى إلى توسيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية تتمثل في القطاع السياسي ،القطاع الإقتصادي،القطاع المجتمعي، و القطاع البيئي.بإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي و نظرية الأمْنَنَة.

يري **ميشال ويليامز Michael Williams** أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الإجتماعية و لها جذور في النهج التقليدي الواقعي[2] . يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته.

تعد نظرية الأمْنَنَة **Securitization** من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة حيث طورها **أولي ويفر Ole Waever** ، و ترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي و لكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة ، وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمننة فقال أنها تدمج بين أفكار الواقعية

[1] Jacqueline Berman, ''This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life'' ,Accessed :09/11/2013 , http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.

[2] Michael Williams,'' Words ,Images, Enemies :Securitization and International Politics '',International Studies Quarterly ,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003, P.511.

الكلاسيكية المتأثرة بأعمال **كارل شميت Carl Schmitt** و أفكار البنائية الأخلاقية [1] . و قد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه " عمل خطابي" « **Speech Act**» الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية [2]، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضية أمنية يكسبها ذلك الإحساس بالأهمية و الاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه[3].

إذا فالأمْنَنَة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب **"Speech Act"** ، أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء« **Survival** » المادي أو المعنوي، و تتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة. و يرى بوزان أن فواعل الأمننة **Securiting Actors** الأكثر شيوعا قد يكونوا (قادة سياسيين، بيروقراطية، حكومات ،لوبيات، جماعات ضغط)[4]. أما **Desecuritization** اللا أمننة فهي تعني إنتقال القضايا المُؤَمْننة خارج حالة الطوارئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي، فإزالة القضايا من الأجندة الأمنية يرجع إلى فشل التحرك الأمني.

الفرع الثاني:الدراسات النقدية للأمن

تعد الدراسات النقدية للأمن **Critical Security Studies** بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة **الفراكفورت** من أمثال **ماكس هوركهايمر Max Horkheimer**، و **تيودور أدورنو Theodore Adorno** ، و **يورغن هابرماكس Jurgen Habermas**. و هي نظرية تدعي أن لها أدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن

[1] Michael Williams ,Op.Cit., pp.511-513.
[2] Simon Dalby, OP.Cit.,P.4.
[3] Steve Smith, "The concept of Security in a globalizing world", in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict: National Security in a New Strategic Era, London and New York, Routledge,2006, P.43.
[4] Barry Buzan & lene Hansen , The Evolution of International Security Studies, USA , Cambridge University Press, 2009,P.214.

النقدي، فالأمن بمعنى **الإنعتاق** هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته و من بين هذه القيود الحرب و الفقر و الإضطهاد و نقص التعليم[1].

و يمكن تقسيم الدراسات النقدية إلى إتجاهين هما، إتجاه كل من **كيت كراوس** و **ميشال ويليامز** ، و إتجاه مدرسة **ويلز Welsh School** التي ترجع بأصلها لأفكار **Steve Smith ستيف سميث** ، و روادها كل من **كين بوث Ken Booth** و **ريتشارد وين جونز Richard Wyn Jones** ،و هي مستوحاة من دراسات السلام **ليوهان غالتونغ** عام 1970 و في فيما بعد أبدت مدرسة الفراكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية ، فريتشارد وين جونز يرى أنه يجب أن تركز الدراسات الأمنية على تحرر الإنسان[2].

يرى كل من **Krause** و**Williams** ضرورة وجوب الإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد و المجتمع و الهوية، و يقترحون في تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية و تنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد بعينه[3]، و بالتالي فهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية هذه الأخيرة التي أطلق عليها روبرت كوكس بالنظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشكل).

يركز بوث على مفهوم الإنعتاق الإنساني لأنه فقط من خلال عملية الإنعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن. و يقدم بوث تعريفا للإنعتاق و يقول" تحرير الناس (كأفراد و جماعات) من القيود البشرية و المادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، الحرب و التهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود، مع الفقر، و نقص التعليم، و القمع السياسي، و هكذا ،الأمن و الإنعتاق وجهان لعملة واحدة ، الإنعتاق، ليس القوة أو السلطة ...،الإنعتاق نظريا هو الأمن."[4] من هذا التعريف يلخص بوث مفهوم الأمن في الإنعتاق .

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، السعودية ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ،2011، ص27.
[2] Barry Buzan & lene Hansen , Op.Cit., PP.206-207.
[3] Steve Smith, Op.Cit., P.44.
[4] Ibid, P.44.

الفرع الثالث: الإتجاه النسوي

ترى الدراسات الأمنية النسوية أنه يجب إعادة النظر في الإحتياجات الأمنية من خلال التقليل من إستخدام القوة العسكرية، من أهم روادها كل من **أن تيكنر Ann Tickner** و **ستنثيا أنلو Cynthia Enlo**، و يعتبر نهج تيكنر **Ticnker** الأكثر إنتشارا داخل الدراسات الأمنية النسوية هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن و كذلك مقاربة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الكائن المرجعي للأمن ليشمل " النساء " و قطاعات أمنية غير عسكرية[1]. أما أنلو **Enlo** فتجادل بأن ممارسات العلاقات الدولية التقليدية تجعل من المرأة غير آمنة و عرضة للعنف و جعلها جزء لا يتجزأ من هذه الممارسات السياسية المعاصرة، من خلال الحد من المساحات السياسية للمرأة و بالتالي فهو دليل على التفرقة الإجتماعية الواضحة بين الجنسين[2].

[1] Barry Buzan & lene Hansen , Op.Cit.,P.208.
[2] Simon dalby, "Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse", in: Keith Krause and Michael C.Willaims, Critical Security studies: concepts and cases, London, UCL Press, 1997, P.7.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب البارة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث إستراتيجيات و آليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين و الباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي و تغير المناخ. في عالم 2002 سجل محرك البحث **Google.com** حوالي 1,75مليون دخول للمحرك للبحث عن موضوع الأمن البيئي ، وأما في عام 2010 فقد قدرت بحوالي 36,3 مليون دخول[1].

المطلب الأول: تعريف البيئة و الأمن البيئي

الفرع الأول: تعريف البيئة

أولا- التعريف اللغوي للبيئة:

البيئة لغة مشتقة من الفعل بَوَّأَ أو تَبَوأَ بمعنى نَزَلَ أو حَلّ أو أقَامَ[2]، قال الله تعالى:" وَ أذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مَنْ بَعْدِ عَادٍ وَ بَوَّأَكُمْ في الأرْضِ ..."[3]، و قد ورد في قوله تعالى:" وَ الَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ و الإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ..."[4] ، و معنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم ، و التبوء هو الحلول و النزول و السكن، و منه يمكن القول أن البيئة هي المحل و المنزل إذا هي مسكن الإنسان[5].

يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الفرنسية " **Environnement** "، و التي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء-هواء-أرض) و كذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان.[6] أما في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "**Environment**" للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو و التنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان[7].

---

[1] Edward Page , ''What's the Point of Environmental Security'', Working Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference , Stockholm, 9-11 September 2010 , Accessed 02/11/2013, http://stockholm.sgir.eu/uploads/PageStockholmSGIR2010.pdf.

[2] عبد القادر الشيخلي،حماية البيئة، لبنان ،بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،2009، ص 26 .

[3] سورة الأعراف الآية 74.

[4] سورة الحشر الآية 09 .

[5] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق الذكر، ص27.

[6] صباح العشاوي ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2010، ص11.

[7] نفس المرجع ، ص10.

ثانيا- التعريف الإصطلاحي للبيئة:

يعتبر العالم **هنري ثرو H.Othoreaux** أول من صاغ كلمة **Ecology** عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها و أبعادها[1]، و لكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الإغريقي **Ecology** المركب من الكلمة **Oikos** و التي تعني الوطن أو البيت أو المنزل و الكلمة **Logos** بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض[2]، وقد صاغ العالم الألماني **أرنست هيكل Ernst Haeckel** عام 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية و بيئتها[3]، و بوجه عام يمكن أن نقول أن هذا العلم يُعنى بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية و البيئات التي تعيش فيها[4]. هناك العديد من التعاريف التي قدمها العلماء و الباحثون في مختلف التخصصات العلمية بشأن مفهوم البيئة ونذكر منها ما يلي:

عرف **آلان بومبار Alain Bombard** علم البيئة "بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية" . و يرى الباحث الفرنسي **Pierre Aguesse** أن هذا علم بمثابة " علم معرفة اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه" [5].و قد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها" مجموعة من النظم الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم و يؤدون فيها أنشطتهم"[6]. و إضافة إلى ذلك فقد إعتبر مؤتمر ستوكهولم البيئة بمثابة " رصيد الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته "[7]، مما سبق نستنتج أن هذا التعريف واسع لمفهوم البيئة. كما قد أوردت الأمم الأمم المتحدة تعريفا للبيئة بأنها " ذلك النظام الفيزيائي و البيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان و الكائنات الأخرى، و هي كُل متكامل و إن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة و مترابطة "[8] .

---

[1] طارق إبراهيم دسوقي عطية ، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2009، ص 104.

[2] عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية.الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2008، ص 84.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون،مقدمة في اقتصاديات البيئة، الأردن ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2010، ص 16.

[4] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر، ص84.

[5] عامر طراف، التلوث البيئي و العلاقات الدولية، لبنان ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2008، ص21.

[6] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق الذكر،ص ص 27-28.

[7] سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي، مصر ، دار الجامعة الجديدة، 2012 ،ص 232.

[8] نجم العزاوي و عبد الله حكمت النقار، إدراة البيئة:نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000 ،عمان ،الأردن،دار المسيرة،الطبعة الأولى، 2007 ،ص94.

هناك من يرى أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية مثل الماء و الهواء و التربة و الغابات، و العناصر التي صنعها الإنسان، و بالتالي حسب هذا التعريف هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة و هي العناصر الطبيعية و العناصر المنشأة من قبل الإنسان.

نستخلص مما سبق أن هناك اختلاف حول تحديد مفهوم البيئة ، لأن هذا مفهوم يشوبه نوع من الغموض و عدم التحديد و لهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن " كلمة لا تعني شيء لأنها تعني كل شيء "[1]، لذلك نستطيع القول أنه ليس هناك تعريف شامل و جامع للبيئة و هذا راجع لتعدد المفاهيم وتباين المتخصصين في مجال علوم البيئة و امتداد هذه الاختلافات إلى العلوم الأخرى سواء العلوم الإجتماعية، السياسية ، القانونية، الإقتصادية، و الجغرافية و غيرها من العلوم. و نظرا لأهمية البيئة و قضاياها اتجهت معظم دول العالم إلى التأكيد على ضرورة حماية البيئة من خلال اعتبارها كقيمة في قوانينها و دساتيرها، و كذلك التأكيد عليها في الإعلانات الدولية بجعلها حقا من حقوق الإنسان.

ثالثا- علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

أ_ النظام البيئي Ecosystem:

هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، و هذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد و كائنات حية و غير حية ، لذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي مما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار والمحيطات ، تلوث الهواء،إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، و اختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية[2]. و بالتالي فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع ما.

ب _ مفهوم التنمية المستدامة* "Sustainable Development" و علاقتها بالبيئة:

مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعي خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض ، هذه المشاكل البيئية التي كان السبب الرئيسي في ظهورها الممارسات الإنسانية غير العقلانية في المجال الصناعة ، و التي يرجع بتاريخها لمخلفات الثورة الصناعية للقرن ال18.

---

[1] سيد محمدين ،حقوق الإنسان و إستراتيجيات حماية البيئة ، مصر ، القاهرة ، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 23.

[2] خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،مصر ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2007، ص20.

*هي مصطلح حديث مركب من كلمة التنمية و التي تشير إلى عملية شاملة و متكاملة.

بإضافة إلى إهمال مسار العملية التنموية للقطاع البيئة طوال العقود الماضية، فكان السبيل للقضاء على المشكلات البيئية استحداث فلسفة تنموية جديدة وهو ما بلورته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية **WCED** أو كما يعرف بتقرير **بورندتلاند Brundtland Report** ** في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقريرها المعنون ب "مستقبلنا المشترك" « **Our Common Future**» حيث عرفتها على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تشوه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم "[1]. و قد أشار مؤتمر استوكهولم إلى العلاقة بين التنمية و البيئة و أكد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. يقول كوفي عنان " إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فنحن لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة"[2]. و بالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة يناقش الحاجة لاقتصاد حديث لا يؤثر سلبا على البيئة، فالاقتصاد الحالي مبني على أسس تتعارض مع مقومات البيئة السليمة مما يحد من قدرات الأجيال القادمة على تحقيق حياة أفضل.

الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي

يجمع الأمن البيئي'' **Environmental Security**'' بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة ، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، و بالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة و المجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الإنساني. حتى عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض و حدود الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية وضمان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح. ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة والأمن البشري أيضاً وعلى رأسها التهديدات البيئية[3].برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط و الانتهاكات التي

** نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير و هي غرو هارليم برونتلاد رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

[1] كوثر أبو عين، النظام البيئي و صحة المجتمع ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2006 ، ص83.

[2] Melinda Kimble, ''Climate Change: Emerging Insecurities'', in: Felix Dodds & Tim Pippard, OP.Cit,P.103.

[3]عبد الرحمن تيشوري، " الإقتصاد البيئي والأمن البيئي"، تم تصفح الموقع يوم:2013/03/10، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264425.

تتعرض لها البيئة و تؤثر فيها و تعمل على استنزاف مواردها الطبيعية[1]. يرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني " الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة [2].

و حسب **نيلز بيتر غليديتش Nils Peter Gleditsch** من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو" التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد" [3]. يوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرري للتيار النقدي .

الأمن البيئي حسب **إليزابيث شالسكي Elizabeth L .Chalecki** :"يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية ، و المخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة "[4]، و لقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات و الصراعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومر دكسون و نورمان مايرز.

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، و قد حدد **بول** و **آن أرليتش Pull and Ann Arlitch** بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة الطبيعية في رفاهية و خير الإنسانية[5]:

- الحفاظ على مزيج معتدل من إنبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي و العمل على تلطيف الطقس.
- تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات و الجفاف إلى أدنى حد ممكن.

---

[1] خالد محمد غانم، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل مابعد الثورات العربية"،السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية،المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص29.

[2] Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique :traité de Relation internationales (II), Paris, L'harmattan, 2007, P .167 .

[3] Eric Van de Giessen, Horn of Africa :Environmental Security Assessment ,The Hague,The Netherlands, Institute for Environmental Security,2011 , P. 21.

[4] Elizabeth L .Chalecki, ''Environmental Security : A case study of climate change'', Politic Institute for studies in Devlopment, Environment, and security , P.2, Assecced: 03/01/2013, http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki.pdf.

[5] كلود فوسلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة ، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، مصر، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2000 ، ص 64.

- ضرورة الحفاظ على الغابات و الأراضي الزراعية؛ التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.
- مكافحة الآفات الزراعية و الكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية؛ صيانة المكتبة الجينية التي تظم الجينات الوراثية.

يرى الباحث الأسترالي **جون بارنيت Jon Barnett** أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة المجالات هي[1]: أولا؛جهود لإعادة تعريف الأمن. ثانيا؛البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة. ثالثا؛ الأمن البيئي للدولة. رابعا؛العلاقة بين القوات المسلحة و البيئة . خامسا؛ الأمن الإيكولوجي. سادسا؛ الأمن البيئي للأفراد. سابعا؛ مسألة الأمْنَنَة.

الأمن البيئي هو حماية البيئة و الموارد الطبيعية من النضوب و الانقراض و النقص الناجم من المخاطر و الملوثات و الجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر و الموارد الطبيعية و الإخلال بالتوازن البيئي[2]. الأمن البيئي هو كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان و مرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة و صحيّة، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في إضرار البيئة، إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان، استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة[3]. أما مفهوم الأمن البيئي في الإسلام فيشمل كافة العناصر البيئية المحيطة بالإنسان و التي خلقها الله عز و جل بترتيب دقيق و منظم و أن أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإنسان العديد من الأضرار و المشكلات الإقتصادية و الصحية[4]. نجد أن جهود المنظمات الدولية و كذلك الدول قد ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعاريف من بينها أن الأمن البيئي "متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة

[1] Peter Martinovosky, ''Environmental Security and Clasical Typology of Security studies'', Accessed :12/11/2013, http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf.

[2] سليمان المشعل، "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي" ،تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/12 ، http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html.

[3] شهيرة حسن أحمد وهبي، "الأمن البيئي في المنطقة العربية"،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة ،المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ ،مصر ، ماي 2007 ، ص 355.

[4] عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 2006، ص 7.

إهمال أو حوادث أو سوء إدارة". لكن نلاحظ أن هذا التعريف يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية. إن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي "بإعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"[1]، وهو تعريف يغطي جانب مهم من الأمن البيئي وهو كيفية القضاء على الدمار الذي خلفته الحروب من آثار على البيئة و المحيط .

المطلب الثاني: تعريف التهديد البيئي

الفرع الأول: تعريف التهديد

يعني لفظ التهديد في اللغة الإنجليزية « **Threat**»، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر« **Menace** » ، و في اللغة اللاتينية **«Trudere»** يرادف معنى الدفع، و وفقا لقاموس وبستر **Webster's Dictionary** فالتهديد هو " تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء ،أو تدمير، أو معاقبة الخ، في الإنتقام أو الترهيب"، و هو كذلك "دليل على خطر و شيك أو الأذى أو الشر إلخ ، كالتهديد بالحرب" ، في السياسة أو الدراسات الأمنية " التهديد " يستخدم كمصطلح سياسي، و بوصفه كمفهوم علمي « **Scientific concept** » لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الإجتماعية[2].

خلال الحرب الباردة تم التركيز أكثر على التهديدات الخارجية، لكن بعد نهاية هذه المرحلة تغير تصور التهديد بشكل جذري، و قد أشار **ستاينر Steiner** إلى التغير الجوهري في المخاطر و التهديدات مند عام 1990 الأمر الذي زاد من مخاطر الحروب المحلية العنيفة و قلل من فاعلية نظم الرقابة على الأسلحة. و على إثر اتساع مفهوم الأمن من القوة العسكرية و الدبلوماسية التقليدية انتقل إلى الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية ، اتسع مفهوم التهديد أيضا و تم تطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة لا تمس فقط الدولة و لكن تمس أيضا مرجعيات الأمنية الجديدة [3] .

[1] فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي ، تم تصفح الموقع يوم: 11/05/ 2013 ، http://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm.

[2] Hans Günter Brauch, ''Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks'', in : Hans Günter Brauch and others , Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Springer Berlin Heidelberg ,Vo .5 ,2011,P.62.

[3] Ibid, P.63.

مفهوم التهديدات ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية و انعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن، حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض و غير محدد السياق خاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر إنعدام الأمن. يعرف التهديد غير التقليدي للأمن، بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، و التي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة ، و لكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. و يتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الإقتصادية ، أو البيئية ، أو الصحية، أو الإجتماعية ،أو السياسية[1] .

إن العلاقة بين مفهومي « الأمن » والتهديد علاقة تأثير متبادل، و أن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن. التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية في مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الإقتصادي، و الاجتماعي و العسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر[2].

هناك علاقة بين مفهوم التهديد و مفهوم الخطر**Risc** ، وتكمن أوجه التشابه بين مفهومين في اعتبار كل منها يشكل إنعدام الأمن لأي كيان كان سواء الدولة،أو الأفراد ، أو الجماعات، أما الفرق بينهما فيكمن في إعتبار أن الخطر معلوم المصدر و يمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (و إن كان ذلك بدرجة نسبية) ، بينما يكون التهديد مجهول المصدر و توقيت الوقوع ،مما يعقد من إمكانية التصدي له. و بناءا على ما سبق فالتهديد صعب التحديد و يرجع ذلك لسببين هما[3]:

أولا- مسألة ذاتية/ موضوعية في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

[1] مالك عوني، " رهان الثروات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية ،ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد 46 ، العدد 186، أكتوبر 2011، ص3.

[2] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص ص27-28.

[3] عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر:الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر،2005، ص ص 17-18.

ثانيا- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي و تلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

يمكن النظر إلى الأمن من وجهات نظر مختلفة، من منظور التهديدات التي يتعرّض لها الأمن، و من منظور ما يجب حمايته من هذه التهديدات، و الأنواع الرئيسية للتهديدات هي[1]:

أولا- تهديد الهجوم العسكري.

ثانيا- تهديد النشاط الإجرامي.

ثالثا- التهديدات لبقاء الإنسان و رفاهيته، مثل الجوع والمرض المميت و التدهور البيئي، و هي تهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل.

تختلف درجة التهديدات و صورها حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع[2]:

1-التهديدات الفعلية: و هي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2-التهديدات المحتملة: و هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع.

3-التهديدات الكامنة: و هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4-التهديدات المتصورة:و هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي و هي[3]:

- طبيعة التهديد: بمعنى نوعية و أبعاد التهديد، سواء السياسية،أو الإقتصادية، أو العسكرية أو الجغرافية.
- مكان التهديد: أي تحديد موقعه و مدى قربه أو بعده الجغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، مدى انتشاره أو انحصاره في مكان معين.

[1] بيرون هاغلين و إليزابيث سكونر، " القطاع العسكري في محيط متغير "، في : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي :كتاب السنوي 2003، ترجمة: فادي حمود و آخررون، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص445.

[2] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص29.

[3] نفس المرجع ، ص ص29-30.

- زمان التهديد: تأثيره الآني أو المستقبلي، و مدى إستمراره(مؤقت- مستمر)، و هل هو ثابت أو متغير.
- درجة التهديد: قوته و خطورته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثيره.
- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم و خطورة التهديد و مدى كثافته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثيره.

الفرع الثاني: المدلول الإصطلاحي للتهديد البيئي

أشارت بروندتلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن و صرحت بأن: " قد تكون ناجمة عن الاضطرابات الإجتماعية الناتجة عن الفقر و عدم المساواة و التدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين" و تضيف أن " الضغط على البيئة من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات ، تغير المناخ، التصحر، و إزالة الغابات، و فقدان التنوع البيولوجي و استنزاف موارد المياه العذبة و تأكل التربة" [1].

و قد أكد الرئيس غورباتشوف في عام 1988 أن العلاقة بين الإنسان و البيئة أصبحت مهـــــددة و قال" إن التهديد من السماء اليوم ، و ليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون و الاحتباس الحراري" [2].

أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات و التحديات و التغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 و قد ورد فيه أن " تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية ، و هي مترابطة، و يجب التصدي لها عالميا و إقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية".ميز الفريق بين 6 مجموعات من التهديدات، بدأ من التهديدات الإقتصادية و الإجتماعية(بما في ذلك الفقر و الأمراض المعدية و التدهور البيئي) و الصراع الداخلي بين الدول و أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و لأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي" بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة و التي تتطلب إجراءات وقائية[3].

[1] Hans Günter Brauch, ‘’Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks’’, in : Hans Günter Brauch and others , OP.Cit., P.64.
[2] Norman Mayers, ‘’Environmental Security : What’s New And Different ?’’, Accessed : 11/10/2013, http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf.
[3] Paul D. Williams, Security studies: an Introduction, London and New York , Routledge, 2008,P.8.

حسب **أكسندرا كنايت Alexandra Knight** يستخدم التهديد البيئي **Environmental Threat** كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير و التدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة و الظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر[1].

نورمان مايرز يقر بأن العالم ينخرط في حرب عالمية ثالثة وهي حرب ضد الطبيعة، فالتهديد أصبح يستهدف إستنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري ، و تآكل التربة. هذه وغيرها من التهديدات البيئية، بما في ذلك الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط، وانتشار الفقر في البلدان النامية، وقد وصفت من قبل العديد من القادة السياسيين و المخططين العسكريين باعتبارها أكبر خطر نواجهه بدون حرب نووية . إذا المفهوم الجديد الناشئ في مجالس صناع السياسة الخارجية و الاستراتيجيين العسكريين هو البعد البيئي للقضايا الأمنية[2].

حسب كل من **برايان وايت Brian White** ، و **ريتشارد ليتل Richard Little** ، و **مايكل سميث Michael Smith** فالتغير البيئي العالمي و كل القضايا التي تتعلق به تمثل المشكلة الأمنية الجديدة، و التي ينبغي معالجتها بسرعة و بنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود التهديد ، عندئذ تكون أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية[3] .

التهديدات البيئية كإرتفاع درجة الحرارة و استنزاف الأوزون تمثل تهديدات محتملة على الأمن الإنساني، تشير التقديرات إلى أن ما بين ربع و ثلث مجموع الوفيات في العالم بسبب الأمراض أسبابها بيئية مثل تلوث الهواء و الماء، فالتـــهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي"خطر واضح و قائم". التهديدات الأمنية الناتجة عن البيئة تقدم للإنسانية ثلاث معضلات سياسية[4]:

1- أن هذه التهديدات البيئية عادة ما تكون أقل وضوحا و مباشرة من أنواع أخرى من التهديد، كما يصفها **برينس G. Prins** بأنها " تهديدات بدون أعداء"، فالتهديدات المحتملة مثل إرتفاع درجة الحرارة، إستنزاف الأوزون قد تكون عميقة و لكنها لا تزال على المدى الطويل.

[1] Alexandra Knight,'' Global Environmental Threats : Can The Security Council Protect Our Earth ?'', New York University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005, P.1550

[2] Norman Myers, ''Environmental Security(GUEST ESSAY)'', Accessed : 09/09/2013, http://www.cengage.com/resource_uploads/static_resources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf.

[3] بريان وايت و آخرون ، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي ، دار نشر بالغراف ماكملان ، الطبعة الأولى ، 2004، ص275.

[4] Petre Hough, OP.Cit., P134 .

2- الإجراءات الخاصة للتصدي لهذا النوع من التهديدات عادة ما تكون مكلفة و تفترض المساس بالمصالح الإقتصادية.

3- التصدي للتهديدات البيئية لابدّ أن يحقق من خلال التنسيق على الصعيد العالمي.

يرى كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة بأن التهديدات البيئة يجب أن تعالج من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن، و يؤكد بأن التدهور البيئي يشكل تهديدا إلى الأمن بنتائجه الكارثيّة المحتملة على الحياة الإنسانية[1]. مما سبق نستنتج أن هناك نوعين من التهديدات البيئية، الأولى هي تهديدات بيئية طبيعية غير ناتجة عن النشاط الإنساني و لكن لها تأثيرات و مظاهر سلبية علي كل من المحيط والإنسان مثل: الأعاصير و العواصف...، و النوع الثاني هي تهديدات نابعة عن النشاط البشري تؤدي إلى تهديدات لبقاء الإنسان مثل الاحتباس الحراري و التلوث البيئي...الخ.

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة و الأمن البيئي

الفرع الأول:الجيل الأول للأمن البيئي

بدأت قضايا البيئة في ظهور في سنوات السبعينات و لقد لقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية نذكر منها بالتحديد في عام 1977 من خلال كتابات **لستر براون Lester Brown** من معهد **World Watch** حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية، و إنتقد إحتكار الطابع العسكري على الأمن ، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي ، و هو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان و الطبيعة خاصة حالة النظام البيئي و الأمن الغذائي. بإضافة إلى كتابات **ريتشارد أولمان** 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب قضايا أخرى كالتهديدات غير العسكرية و التي من بينها التهديدات البيئية و التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات ، الجفاف ،استنزاف الموارد الأولية. ، وقد أدرجت لجنة **بروندتلاند** عام 1987 فصلا حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي و الذي ورد فيه " إن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء و كذلك في المستقبل غير البعيد جدا، تنتقل عن طريق عدم الإستقرار السياسي و الإضطراب"[2] . بعد هذا المؤتمر نشرت العديد من المقالات التي حاولت بناء مفهوم متين

[1] Alexandra Knight,OP.Cit., P.1551.
[2] Norman Mayers, ‘’Environmental Security : What’s New And Different ?’’, Op.Cit.

للربط بين البيئة و الأمن، فمثلا **جيسكا توتشمان ماثيوس Jessica Tuchman Mathews** ففي مقال لها بعنوان "إعادة تعريف الأمن" عام 1989 رأت أنه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج إعتبارات الدمار البيئي[1]، و تؤكد توتشمان على دور الدولة باعتبارها فاعل رئيسي ليتعامل مع قضايا البيئة.

الفرع الثاني:الجيل الثاني للأمن البيئي

في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش حول اعتبار إنعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي وذلك على افتراض أن الندرة ''**Scarcity**''في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخل الدول بحد ذاتها.

من بين الأعمال التي توضح ذلك فريق جامعة تورنتو تحت إشراف توماس هومر ديكسون **Thomas Homer- Dixon** قامت دراستهم على افتراض أن ندرة أو نقص المياه أو الموارد المتجددة سيكون عامل مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة إستهلاك هذه الموارد من جهة و الانخفاض الحاد في احتياطات المياه من جهة ثانية، فمن أسباب تنقل و تسرب مئات الآلاف أو الملايين من الناس يعود إلى الحرمان الإقتصادي و الاجتماعي ،و أنها سوف تؤدي إلى أزمات شرعية بالنسبة للدول المتأثرة و التي لا تنجح في إدارة عواقب التدهور البيئي[2].و لقد ميز **توماس هومر ديكسون** بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية وهي[3]:

- ندرة ناتجة عن التدهور البيئي و استنزاف الموارد البيئية مثل تأكل الأراضي الزراعية.
- ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع، و تتضمن الاستهلاك الواسع للفرد من الموارد.
- تنشأ ندرة هيكلية من عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد التي تتركّز في أيدي عدد قليل نسبيا من الناس، في حين ما تبقى من السكان يعاني من نقص خطير لهذه الموارد.

[1] Roland Paris ,"Human security :Paradigm shift or hot air? " ,International security ,Vol 26,N°:2 , Fall 2001, P.99.
[2] Gérald Dussouy ,Op.Cit., PP.167-168
[3] Val Percival & Thomas Homer-Dixon, ''Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa '', Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998 ,P280.

يعتقد **نورمان مايرز Norman Mayers** أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح، و يرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل مثل التصحر و إزالة الغابات و نقص المياه و ملوحة الأراضي المروية ، واستنزاف التنوع الحيوي، وترتبط كل من هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نموا، وكذلك إلى تغير المناخ العالمي . و قد تؤدي هذه العوامل إلى الضغط على الأراضي وغيرها من الموارد[1] . يرى مايرز أن ليس كل المشاكل البيئية قد تؤدي إلى النزاع أو الصراع و ليس كل النزاعات تنبع عن المشاكل البيئية، فغالبا ما يكون هناك عدد من العوامل الأخرى التي قد تقوض الأمن مثل السياسات الإقتصادية الخاطئة، والهياكل السياسية غير المرنة، والأنظمة الأولغارشية، والحكومات القمعية، و عوامل سلبية أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالمشاكل البيئية ، و لكن تتفاقم هذه الأخيرة عن طريق هذه العوامل السابقة الذكر[2]. في حين يرفض ريتشارد بلاك **Richard Black** هذه الرؤية و يعتبرها مقاربة نيومالتوسية تستند على فرضيات مشكوك فيها ،و يرى أنه ليس هناك دليل بأن التغير البيئي قد يؤدي إلى تدفق اللاجئين خصوصا التدفقات نحو البلدان المتطورة، فهو يرى أن التركيز على اللاجئين البيئيين يصرف الإنتباه عن القضايا المحورية كالتنمية و حل النزاعات[3].

مقال لـــ روبرت كابلان **Robert Kaplan** حول مستقبل السياسة العالمية في مجلة أتلانتيك الشهرية عام 1994 ، و الذي توقع " **فوضى قادمة**" بسبب الصراع الناجم عن التدهور البيئي[4]. و قد كان لمقاله تأثير كبير على الحكومة الأمريكية في عهد بيل كلنتون، حيث يقول كابلان أن " البيئة هي قضية الأمن القومي في القرن الواحد و العشرين"[5] .و يؤكد كابلان على قابلية حدوث نزاعات مستقبلية تهدد بقاء المجتمع في كثير من الحالات هي ناجمة عن الندرة البيئية ، و في أغلب الأحيان هي نزاعات داخل الدول نفسها ، وهذا يعني أنه سيكون من الصعب على الدول والحكومات المحلية حماية مواطنيها من

[1] Stephen Castles , ''Environmental change and forced migration: making sense of the debate'', Refugees Studies Centre ,University of Oxford, Working Paper N°: 70 ,P.3,Accessed:30/06/2013, http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf.
[2] Norman Mayers, Environmental Security : What's New And Different ?, Op.Cit.
[3] Stephen Castles, Op. Cit., P.2.
[4] Simon dalby, Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse, OP.Cit., P.16.
[5] Marc Hufty, "La sécurité environnementale : un concept à la recherche de sa définition ",Accessed: 02/10/2013, http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/developpement/shared/developpement/projets/GREG/publ_GREG/Hufty-SecuEvt-epreuve.pdf .

العنف ،و قد يقلل كذلك من قدرتها على مساعدة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع . و يوضح الشكل التالي إمكانية أن تتسبب الندرة البيئية في النزاعات.

الشكل رقم (01):الطريقة التي تتسبب فيها الندرة البيئية بالنزاعات.

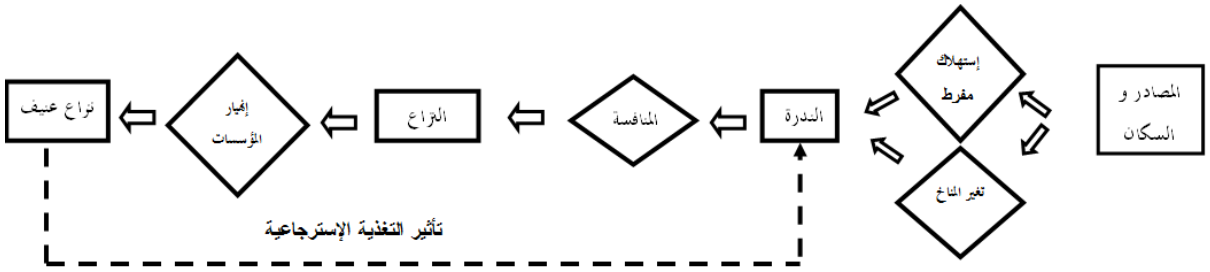

Sourec: Oli Brown and Others ,''Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa" , International Affairs, Vol.83,Issue 6, November 2007, P.1148.

الفرع الثالث: الجيل الثالث للأمن البيئي

في هذه المرحلة شهد نقاش الأمن البيئي تركيزا أكثر على قضايا الأمن و تغير المناخ، من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ على أنها القضية البيئية الأكثر إلحاحا من قبل عدد من الجهات الفاعلة في المجالات السياسية و الأكاديمية ، و تصنيف هذه القضية باعتبارها تهديدا للسلم و الأمن الدوليين في القرن 21. و من بين هذه الدراسات أعمال كل من **جون بارنت Jon Barnett** و **سيمون دالبي Simon Dalby** اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990 و حاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ و الأمن. من جانب آخر تؤكد ريتا فلويد أن هناك بحوث يمكن أن يطلق عليها "الأمن المناخي" وهي جزء لا يمكن إنكاره من الأطر النظرية من المناقشات الأمن البيئي .

أثارت مجموعة من الدراسات الإنتباه للآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ من بينهـا دراسـة المجلس الإستشاري الألماني للتغير العالمي (2007**WBGU**)، دراسـة **International Alter** (سـميث و فيفكانادا ،**Smith** and **Vivekanand** 2007) ،دراسة مؤسسة **CNA** (سوليفان **Sullivan** وآخـرون 2007) ،دراسة لمركز الأمن الأمريكـي الجديـد **Center for a New American Security** (كامبـل **Campbell** وآخرون2007)[1] . كذلك هناك دراسات عديدة ساهمت في زيادة أَمْنَنَة **'' securitization''**

[1] Brzoska, Michael , "The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security", Paper prepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, Accessed : 11/03/2013,http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/3/8/8/pages253887/p253887-5.php.

تغير المناخ أمثال (براوخ **Brauch** عام 2009؛ براون **Brown** عام 2009 ؛ دراسة سكارفن **Scheffran** عامي 2008 و 2009). هذه الدراسات السابقة الذكر تشابهت في تشخيصها للمخاطر الرئيسية لتغير المناخ (كالجوع ، الأوبئة ، النمو السكاني السريع) ،بإضافة إلى وصفها للعواقب السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري من التغيرات في أنماط هطول الأمطار وذوبان الأنهار الجليدية و إرتفاع مستويات البحر،و زيادة في تقلبات الطقس المتطرفة، وتتوقع هذه الدراسات أنه في حالة عدم حدوث تخفيضات كبيرة في إنبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري بسرعة كبيرة قد ذلك يؤدي إلى[1] :

- زيادة في عدد النزاعات العنيفة، بما في ذلك الحروب بين الدول.
- التدخلات العسكرية في البلدان الفقيرة من قبل القوات المسلحة للدول الغربية، من أجل منع وقوع الكوارث الإنسانية و زعزعة إستقرار الدول المتضررة.
- الهجرة الهائلة التي تخاطر بجلب النزاعات المسلحة إلى البلدان المجاورة ، و الإرهاب إلى البلدان الصناعية.
- توفير الملاجئ الآمنة للإرهابيين.
- تدهور العلاقات بين القوى الكبرى حول إمدادات الطاقة و قضايا تغير المناخ.
- الصراع على تغير خطوط السواحل، و إستغلال الموارد في القطب الشمالي.

تطور النقاش حول الأمن البيئي وقضاياه و تغلغله ضمن حقل الدراسات الأمنية، طرح العديد من التصورات النظرية التي عالجت التحديات البيئية و المخاطر التي تسببها التغيرات المناخية من خلال إعادة تصور جديد للأمن ، و كان من بين هذه الطروحات مقال للباحثة النرويجية **كرستين رانفلدت Ronnfeldt Carsten F** في مجلة السلام للبحوث بعنوان ثلاث أجيال من بحوث البيئة و الأمن عام 1997 ، حيث قسمت تطور بروز الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية إلى ثلاثة أجيال[2]. و يوضح الشكل الموالي تطور أجيال الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية.

[1] Ibid.
[2] Peter Martinovosky, OP.Cit.

جدول رقم(02): تطور مراحل أو أجيال الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية.

	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث
فترة البداية	1980>	1990>	منذ منتصف التسعينات
المقاربات العلمية	النقاش المفاهيمي	تتبع العملية	مجال واسع من المنهجية الإجتماعية العلمية
الوحدة الرئيسية للتحليل	البيئة و الأمن	المصادر المتجددة و النزاع	البيئة و الأمن
مستويات التحليل	العالمي/الوطني/الفرد	الوطني/ دون الوطني	العالمي/الإقليمي/الوطني/دون الوطني

Sourcs : Peter Martinovosky,OP.Cit.

المطلب الربع : المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

تخشى التيارات التقليدية كالواقعية من توسع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة كالتهديدات البيئية، فستيفن والت يرى أن توسيع الدراسات الأمنية لتتناول قضايا غير عسكرية مثل البيئة،و الفاقة و اقتصاد قد يدمر التماسك الفكري و يصعب من إيجاد حلول للمشاكل و يقر بأن " قلب الدراسات الأمنية يتمركز حول دراسات الحرب"[1]. من جانبه يرى دانيال دودني **Daniel Deudney** أن هناك خطرا في توسيع تعريف الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية للمصالح الوطنية مثل قضايا البيئة و التلوث، و من هذا المنطلق فإنه لا داعي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بسبب المشاكل القائمة من التلوث البيئي. إلا أن الإتجاه الموسع لمفهوم الأمن يؤيد ضرورة إستحداث مضامين جديدة للمفهوم التقليدي للأمن ، فبفعل التطور النظري في حقل الدراسات الأمنية و الذي شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى القيم و الفواعل فقد برز مصطلح "الأمن البيئي" في محاولة منهم لتحدي الإحتكار الذي مارسه محللو الأمن التقليديين بحصره فقط على القوة العسكرية و حماية الدولة من التهديدات العسكرية.

في إطار التقرير النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية عام 1994 ، الذي ركز على الفرد باعتباره الوحدة المرجعية الأساسية لضمان الأمن من خلال مفهوم الأمن الإنساني ، تم تحليل مفهوم الأمن البيئي ضمن هذه المقاربة الجديدة، لأن السمة المميزة للخطاب الأمن البيئي هو تركيزه على الآثار الأمنية المترتبة عن التدهور البيئي على جميع البشر[2].و تعد إسهامات مدرسة كوبنهاغن من خلال توسيع قطاعات الأمن لتظم الأمن البيئي الفضل الكبير في إرساء مضمون الأمن البيئي، فهي ترى أن

[1] Steve Smith , OP.Cit. , P .37.
[2] Nicole Detraz and Michele M. Betsill, ''Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts '', International Studies Perspectives, Vol.10, 2009, P.306.

هناك طائفة واسعة من المواضيع في القطاع البيئي و التي فصلها كل من **بوزان، ويفر**،و **دي وايلد**، و هي تشمل ما يلي[1]:

- اضطراب النظم الإيكولوجية (تغيرات المناخ وإزالة الغابات ...).
- قضايا حيوية (استغلال مصادر والحوادث).
- قضايا تركز السكان (الأوبئة، الهجرة...).
- قضايا الأغذية (الفقر و المجاعة...) .
- القضايا الاقتصادية (وليس النمو المستدام ، عدم التكافؤ في تقسيم الثروة).
- النزاعات المدنية (الإرهاب البيئي وتدهور الدول أثناء الحروب).

أمننة قضية تغير المناخ:

تبلورت أَمْنَنَة « **Securitization** » التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل قضايا البيئة من قبل بعض الباحثين في أواخر التسعينات من أمثال باري بوزان إلى جانبه كل أولي ويفر و دي وايلد في عام 1998. من خلال تأطير مسائل مثل المخاوف الأمنية حول التدهور البيئي و تغير المناخ من قبل صناع القرار رفيعي المستوى، حيث تبلور نوعين من الخطابات العامة حول العلاقة بين البيئة والأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية و نقاش الأمن البيئي.

اقترحت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في مناظرة بشأن تغير المناخ العالمي في 17 أفريل 2007 أن تغير المناخ يهدد السلم و الأمن الدوليين من خلال آثاره على نزاعات الحدود،والهجرة،و نقص الموارد،والإجهاد الاجتماعي، والأزمات الإنسانية[2]. أدت النقاشات حول اعتبار تغير المناخ كقضية أَمْنِية إلى زيادة الاهتمام الدولي في حل هذه المشكلة من خلال طرح قضية تغير المناخ في المحافل الدولية و التأكيد على ضرورة العمل و التنسيق الجماعي مابين الدول لإيجاد حلول لهذه القضية. وصرح كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن " تغير المناخ هو أيضا تهديد للسلام والأمن. تغيير أنماط هطول الأمطار على سبيل المثال ، يمكن أن يزيد من التنافس على الموارد ، والوضع في حركة التوترات و الهجرات يمكن أن يزعزع الاستقرار، لا سيما في الدول الهشة أو المناطق المضطربة . هناك دليل على أن بعض من هذا يحدث بالفعل، وأكثر من ذلك فقد يكون وشيك الوقوع"[3].و قد إعتبر الممثل السامي

[1] Peter Martinovosky ,Op.Cit.
[2] Nicole Detraz and Michele M. Betsill, OP.Cit., P.303.
[3] Ibid, P.310.

للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة والمفوضية الأوروبية في تقريره المعنون "بتغير المناخ والأمن الدولي" تغير المناخ بأنه "التهديد المضاعف الذي يؤدي إلى تفاقم الاتجاهات الحالية والتوترات و عدم الاستقرار " ، مما يشكل " المخاطر السياسية و الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأوروبية"[1].

حاولت **جوليا غروفوغل Julia Grauvogel** معالجة تغير المناخ بإعتباره رهانا أمنيا، وترى أن تغير المناخ موضوع يُعالج من خلال ثلاث مقاربات[2]:

1_ تغير المناخ بوصفه مصدرا للصراع داخل الدول أو فيما بينها و خاصة من خلال تغير توافر الموارد (مثل المياه)، أو السلامة الإقليمية للدولة (بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر على سبيل المثال).

2_ تغير المناخ كتهديد يومي للأمن الإنساني مما أدى إلى تهديد حياة السكان على سبيل المثال(تكرار حدوث الكوارث الطبيعية).

3_ تغير المناخ بوصفه تهديدا للبيئة و التنوع البيولوجي.

كان العامل الرئيسي في تبلور أمْنَنة قضية تغير المناخ هو طرحها على جدول أعمال كبرى المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة، و حتى على مستوى السياسات العامة للدول ، و تجلى ذلك من خلال كيفية طرح الخطاب السياسي المرتبط بالشواغل الأمنية حول التدهور البيئي جراء تغير المناخ و ما يتسبب فيه من آثار سلبية على كل مجلات الحياة الإنسانية و التي قد تهدد الأمن الفرد و الدول و المحيط الإيكولوجي ، فقد تمتد هذه الآثار إلى عدة أبعاد من الأمن الإنساني.

يبين الشكل رقم (02) الروابط السببية بين تغير المناخ و الإجهاد البيئي، و تأثيرها على احتياجات الإنسان، و عواقبها الاجتماعية ،فالتغيرات في النظام المناخي ، مثل التغير في درجات الحرارة والأمطار يؤثر على النظم البيئية والمصادر الطبيعية (مثل التربة ، النظم الإيكولوجية ، والغابات ، والتنوع البيولوجي) من خلال سلسلة من التفاعلات المعقدة. فالتغيرات البيئية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الاحتياجات و القيم الإنسانية ، والتي تثير ردود فعل الإنسان فتؤثر على النظم الاجتماعية. و نظرا

[1] Rafaela Rodrigues de Brito , ''A Climate for Conflict or Cooperation? Addressing the Securitization of Climate Change'' ,Paper prepared for the Third Global International Studies Conference, 17-20 August 2011, University of Porto, Portugal, PP.3-4 , Accessed 19/12/2013, http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-724.pdf.

[2] Lucile Maertens, ''La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques'', Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire, Fiche de L'Irsem N° :17, juin 2012, Accessed :24/10/2013 ,
http://www.defense.gouv.fr/content/download/168799/1820943/file/Fiche%20n%C2%B017%20Maertens.pdf.

للضعف الهيكلي، يزداد التوتر الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والمائي، و المشاكل الصحية ،و الهجرة ،و التدهور الاقتصادي، و ضعف المؤسسات ، و تآكل المجتمعات [1]. الترابط بين هذه العوامل قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يمكن أن يعبر عنه من خلال أعمال الشغب و التمرد ،و العنف في المناطق الحضرية. وبناءا على حلقة التغذية الإسترجاعية يمكن للمجتمعات التكيف مع الوضع وتخفيف الإجهاد المناخي من خلال إتباع الاستراتيجيات والمؤسسات التي تطبق التكنولوجيا، و الموارد المالية اللازمة لضبط الاقتصاد و نظم الطاقة حسب المقاييس البيئية.[2]

شكل رقم(02):العلاقات السببية بين تغير المناخ و الآثار البيئية و الاحتياجات الإنسانية، و الآثار المجتمعية.

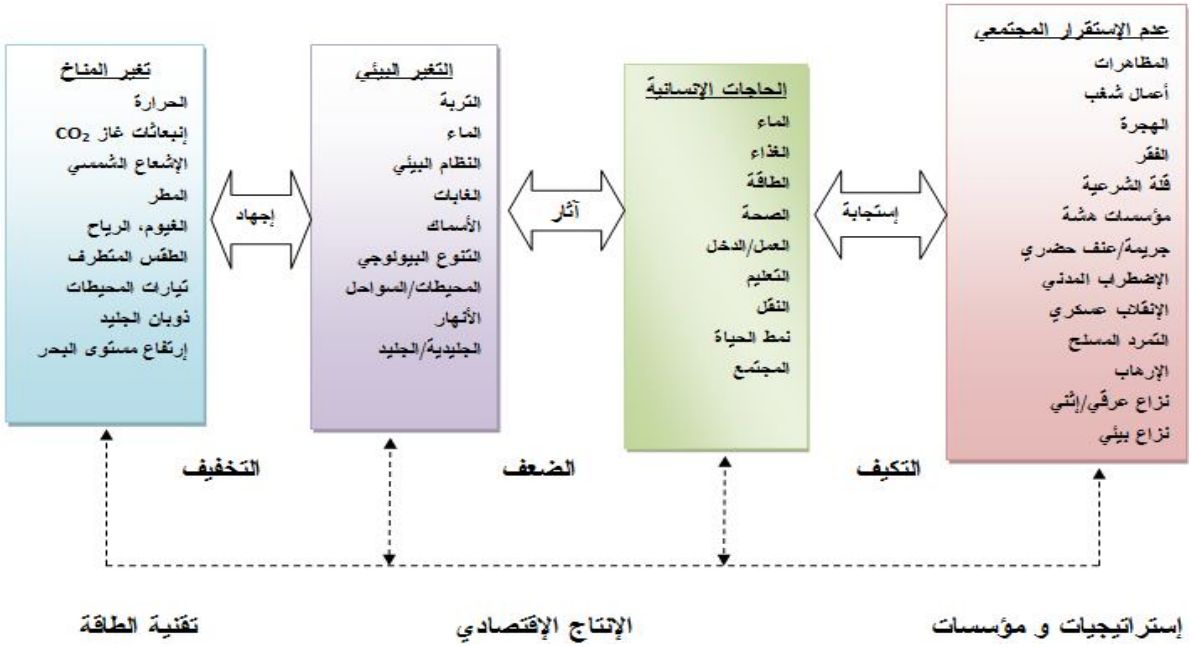

Source: Jürgen Scheffran and others,OP.Cit., P.3.

[1] Jürgen Scheffran and others, ''Theories and Models of the Climate Security Link'' , Working Paper Clisec-3, Research Group Climate Change and Security, University of Hamburg, PP.2-3, Accessed 19/02/2014, http://clisec.zmaw.de/fileadmin/user_upload/fks/publications/working-papers/Working_paper_CLISEC-3.pdf.

[2] Ibid ,PP.2-3.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

يعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد إرتبط ظهوره بتحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، حيث أدى إنخفاض خطر المواجهة النووية إلى ظهور نقاشات حول تهديدات أمنية جديدة غير تقليدية ، بإضافة إلى تحولات التي مست بنية النظام الدولي بعد إنهيار نظام الثنائية القطبية و حلول الأحادية القطبية محلها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بإضافة إلى تحولات أخرى على مستوى الفواعل الدولية ، فقد أدى ظهور فواعل جديدة إلى جانب الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني إلى التركيز أكثر على أمن الأفراد.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

يعتبر طرح الأمن الإنساني من الطُرحات الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و قد برز كمفهوم في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين كنتيجة لجملة من التحولات العالمية من خلال إنتشار الصراعات المحلية (داخل الدول)، و ما إنجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، و لعولمة المشاكل(البيئة ،الأوبئة، الفقر...)[1]. ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ركز على صون كرامة البشرية و كرامة الإنسان و تلبية إحتياجاته المادية و المعنوية، و يتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة و الحكم الرشيد،و المساواة الإجتماعية،وسيادة القانون،و إنعدام التهديد و الخوف بجميع أشكاله المختلفة[2].

الأمن الإنساني حسب ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **PNUD** لعام 1994 هو يضم إثنين من الجوانب الرئيسية "أولا يعني السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و القمع،و ثانيا يعني الحماية من الإضطرابات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء المنازل، أو في العمل، أو في المجتمعات"، و يشير كذلك التقرير إلى أن مكونات الأمن الإنساني تتضمن عنصرين

[1] عبد النور بن عنتر،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "،السياسة الدولية،العدد 160 ،المجلد 40 ،أفريل 2005، ص59.

[2] محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية ،الرياض، السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى، 2010، ص11.

أساسيين هما " التحرر من الخوف و التحرر من العوز"[1]، بإضافة إلى ما سبق فقد تم تحديد سبع أبعاد أساسية في الأمن الإنساني و هي تتمثل في :"الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي ، الأمن البيئي، الأمن الشخصي ، الأمن المجتمعي ، و أخيرا الأمن السياسي".

عُرف الأمن الإنساني من قبل لجنة الأمن الإنساني في تقريرها عام 2003 بأنه "يعني حماية الحريات الأساسية، الحريات التي هي جوهر الحياة . وهو ما يعني حماية الناس من الخطر (الشديد) و إنتشار التهديدات و الحالات (الواسعة النطاق). وهو ما يعني إستخدام العمليات التي تُبني على نقاط قوة الناس و تطلعاتهم .وهو ما يعني خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي معا تعطي الناس اللبنات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، و سبل العيش والكرامة "[2]،و قد ركزت هذه اللجنة على توسيع مفهوم الأمن الإنساني ليشمل حقوق الإنسان، و الحكم الراشد، و الحصول على التعليم و الرعاية الصحية، و ضمان حصول كل فرد على الفرص و الخيارات المتاحة ،و تحقيق النمو الإقتصادي و منع نشوب النزاعات،التحرر من الفاقة و التحرر من الخوف ، و حرية الأجيال القادمة في أن ترث البيئة الطبيعية السليمة. بإضافة إلى ذلك تؤكد لجنة الأمن الإنساني الحاجة لمنظور جديد للأمن و الذي يرتبط بمجموعتين من الديناميكيات وهي[3]:

1 _ الأمن الإنساني هو الحاجة و الإستجابة للرد على التعقيد و قلة الترابط بين كل من التهديدات الأمنية التقليدية و الجديدة من الفقر المزمن، العنف العرقي،الإتجار بالبشر، و تغير المناخ، و الأوبئة الصحية، و الإرهاب الدولي، والكساد الإقتصادي و المالي المفاجئ، مثل هذه التهديدات تميل إلى إكتساب أبعاد عالمية و تتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الاعتداءات العسكرية الخارجية فقط.

2 _ الأمن الإنساني ضروري كمقاربة شاملة، فهو يستعمل تشكيلة واسعة من الفرص الجديدة لمعالجة مثل هذه التهديدات في أسلوب متكامل. تهديدات الأمن الإنساني لا يمكن معالجتها من خلال الآليات التقليدية لوحدها بدلا من ذلك تتطلب توافق جديد في الآراء يعترف بالترابط و الإعتماد المتبادل بين التنمية و حقوق الإنسان و الأمن الوطني.

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994, PP.23-24.

[2] Commission on human Security , human Security Now ,New York,2003,P.4, Accessed:11/12/2013, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/91BAEEDBA50C6907C1256D19006A9353-chs-security-may03.pdf .

[3]---, Human Security in Theory and Practice : Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security , Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2009,P.6, Accessed:07/05/2013, http://hdr.undp.org/en/media/HS_Handbook_2009.pdf .

الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية) هو" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة و المنتشرة و الممتدة زمنيا و واسعة النطاق التي تتعرض لها حياته و حريته"[1]. يركز هذا التعريف على جميع التهديدات التي تمس بالأمن الإنساني.

تعريف **بول هينبيكر** الذي يعرف المفهوم بأنه "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يُعد أمن وبقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية" [2].

و يرى لويد أكسوورثي **Lloyd Axworthy** أن الأمن الإنساني " في جوهره هو محاولة لبناء مجتمع عالمي حيث أن سلامة الفرد في صميم الأولويات الدولية و القوة الدافعة للعمل الدولي، حيث أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون يقدمان و ينسجان معا شبكة متماسكة لحماية الفرد ،... و حيث أن المؤسسات العالمية و الإقليمية...- في الحاضر و المستقبل- مبنيّة و مجهزة لتعريف و تطبيق هذه المعايير"[3]، من هذا التعريف نجد أكسوورثي يركز على الفرد كوحدة تحليل رئيسية، بإضافة إلى تأكيده على معايير التنمية المستدامة لضمان أمن الأجيال القادمة من خلال إرساء حقوق الإنسان و سيادة القانون.

حسب كيت كراوز **Keith Krause** كان الهدف العام لتوسيع مفهوم الأمن و الذي كان لفترة طويلة مفسرا بشكل ضيق" كأمن الإقليمي من العدوان الخارجي، أو كحماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية أو الأمن العالمي من تهديد المحرقة النووية"[4] ، و يري أن الأمن الإنساني أو الأمن البشري

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية،بيروت ،لبنان ، 2009 ،ص19.

[2] خديجة عرفة محمد أمين ،الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى،2009،ص33.

[3] Wolfgang Benedek and Others, Human Security and human Rights Education: Pilot study,European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy,Austric,Graz,Julay 2002, P.14, Accessed:11/10/2013 , http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/31763/ipublicationdocument_singledo cument/c4f1d629-711a-4de0-8303-4c2f1cb70958/en/14.pdf.

[4] Keith Kraus & Oliver Jutersonke,'' Peace, Security and Development in Post-conflict Environments '', Security Dialogue ,Vol .33, N° :4, December 2005 ,P .456 .

المقصود منه تغير الموضوع المرجعي للأمن – من التركيز على الأمن الترابي دون سواه إلى تشديد أكبر على الأمن البشري – و الحث على إقامة الأمن على التنمية البشرية المستدامة[1].

هناك من إنتقد المعنى الواسع للأمن الإنساني أمثال غاري كينغ **Gary King** و كريستوفر موراي **Christopher Murray** ، فهما يركزان على ضرورة أن يشمل الأمن الإنساني القضايا المرتبطة بالتحرر من الفاقة (الصحة ،التعليم ،الدخل،الحرية السياسية، و الديمقراطية) بإعتباره شرط مسبق للتنمية البشرية ،و يعرفانه بأنه " توقع الحياة بدون مواجهة حالة الفقر المعممة"[2] ، و حسب رأي رولاند باريس **Roland Paris** فإن المعنى الواسع لهذا المفهوم قد يجعل منه مفهوما بلا معنى أكاديميا و سياسيا ، فهو يرى أنه "إذا الأمن الإنساني كان يعني تقريبا كل شيء، فإنه عمليا يعنى لا شيء"[3]. و يبرر ذلك أن مفهوم الأمن الإنساني يفتقر إلى تعريف دقيق، فالتعاريف الحالية له تميل إلى أن تكون توسعية و مبهمة في نفس الوقت، بالإضافة إلى إستفادة الأطراف الداعمة له من خلال تركه واسع المدى و غامض في نفس الوقت، لتشتيت الإنتباه بعيدا عن القضايا الأمنية التقليدية[4].

يرى نيلاند **Niland** أنه " ليس هناك تعريف متفق عليه حول مفهوم "الأمن الإنساني" و لكنه يفهم عموما على أنه محاولة لتوسيع مفاهيم مركزية الدولة التقليدية للأمن لكي يكون هناك تركيز أكثر على الأفراد و الظروف التي تهدد بقائهم على قيد الحياة" [5]. الأمن الإنساني لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى تقويض سيادة الدولة بل العكس هو الصحيح فمن غير الممكن تحقيقه إلا من خلال مؤسسات الدولة الفاعلة و ممارسة الدولة لحقها الشرعي في إحتكار إستخدام القوة بالصورة المناسبة . و لكن يجب التأكيد على أن التغلب على الأشكال الجديدة للصراعات و التحـــديات العـــابرة للحدود لابد من التنســـيق و التعاون بين حكومات الدول[6]. إن التحديات الجديد بأبعادها الشمولية شكلت تهديدا للإنسانية و الأمن الإنساني الذي أصبح الركيزة الأساسية للأمن العالمي،فالأمن الإنساني لم يعد محصورا في المفهوم

---

[1] كيت كراوز، "الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى الملاحظ الخارجي"،أوراق مختارة قدمت خلال المؤتمر الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية،عمان ، الأردن، 14-2005/03/15 ، UNESCO ، 2008 ،ص70.

[2] Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, Working Paper2, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003, P.15, Accessed:08/03/2013, http://www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf.

[3] Barry Buzan & Lene Hansen , OP.Cit. , P.203.

[4] Roland Paris ,OP .Cit. ,P.88.

[5] Marc Hufty, OP.Cit.

[6] وولفجانج أماديوس برولهارت و مارك بروبست، الأمن الإنساني : دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد ، الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 5-6.

العسكري و الذي ظل مدة طويلة يفسر تفسيرا ضيقا و مقتصرا على الجانب الدفاعي للدولة، و تجاوز مفهوم الأمن الإعتبارات الترابية الإقليمية و العسكرية ليصبح شموليا و متعدد الأبعاد و أكثر قربا من الحياة الإجتماعية[1].

و لقد تبنت بعض الحكومات الأمن الإنساني كأجندة لسياستها الخارجية و ذلك حتى تكيف المفهوم الجديد وفقا لمتطلبات أجندتها الخارجية، فمثلا الحكومة الكندية تعرف الأمن الإنساني على أنه" نهج محورها في السياسة الخارجية التي تدرك أن الإستقرار الدائم لا يمكن أن يتحقق حتى يتم حماية الناس من التهديدات العنيفة لحقوقهم و سلامتهم أو حياتهم "[2]، من خلال هذا التعريف فإن الرؤية الكندية تركز على المفهوم الضيق للأمن الإنساني و الخاص بالتحرر من الخوف . في المقابل تركز الحكومة اليابانية على المفهوم الواسع للأمن الإنساني فتعرفه بأنه " يغطي بشكل شامل جميع الإجراءات التي تهدد بقاء الإنسان، و الحياة اليومية،و الكرامة على سبيل المثال التدهور البيئي، وإنتهاكات حقوق الإنسان،و الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،والمخدرات غيرالمشروعة،و اللاجئين،و الفقر،و الألغام الأرضية المضادة للأفراد،...،و الأمراض المعدية مثل الأيدز AIDS، و يقوي الجهود الرامية إلى مواجهة هذه التهديدات"[3].

نستنتج مما سبق أنه ليس هناك تعريف موحد و شامل لمفهوم الأمن الإنساني نظرا لتعدد الاتجاهات و وجهات النظر في طرح المفهوم بين الطرح الواسع الذي يركز على كل من "التحرر من الخوف" و "التحرر من الفاقة" ، و الطرح الضيق الذي يركز على الجانب الأمني الذي يهدد الفرد أي "التحرر من الخوف"، و بالرغم من ذلك لم يمنع من عالمية المفهوم و إنتشاره الواسع في ميدان الدراسات الأمنية و العلاقات الدولية كمقاربة نظرية. وقد إرتبط مفهوم الأمن الإنساني بمفاهيم أخرى أكد عليها ضمن مكوناته و مضامينه ، و هي تشمل كل من حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية.

- **علاقة مفهوم الأمن الإنساني بحقوق الإنسان:**

يركز مفهوم حقوق الإنسان على تحديد مجموعة من الحقوق السياسية، والإقتصادية ،والإجتماعية اللازم توفرها للأفراد وإضفاء الطابع القانوني عليها. و في عام 1948 إنتقلت هذه الحقوق من المجال

[1] إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول،بيروت ، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2008 ، ص 46.

[2] Wolfgang Benedek and Others,OP.Cit., p.13.

[3] Roland Paris ,OP.Cit., p.90.

المحلي إلى المجال الدولي عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص على حق كل فرد في الحياة و الحرية و الأمن و قد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقلة من مفهوم الفرد أو المواطن إلى مفهوم الإنسان[1]. يوفر مفهوم حقوق الإنسان - جنبا إلى جنب مع القانون الإنساني وقانون حماية اللاجئين - الأساس المفاهيمي والمعايير الصحيحة لضمان الأمن الإنساني . و تمثل انتهاكات حقوق الإنسان تهديدا للأمن الإنساني بالإضافة إلى كونها من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والعنف والصراع. و من جانب أخر فإن احترام حقوق الإنسان يمنع انعدام الأمن[2]. أكدت اللجنة المستقلة للأمن الإنساني في تقريرها لعام 2003 تحت عنوان" الأمن الإنساني"على أن فكرة أو منظومة الأمن الإنساني تساعد على تحديد ماهية الحقوق الواجب إحترامها في ظل ظروف معينة، وأن حقوق الإنسان تساعدنا على الإجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بكيفية رفع مستوى الأمن الإنساني وفكرة الواجبات و الالتزامات التي تكمل الإقرار الأخلاقي والسياسي بأهمية الأمن الإنساني. و تهدف منظومة الأمن الإنساني إلى حماية حياة الإنسان بصورة تعمل على تعزيز الحريات الشـــخصية، و العناية بالظلم، والمسائل المتعلقة بالحرمان والفقر، والمرض، والأمية والتلوث وغيرها وبالتالي فإن مفهوم الأمن الإنساني يعني بحماية الحريات الأساسية، خاصة وأن هذه الحريات تعتبر جوهر حق الإنسان في الحياة. وأضحت فكرة حماية حقوق الإنسان تتسع لتساهم في دعم الإجراءات الرامية إلى تفعيل دورها في التنمية، وحل النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام . و بالتالي تكمن أهم الروابط الأساسية التي تربط فكرة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان في تركزهما معا على الفرد، وبمدى مساهمة كل منها في تحقيق أهداف وأغراض الأخرى على صعيد حفظ كرامة الإنسان وأدميته وتحقيق أمنه الشخصي، و الوطني، والدولي[3].

- **علاقة مفهوم الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية:**

تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد و الفرص المتاحة لهم، و هي لا تقف عند حدود معينة، فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة و مع إمكانيات متباينة لكن ، مع شرط أن يتمتع كافة الناس بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم و سبل عيشهم،بحيث يشكل ذلك نقطة

[1] غادة على موسى،" مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة و التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة ،المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ ،مصر ، ماي 2007 ، ص156.

[2] Wolfgang Benedek and Others,OP.Cit., P.16.

[3] رائد سليمان احمد الفقير،" جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب "، الحوار المتمدن، العدد 1685،تم تصفح الموقع يوم:2013/03/15، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2076615.

الانطلاق إلى الأمام، أما الأمن الإنساني فيركز و كأولوية على الحقوق و القدرات و الإجراءات الوقائية الضرورية في حالات الخطر التي تهدد الحياة، و لكن يشكل الأمن الإنساني عامل أساسي لتحقيق التنمية البشرية بما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقائهم على قيد الحياة و تمتعهم بالحرية، و من ناحية أخرى فإن الإرتقاء بمستوى الناس التعليمي،و أوضاعهم الصحية،و زيادة مداخيلهم و ضمان الحريات الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية التي تُفضي في الأخير إلى زيادة الأمن الإنساني. مما سبق تستنتج أن كل من الأمن الإنساني و التنمية البشرية يكمل كل واحد منهما الآخر[1].

المطلب الثاني: خصائص و أبعاد الأمن الإنساني

الفرع الأول: خصائص الأمن الإنساني

حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع خصائص أساسية لمفهوم الأمن الإنساني هي[2]:

أولا- الأمن الإنساني مفهوم كوني يخص كل الإنسانية في العالم ، لأن التهديدات و التحديات مشتركة بين كل البشر كالجريمة المنظمة ،والهجرة غير الشرعية،و التغيرات المناخية و التلوث البيئي،و إنتهاكات حقوق الإنسان.و التي قد تختلف حدتها من منطقة إلى أخرى من العالم ، ولكن كل هذه التهديدات لأمن الإنسان هي حقيقية ومتنامية.

ثانيا- ترابط مكونات الأمن الإنساني* ، فلما يتعرض أي إنسان لتهديد ما في أي مكان من العالم، فإن كل الدول تكون معنية بالأمر، لأن المجاعة والأوبئة ،والفقر،و التلوث، والمتاجرة بالمخدرات، والإرهاب، والصراعات العرقية و التفكك الإجتماعي ليست أحداث معزولة و محصورة فقط داخل الحدود الوطنية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 :تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص 22-23.

[2] United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, Op.Cit., PP.22-23.

*يؤكد على الترابط بين التهديدات و الإستجابة لعلاج إنعدام الأمن ،و ذلك لأنها مترابطة في التأثير كالدمينو بمعنى أن كل تهديد يتغذى على الآخر على سبيل المثال: يمكن أن تؤدي النزاعات العنيفة إلى الحرمان و الفقر و التي بدورها هاته الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى نضوب الموارد، الأمراض المعدية،العجز في التعليم...إلخ. إمكانية إنتشار التهديدات من بلاد أو منطقة إلى مناطق و بلدان أخرى أي خارج الحدود مما يؤثر سلبا على الأمن الإقليمي و العالمي. شامل؛ يتطلب التعاون و الإستجابة المتكاملة بين الدول في جميع أنحاء العالم.

ثالثا- الوقاية المبكرة هي أسهل و أقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني لأن التصدي للتهديدات أقل تكلفة في بداية طورها منه في مراحله اللاحقة.

رابعا- الأمن الإنساني محوره الإنسان و هو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، كيف يعيشون في المجتمع و كيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم.

و قد أوضح الباحثون الكنديون إلى جانب حكومتهم خصائص الأمن الإنساني[1]،و لكن من خلال استنباطها من تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 من جهة ،و تكييفها مع السياسة الخارجية الكندية من جهة ثانية، و ذلك من خلال النقاط التالية:

1_ هو مفهوم شمولي، حيث يشمل كل المصادر المتنوعة لعدم الآمان الفردي، التي تتعلق بالحاجة بالإضافة إلى العنف الجسدي.

2_ يركز على حقوق الإنسان للأفراد و يؤكد على دور الحكومة كمصدر عدم أمان لمواطنيها.

3_ يحترم المجتمع المدني كفاعل مميز يقلص ضمنيا من دور الحكومة.

4_ يهدف لأن يكون منظور شامل.

5_ يبرر التدخل الخارجي للمجتمع المدني في البلدان التي تمر بأزمات إنسانية.

كذلك حددت لجنة الأمن الإنساني مميزات و خصائص الأمن الإنساني دون أن تتعارض مع الخصائص التي تم طرحها في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994، و تشمل هذه المميزات، أولا:أن الأمن الإنساني محوره الإنسان أو الفرد ؛ حيث يضع الفرد في " مركز التحليل "، ثانيا: متعدد القطاعات؛و يشمل قطاع إقتصادي، و سياسي ،و مجتمعي ،و بيئي ،و غذائي، و صحي.ثالثا؛ شامل، رابعا: محدد السياق،خامسا: يتميز بالوقاية الموجهة [2].

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني

1- الأمن الإقتصادي:

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني و أول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994، نظرًا لأهميته. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في

[1] Bernardo Sorj, "Security Human Security and Latin America", Sur-International Journal on Human Right, Human Right University Network, N° :3 , Year2, 2005, P.40.

[2] ---, Human Security in Theory and Practice : Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security , OP .Cit. ,PP .7-8 .

ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادًا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق. ففي ظلّ العولمة أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى. أفضل مثال على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينيات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى. و كذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008 و التي سميت بأزمة الرهن العقاري من خلال إفلاس كبرى البنوك العالمية و أخذت تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى. و يرتكز الأمن الإقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلبًا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة.

2- الأمن الغذائي:

يتحقَّق الأمن الغذائي عندما يتمتَّع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي و السليم من الناحيتين المادية و الإقتصادية، كي يعيشوا حياة صحية. فهناك حوالي 754 مليون نسمة في العالم يعانون من إنعدام الأمن الغذائي و نقص التغذية معظمهم في الدول النامية حيث يعيش أكثر من بليون إنسان على دخل يومي يقل عن دولار، منهم 332 مليون يعيشون على ما بين 75 و 50 سنتًا في اليوم و 162 مليون يعيشون على أقل من 50 سنتًا في اليوم. مفهوم الأمن الغذائي كما طرحه البنك الدولي هو " حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة .وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله" [1]. ولقد إعترف إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي في تقريره الصادر عام 1996 "بالطابع متعدد الجوانب للأمن الغذائي"، حيث وضع الأمن الغذائي ضمن إطار واسع ، و ذلك من خلال ارتباطه بالقضاء على الفقر، وتحقيق السلام، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتجارة النزيهة، وتلافي الكوارث الطبيعية و التي هي من صنع الإنسان[2]. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأسوي جدًا، حيث يموت كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، جراء إرتفاع معدلات المجاعة وسوء التغذية والفقر. فالجوع وسوء

[1] رانية ثابت الدروبي ، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد01 ،2008، ص 288.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي ، الدورة السابعة و العشرون، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/27، http://www.fao.org/docrep/meeting/003/Y0527A.htm#note2.

التغذية يعتبران من أهم أسباب نصف حالات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة. كما يسرّعان من إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) و الملاريا. كما أن للصراع، والإرهاب، والفساد، والتدهور البيئي، دورًا ملموسًا في انعدام الأمن الغذائي.[1] و يقدر عدد العاجزين عن تلبية إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية قي الفترة ما بين 2011 -2013 حسب آخر إحصائيات منظمة التغذية و الزراعة الفاو (FAO) ب842 مليون نسمة على مستوى العالم ككل أي 12% من سكان العالم [2].

3- الأمن الصحي:

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تترصد بهم ، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيًا وأكثر استقرارا. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحيّة، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها. فالصحة تشكل شرطًا مسبقًا للاستقرار الاجتماعي و المكوِّن الأساسي لحماية حياة الإنسان. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة من أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبًا على صحة الأفراد. عامل التلوُّث البيئي الذي يصيب الماء و الهواء حيث يتسبب بالعديد من الأمراض التي يمكن أن تودي بحياة الفرد. كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي، ما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي، وآثار هذه الحالات موجودة في العالم الثالث. وعلى الرغم من أن هذه الدول تأوي أكثر من 85% من سكان العالم إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة 25% فقط [3].

4- الأمن البيئي:

يتمحور الأمن البيئي حول إتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئيّة الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية، كالإحتباس الحراري، والتلوّث الهوائي،

[1] إلياس أبو جودة، المرجع السابق الذكر، ص ص54-55.

[2] The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The International Fund for Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP), The State of Food Insecurity in the World 2013 :The multiple dimensions of Food security, Rome, FAO ,2013, P.8.

[3] إلياس أبو جودة، المرجع السابق الذكر، ص ص 56-57.

والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوّث البحار والمحيطات والأنهار، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الإستوائية. في عام 2006 بلغ عدد المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية 134,6 مليون نسمة و بلغ عدد من لقوا مصرعهم من جرائها 21342 نسمة، أما نسبة الذين لقوا مصرعهم في السنوات الأخيرة بسبب الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ فقد بلغ 60000 نسمة بصفة رئيسية في الدول النامية[1].

5- الأمن الشخصي:

يقصد بالأمن الشخصي حماية الإنسان من التعرض للأذى و العنف الجسدي و مختلف التهديدات المتزايد بسبب العنف المفاجئ و غير المتوقع،و الناشئ عن الحرب والجريمة و إنتهاكات حقوق الإنسان، مثل التهديدات من الميليشيات المسلحة ،و طرق التعذيب الجسدي من قبل قوات الأمن والشرطة ، التهديد من الإرهاب الدولي، التهديد من أفراد العصابات، والتهديدات الموجهة ضد المرأة، وإساءة معاملة الأطفال. هناك العديد من العوامل الدافعة التي تزيد من المساس بالأمن الشخصي من بينها عجز الحكومة عن حماية حقوق مواطنيها من خلال ضعف الآليات الفعالة و الكفيلة بضمان النظام العام للمجتمع وضعف هياكل إنفاذ القانون ، و إستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان الذي يعكس عدم وجود إرادة سياسية من جهة، و إنخفاض مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين السكان من جهة أخرى.

6- الأمن السياسي

يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية و السياسية و الحريات العامة ، بإضافة إلى ضمان إستقرار النظام السياسي ، ومشاركة المواطنين في العمليات الإنتخابية المكفولة لهم دستوريا، أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب. و تثار في إطار الأمن السياسي مسألة مهمة و هي "إحترام حقوق الإنسان الأساسية " خاصة الحقوق السياسية و التي نذكر من بينها: حرية التعبير دون

[1] منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي 2007، ورقة قضايا :الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمناً ، تم تصفح الموقع يوم: 09/12/ 2013،
http://www.who.int/world-health-day/previous/2007/files/issuespaper_final_lowres_ar.pdf?ua=1.

التعرض للقمع ، الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق و الواجبات ، الحق في حماية الملكية الخاصة...إلخ[1].

7- الأمن المجتمعي

يشمل الأمن الإنساني ضرورة ضمان بقاء الثقافات و حمايتها، من خلال الحفاظ على الهويّة القومية على مستوى محلي. أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الإختلاف و المساواة[2]. و تعد الهجرة و الصراع بين أبناء الإثنيات و العرقيات المختلفة من بين مصادر تهديد الأمن المجتمعي، فالهجرة قد ينبع منها الخوف من التغير المستقبلي في تكوين المجتمع هذا من جهة، من جهة ثانية قد يؤثر الصراع الإثني في تماسك المجتمع نفسه.

جدول رقم (03): أهم التهديدات التي تطال كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني.

نوع الأمن	أمثلة عن التهديدات الرئيسية
الأمن الإقتصادي	الفقر الدائم ، البطالة
الأمن الغذائي	الجوع ، المجاعة
الأمن الصحي	الأمراض المعدية،الأغذية الملوثة، سوء التغذية،تدني الحصول على الرعاية الصحية الأساسية
الأمن البيئي	التدهور البيئي، إستنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية ،التلوث
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة ، الإرهاب ،العنف الأسري ،عمالة الأطفال
الأمن المجتمعي	التوترات القائمة على الهوية المشتركة، الإثنية، الدينية...إلخ
الأمن السياسي	القمع السياسي، إنتهاكات حقوق الإنسان

Source: ---, Human Security in Theory and Practice : Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security ,Op .Cit., P.7.

[1] محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم..و العلاقات المتبادلة"، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2014/01/06،
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf.

[2] إلياس أبو جودة ، المرجع السابق الذكر، ص 59.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني

الأمن الإنساني فكرة وليدة التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، بإضافة إلى ذلك ساهمت في ظهور هذا المفهوم التحولات على المستوى الأكاديمي في حقل الدراسات الأمنية و النقاشات النظرية لتحول في مفهوم الأمن . و لكن تاريخيا يرجع التركيز على الفرد من الناحية النظرية إلى مجموعة الأعمال للمفكرين الذين لطالما عارضوا سيطرة النموذج الوستفالي على العلاقات الدولية من خلال إعتبار الدولة الوحدة المرجعية الأساسية للتحليل ، من بين هذه الأبحاث و المرجعيات الفكرية ، أفكار إمانويل كانط **Immanuel Kant** في مقال له بعنوان السلام الدائم **Perpetual Peace** في عام 1795 الذي يرى أن العدالة و الثقة و إحترام كرامة الإنسان تؤسس للقيم التي تزيد من إحتمال العلاقات السلمية بين الدول[1]، فمنطق كانط في نظرية السلام الديمقراطي يقوم على ثلاث عناصر هي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري؛ إلتزام أيديولوجي بحقوق الإنسان؛ و الترابط العابر للحدود الوطنية[2].

تعد الأبحاث التي قدمها الأستاذ جون غالتونغ **Jon Galtong** سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي المندرجة ضمن ما يعرف بدراسات السلام **Peace Studies** من أهم اللبنات الأولي لمضمون الأمن الإنساني، و التي نادت بضرورة تطوير مقاربة موسعة للسلام، و ليس الإكتفاء بمقاربة تحصر السلام على غياب العنف و إنما أن تكون قائمة على العدالة الإجتماعية و التعاون للحد من العنف الصادر من الهياكل الدولاتية [3] . حيث قام غالتونغ مع **كينيث بولدنج** بالتمـــييز بين **"الأمن الإيـــجابي"** و **"الأمن المستقر"** ، فحتى يتحقق الأمن يجب أن يستند على هياكل مستقرة سواء أن كانت هياكل سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، و أن وجود هياكل مستقرة يرتبط بتقليص ما أطلقا عليه **"العنف المؤسسي"** ، والذي يقصد به حرمان الجانب الأكبر من الأفراد من حقوقهم الرئيســية كالرعاية الصحــية و التعــليم والعمل[4]. و مما سبق نلمح من أفكار جون غالتونغ بداية تبلور ملامح مفهوم الأمن الإنساني من خلال ربط الأمن بمفاهيم التنمية الإنسانية.

[1] Paul Battersby and Joseph M.Siracusa, Globalization and Human Security,OP.Cit., P48.

[2] جون بيليس، ستيف سميث ، المرجع السابق الذكر ،ص429.

[3] فريدة حموم ،الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2011/2010، ص 159.

[4] غادة على موسى، المرجع السابق الذكر، ص157.

كذلك تعد أعمال جون بورتون **Jon Burton** في سنوات السبعينات من أهم الإسهامات التي أسست لبورة مفهوم الأمن الإنساني، حيث يرى أن تلبية الإحتياجات الإنسانية أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ، و حجته في ذلك أن العديد من الصراعات الحالية تحدث داخل الدول و لها جذور إجتماعية و إقتصادية [1] ، و قد عبر بورتون عن مساندته لنموذج عالمي يقوم على تلبية الحاجات الفردية و يرفع من الرفاهية و العدالة على المستوى العالمي.

فيما يلي سنتناول أهم المقاربات النظرية للدراسات الأمنية التي حاولت تفسير والإحاطة بالمضامين الجديدة لمفهوم الأمن الإنساني:

النظرية الليبرالية: في المقاربة الليبرالية و المطورة من قبل الأستاذين لستر براون عام 1977 ، و ريتشارد أولمان عام 1983 فقد حاولا التركيز على التهديدات التي تمس الشعوب [2]، من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل كل التهديدات غير العسكرية التي تشكل خطر على الإنسان، منتقدان معا المنظور الواقعي الذي يركز على أهمية البعد العسكري لضمان الأمن. هناك من ربط الأمن الإنساني مع أفكار الليبرالية التي ترى أن " الطبيعة البشرية هي أساسا خيرة و محبة للسلام".

النظرية الواقعية / الواقعية الجديدة:الأمن الإنساني مثل كل المقاربات التقليدية للأمن إنطلق من تحديه لفرضيات الواقعية الجديدة الأرثوذكسية للأمن الدولي.أنصار الأمن الإنساني طعنوا في العقيدة الأمنية للواقعية الجديدة لإنشغالها بالمادية و تقديسها لمركزية الدولة بإضافة إلى أولوية القوة العسكرية لضمان الأمن ، و يرون أن أكبر الأخطار التي تهدد الأمن تأتي من الصراعات الداخلية،كالمرض،والجوع، وتلوث البيئة ،والعنف الإجرامي، و بالنسبة للآخرين قد يكون التهديد الأكبر آت من الدولة بحد ذاتـــــها وليس من العدو الخارجي، و على الرغم من ذلك تبقى الدولة الفاعل الرئيسي لتوفير الأمن[3]. أما الواقعية في إنتقادها لمقاربة الأمن الإنساني فهي ترى أن إثقال الأجندة الأمنية بالمشاكل و القضايا(مثل التلوث البيئي،و الجوع، الفقر..إلخ) قد يؤثر سلبا على القدرة التحليلية لأفكار الأمن الإنساني، مما يؤدي إلى تمييع

[1] Edward Newman,'' Human Security and Conflict '', human Security Journal, Issue 3, February ,2007,PP .6-7 .

[2] فريدة حموم ، المرجع السابق الذكر،ص159.

[3] Edward Newman,'' Critical Human Security Studies'', Review of International Studies, Vol.36, Issue 01, Janurary 2010,PP.78-79.

حقل الدراسات الأمنية. و بالتالي نادرا ما يلتقي أنصار الأمن الإنساني مع الواقعية و الواقعية الجديدة في ميدان الدراسات الأمنية[1].

النظرية البنائية: يقوم تفسير النظرية البنائية لمفهوم الأمن الإنساني على النقاط التالية[2]:

_ تتكون المعرفة من البنى الإجتماعية، التي توجه طبيعة المعرفة و الأهمية الإجتماعية، كل منهما يعتمد على الإدراك الإنساني ، والذي يلعب دورا حاسما في جميع أفعال الإنسان(كوارت و أخرون **Kowert** 1998؛**أونف** 1989 **Onuf**)، مفهوم الأمن الإنساني تطور تدريجيا من خلال سلسلة من المبادرات و التقارير الأكاديمية، من قبل لجان متعددة الجنسيات مستقلة تتكون من خبراء و مثقفين ، على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني لعبت دور مهم في طرح و دراسة مخاوف الأمن الإنساني.

_ظهور مفهوم الأمن الإنساني يعكس تأثير القيم و المعايير على حقل الدراسات الأمنية، وترى **Tadjbakhsh** أن الأمن البشري هو محاولة لإعادة تفسير جذور انعدام الأمن والتخلف، والفقر .كما تمت معالجة هذه المواضيع من قبل البنائية نفسها .

_الأمن الإنساني يعكس إستخدام لغة و رموز جديدة مستوحاة من الواقع الإجتماعي.

_ تعتقد البنائية أن المصالح الوطنية هي مزيفة في عملية التفاعل المتبادل . و تحدد هذه العملية المصالح والهوية، وتشكل الهوية المصالح .أثناء العملية، قيمة الأمن الإنساني تؤسس عندما تنقل الدول انتباهها إلى المصالح المشتركة . و أفضل مثال على ذلك الطريقة التي يتم بها ترويج الأمن الإنساني من قبل حكومتي كل من كندا و النرويج من خلال اعتمادهما كمبدأ لسياستهما الخارجية.

_ كل من البنائية والأمن الإنساني لديهما عدة القواسم المشتركة ، فكلاهما أعادى تفسير الإتجاهات التقليدية للأمن حول مركزية البعد العسكري.

المقاربة النقدية للأمن :تعتبر الدراسات الأمنية النقدية من أهم المساهمات النظرية لمفهوم الأمن الإنساني، من خلال مراجعتها للمنظور الواقعي و إنتقاده لتركيزه الشديد على الدولة ، بينما الأمن الإنساني كمقاربة نقدية ركزت على الإنسان الفرد ، وعليه فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد، بجانب أمن الدولة.

[1] Sabina Alkire , OP .Cit. , PP. 33-34 .
[2] Yu-tai Tsai,"The Emergence of Human Security: A Constructivist View", International Journal of Peace Studies, Vol.14, N°:2, Autumn/Winter 2009,PP.22-24.

يعد الإطار النظري الهيكل الأساسي الـذي يقـوم عليـه أي بحـث علمـي أكـاديمي، و فـي بحثنا هذا تناولنا في الفصل الأول إطار مفاهيمي و نظري يقـوم بتتبـع تطـور مفهـوم الأمـن عبـر تحولاته النظرية من فترة الحرب الباردة و ما بعدها، حيث تم طـرح جملـة مـن التعـاريف لضـبط المفهوم، و معالجة أهم النظريات المفسرة له. ثم تمـت معالجـة مفهـوم الأمـن البيئـي مـن خـلال تبيين دلالته الاصطلاحية و مضامينه النظريـة، حيـث أن الطـرح النظـري الجديـد لمفهـوم الأمـن البيئي ضمن الدراسات الأمنية لفتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة أكسـب التهديـدات البيئيـة الطـابع النظري المرتبط بضـرورة التحـرر مـن تهديـد التحـديات البيئيـة الجديـدة مثـل تغيـر المنـاخ و التدهور البيئي، و النزاعات الجديدة حول المصادر الطبيعيـة. أمـا مفهـوم الأمـن الإنسـاني فهـو يعكس حصيلة التحولات النظرية التي طالت المفاهيم المركزيـة فـي العلاقـات الدوليـة و الدراسـات الأمنية ، فهو يركز على الرؤية النقدية للأمن التي تعظم من أمن الفـرد و تقـوم علـى الانتقـال مـن مستوى التحليل القائم على الدولة إلى مستوى التحليل القائم على الفرد.

الفصل الثاني:مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا و آليات مواجهتها

تعد التهديدات البيئية و ما تشمله من تحديات مختلفة و متنوعة (مثل تغير المناخ و تدهور النظم الإيكولوجية جراء موجات الجفاف المتكررة و التصحر و تدهور الأراضي الزراعية...الخ) مصادر تهديد مضاعفة، فهي تهدد سبل العيش و تضعف الأمن الإنساني في أفريقيا بجميع أبعاده المتعددة، و لها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من ناحية شدة التأثير والمدى الزمني، و تدفع بها عوامل أخرى مثل النمو الإقتصادي و الصناعي، والضغط السكاني الهائل ،و التطور العمراني و البنية التحتية، فتساهم هذه العوامل مجتمعة في تأزم الوضع الراهن وتفاقم الآثار السلبية لهذه التهديدات. سنتناول في هذا الفصل رصد أهم التهديدات البيئية و تداعياتها على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني في القارة الإفريقية، ثم سنتطرق في المبحث الثاني إلى أهم الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية من خلال الدور المنوط به من قبل الأمم المتحدة و هذا راجع إلى جهودها التاريخية في حماية البيئة ،و في الأخير سنتناول الدور الإقليمي الأفريقي في مواجهة التهديدات البيئية.

المبحث الأول: مظاهر تأثير التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا

تشكل التهديدات البيئية رهانا أمنيا في غاية الخطورة، لأن هذا النوع من التهديدات يمتاز بشمولية آثاره والتي لا تقتصر على دولة بعينها بل قد تمتد لتعم كل الأقاليم المجاورة.

المطلب الأول:ماهية التهديدات البيئية في القارة الإفريقية

الفرع الأول:تهديدات متعلقة بتغير المناخ

أولا-ظاهرة التغيرات المناخية Climate Change

تعد ظاهرة تغير المناخ من الظواهر الخطيرة التي أصبحت مصدر قلق العلماء في العالم، فأكثر من سيعاني من عواقب هذه الظاهرة هم شعوب الدول النامية.بالإضافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات و القياسات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ تُعزي إلى زيادة نسبة إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم-بترول-غار طبيعي)، إلى جانب إزالة الغابات الإستوائية. في فيفري 2004 حذر " **ديفيد أندرسون**" وزير البيئة الكندي " إنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي"[1]. في نفس العام إقترح كبير علماء الحكومة البريطانية السير **ديفيد كينغ Sir David King**، بأن " تغير المناخ يشكل تهديدا أكبر بكثير لإستقرار العالم من الإرهاب الدولي" [2]. تعتبر دول القارة الأفريقية من أكثر الدول تضررا من آثار التغيرات المناخية على الرغم من كونها غير المسئولة عن إرتفاع درجة حرارة الأرض ، وقد ساهم عدم قدرتها على التأقلم مع هذا الوضع المناخي الحالي إلى تدهور الأنظمة الإيكولوجية و تقلص الغطاء النباتي، بسبب ظاهرة التصحر، و إنعدام التشجير و نقص مردود التربة و مشكل نقص المياه[3]. و قد أكد تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ **(IPCC)** الصادر عام 2007 بأن " أفريقيا هي واحدة من القارات الأكثر عرضة لتغير المناخ و تقلبه، و هي حالة تفاقمت بسبب تفاعل "الإجهاد المتعدد"، التي تحدث على مستويات مختلفة، و انخفاض القدرة على التكيف"[4]. و تتجلى بوضوح كبير مظاهر تأثير التغيرات المناخية في أفريقيا من خلال :

---

[1] عبد الرحمن محمد السعدني، ثناء مليجي السيد عودة، مشكلات بيئية : طبيعتها-أسبابها-آثارها-كيفية مواجهتها، مصر ، القاهرة ،دار الكتاب الحديث ،2007، ص123.

[2] Oli Brown and Others,''Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa'', OP .Cit, P.1142.

[3] عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية :الأسباب، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي،الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2011، ص244.

[4] Oli Brown and others, ''Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa", OP .Cit, P.1145.

_ ذوبان الغطاء الجليدي لجبل كلمنجارو بنسبة 90% ، وأما جبل كينيا فقد ذاب نحو 92 % من كتلته الجليدية .

_جفاف الكثير من الأنهار مثل نهر تشاد الذي تقلصت مساحته بحوالي 90 % من 23500كلم^2 في 1960 إلى 1700 كلم^2 حاليا [1]. و إنخفاض ما نسبة 60-40% في مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبيرة في النيجر، وبحيرة السنغال.

_ إرتفاع مستوى سطح البحر بزيادة المياه المذابة في محيطات العالم والتمدد الحراري الناجم عن إرتفاع درجات الحرارة ، فمنذ عام 1993 بلغ متوسط إرتفاع منسوب مياه البحر ثلاثة ملليمترات سنويا.

- إرتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية في أفريقيا حوالي 0.5 درجة مئوية على مدار القرن العشرين، على سبيل المثال بلدان حوض النيل شهدت زيادة في درجة حرارة تتراوح بين 0.2 درجة مئوية و 0.3 درجة مئوية في كل عقد في النصف الثاني من هذا القرن، في حين شهدت رواندا زيادة في درجات الحرارة بنسبة 0.7 درجة مئوية إلى 0.9 درجة مئوية خلال الفترة ذاتها.هذا الإحترار التدريجي يدل على زيادة موجات أكثر من الحر وعدد أقل من الأيام الباردة في جميع أنحاء القارة[2].

ثانيا-الإحتباس الحراري Global Warming:

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية **Green houses gases*** التي تلعب دور مهم في تدفئة سطح الأرض، حيث ارتفع المعدل العام لدرجة حرارة الأرض في الفترة بين 1906-2005 بنحو 0,74 درجة مئوية.تعمل غازات الاحتباس الحراري على احتجاز الحرارة التي تتزايد نتيجة لامتصاصها الأشعة تحت الحمراء مما يسبب تزايدا مستمرًا في درجة حرارة الأرض،وذلك لأن ثاني أكسيد الكربون من الغازات الثقيلة ويوجد في طبقات الجو السفلى فعند وصول أشعة الشمس إلى الأرض تكون في شكل موجات قصيرة ولكن عندما تسقط على الأرض تتحول إلى موجات طويلة، فيقوم ثاني أكسيد الكربون بامتصاصها مما يسبب إرتفاع حرارة الأرض[3].

---

[1] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر، ص245.

[2] Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa: A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting, International Institute for Sustainable Development, Canada, March 2009 , PP.9-10.

* Green Houses Gases: وهي غازات إما طبيعية وتوجد أصلا في الطبيعة مثل بخار الماء (H20)، وثاني أكسيد الكربون (Co2) والميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (NO) والأوزون(O3) ، أو كيمائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلوروفلوروكربون (CFCl) وكلها تلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض.

[3] أزاهر حسن عبد الرحمن، "ظاهرة الإحتباس الحراري:الأسباب،التداعيات،و مقترحات الحلول"،تم تصفح الموقع يوم :2013/12/28، http://dimarsi.iua.edu.sd/magazine1.pdf .

للإشارة أيضا إلى أن الارتفاع المتواصل في درجة حرارة الأرض قد يهدد بخسارة التنوع البيولوجي، ويقلِّل من خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى تسريع ذوبان ثلوج القطبين مما يؤدي إلى إرتفاع منسوب مياه المحيطات. وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية مسؤولة عن حوالي 33% من إجمالي الإنبعاثات في العالم، وتليها الصين المسؤولة حاليًا عن حوالي نصف هذه النسبة. في المقابل تقدر نسبة انبعاث غاز أكسيد الكربون من مجمل القارة الأفريقية بحوالي 3,8% فقط من الانبعاث الكلي العالمي. ومن نتائجه السلبية على أفريقيا اختفاء القمم الثلجية في الجبال ، و انقراض أنواع كثيرة من الكائنات التي اختلفت بيئتها بسرعة تفوق قدرتها على التأقلم، و انتشار الملاريا وتراجع خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة.

ثالثا-إستنفاذ طبقة الأوزون Ozone Layer Depletion :

يوجد الأوزون* على شكل طبقة تغلف الكرة الأرضية، و تعرف أيضا بطبقة الأزونوسفير (**Oznosphere**) لأنها غنية بغاز الأوزون، و تبلغ سماكتها 40 كلم، و في العشر كيلومترات الأولى من هذه الطبقة تظل درجات الحرارة ثابتة(حوالي 55 درجة مئوية تحت الصفر)، ثم ترتفع درجات الحرارة تدريجيا لتصل في نهاية الطبقة إلى حوالي مائة درجة مئوية، و ذلك لوجود غاز الأوزون الذي يمتص الأشعة الحرارية و يعكس معظم الأشعة فوق البنفسجية[1]. و تعتبر طبقة الأوزون الدرع الواقي من الأشعة فوق البنفسجية، إلى جانب دوره الثانوي في تنظيم درجة حرارة الأرض، و أي تلف لهذه الطبقة يعرض الإنسان و الحيوان و الأرض لمخاطر كثيرة. لكن بسبب الإنبعاثات الكثيفة لغازات الإحتباس الحراري و الملوثات البيئية المختلفة الناتجة عن الصناعة و الأنشطة البشرية إختل التوازن الطبيعي لهذه الطبقة مما أدى إلى الفقدان التدريجي للأوزون .

رابعا-تلوث الهواء:

التلوث البيئي بشكل عام هو التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة الإنسانية في تكوين الوسط، على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط. وبالرغم من أن التلوث ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة

* الأوزون مركب كيميائي يتكون من إتحاد 3 ذرات أكسجين، و هو ذو رائحة نفاذة و يميل لونه إلى الزرقة، يتكون بشكل طبيعي نتيجة التفريغ الكهربائي الناتج عن البرق ،و قد تم إكتشاف ثقب الأوزون في عام 1985 من قبل علماء دائرة المسح البريطانية للقارة القطبية الجنوبية، حيث تم رصد فجوة بنحو 9كلم ينحسر فيها الأوزون أو يتخلخل بنسبة 50% .

[1] خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية و الواقع-الأشخاص و القضايا، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2011، ص973.

الإنسانية إلا أنه من أهم الأخطار التي تهدد المحيط[1] . ويعتبر تلوث الهواء بعدا من أبعاد التلوث البيئي، و هو ينتج عن تصاعد الأبخرة الناتجة من الأنشطة الإنتاجية و خاصة تلك المستخدمة للوقود الأحفوري، حيث يتولد عن إحتراق هذا الأخير كميات كبيرة من الغازات السامة من أهمها أول أكسيد الكربون و ثاني أكسيد الكربون و الميثان و أكسيد الكبريت و غيرهم من المواد الضارة بصحة الإنسان مثل: الغبار والرصاص و الجسيمات الدقيقة في الجو. و يضيف إستهلاك الطاقة الأحفورية كميات كبيرة من الكربون إلى الهواء الجوي و يظل جانب كبير منه معلقا في الهواء الجوي وهذه الكميات يكون من الصعب التخلص منها كما أن كمياتها معرضه للتزايد بمرور الوقت[2]. في أفريقيا مستويات تلوث الهواء لا تزال منخفضة نسبيا بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، و مع ذلك تشهد أفريقيا تلوثا في الهواء نتيجة لزيادة السريعة في عدد السكان، والتوسع العمراني و الإنتاج الصناعي، فمثلا في المدن الصناعية الكبرى مثل القاهرة يشكل تلوث الهواء مصدر متزايد للقلق .تساهم عوامل عديدة في زيادة تدهور الهواء مثل:التكنولوجيات الصناعية،الإنبعاثات من المركبات المستعملة، إستخدام الوقود الحيوي ،وسائل النقل ،و حرق النفايات في العراء[3]. و يمكن أن يكون لتداعيات تلوث الهواء آثار بعيدة المدى الجغرافي سواء محليا أو إقليميا .

الفرع الثاني: التهديدات البيئية المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية

أولا-خسارة التنوع البيولوجي Biodiversty :

يشير التنوع الحيوي إلى عدة مستويات مختلفة لتنوع النظم البيئية الطبيعية من غابات و سهول و مروج و مستنقعات و بحيرات و غيرها، و الأنواع النباتية و الحيوانية المكونة لهذه النظم، و كذلك التنوع الوراثي[4]. و يتعرض التنوع الحيوي لكثير من صور التهديد التي تندر بخطر الفناء للعديد من الأنواع الإحيائية النباتية و الحيوانية، و قد تكون مصادر التهديد من الطبيعة ذاتها أو من قبل الأنشطة و التدخلات الإنسانية[5]. وتسبب الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية تغيرات وخسائر غير مسبوقة للتنوع البيولوجي بمعدلات لم يشهدها التاريخ من قبل .فالبشر ظل يحدث تغييرات في النظم الإيكولوجية بسرعة و إمتداد أكبر طوال الخمسين سنة الماضية من أي فترة أخرى في التاريخ الإنساني .ويضيف تغير

[1] محمد حسين عبد القوي، "التلوث البيئي"، تم تصفح الموقع يوم:2013/01/20، http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381379012962590.pdf .

[2] إيمان عطية ناصف ، مبادئ إقتصاديات الموارد و البيئة ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 2008، بدون طبعة، ص ص281-282.

[3] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth, Nairobi, Kenya, 2006 ,PP.59-60.

[4] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر، ص360.

[5] خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007، ص540.

المناخ أيضا ضغطا من نوع آخر على النظم الإيكولوجية الطبيعية[1].فمراقبة التنوع البيولوجي في القارة الأفريقية يشهد ضعف كبير، ففي دراسة مسحية في عام 2009 ذكرت أن ما يقارب نحو 50 % من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته 80% منها من قبل السكان. تشكل تجارة لحوم الحيوانات البرية في أفريقيا الوسطى تهديدا قد يؤثر بشكل مباشر على البيئة و التنوع الحيوي، وعلى الإنسان لما تنطوي عليه من خطر ظهور الأمراض. و تشير تقديرات إلى أن الناس الذين يعيشون في حوض الكونغو يستهلكون ما بين 1.1 إلى3.4 مليون طن لحوم الحيوانات البرية .وقد أهلكت تجارة هذه اللحوم والصيد التجاري للحيوانات البرية القسم الأعظم من أعداد الحيوانات المهددة بالانقراض من الأنواع المعمرة مثل حيوانات الشمبانزي[2].

ثانيا- إزالة الغابات Déforestation :

في أفريقيا، تغطي الغابات حالياً نحو 23 % من الأراضي؛ وقد أفادت البلدان الأفريقية بأن 75 مليون هكتار من أراضي الغابات (10 % من المساحة الإجمالية للغابات)، قد تحول إلى استخدامات أخرى في الفترة ما بين عامي 1990 و2010، و تعد إزالة الغابات في أفريقيا مدفوعة بالطلب على الأراضي لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل ولأغراض الرعي .وهناك مصدر ضغط إضافي على الموارد الحرجية في أفريقيا، وهو أن الأخشاب تعد المصدر الرئيسي للوقود؛ فحوالي80% من جميع الأخشاب المستخدمة في هذا الإقليم هي لأغراض الوقود .وحدوث نقص حاد في الوقود الخشبي يؤثر على مناطق كبيرة في أفريقيا الشرقية[3]. فقدت أفريقيا نحو39 مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات و حتى عام 1995 فقدت 10 مليون هكتار أخرى لتصل مجمل الخسائر إلى 49 مليون هكتار[4].و قد بلغت النسبة السنوية لفقدان الغطاء الغابي 10ملايين هكتار للفترة الممتدة ما بين 2000-2005، تتسم أفريقيا بأعلى معدل لإزالة الغابات بين مناطق العالم .وتفقد القارة ما يقدر بحوالي 40000 كم^2، أو نسبته 0,62% من غاباتها سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي لإزالة الغابات والبالغ 0,18% [5] . مند سنة 1990 فإن أعلى نسبة لعدم التشجير في العالم سجلت في إفريقيا، و تجدر الإشارة في هذا الشأن أن إزالة الغابات تعتبر من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة الإحتباس الحراري ، حيث أن الأشجار التي

[1] إتفاقية التنوع البيولوجي، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2007،التنوع البيولوجي و تغير المناخ، ص04.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4 :البيئة من أجل التنمية، كينيا،نيروبي، 2007، ص16.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2012،، روما ،2012، ص17.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، البحرين، المنامة :عالم الترجمة، 2000، ص52.

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4 :البيئة من أجل التنمية، المرجع السابق الذكر، ص207.

تقطع تتوقف عن إستهلاك غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي أثناء عملية التركيب الضوئي، كما أن حرق الأشجار و تحللها يؤدي إلى إنبعاث المزيد من ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يساهم في تفاقم مشكلة التغيرات المناخية.كما تؤدي ظاهرة إزالة الغابات أيضا إلى تقليل تثبيت التربة مما يزيد من ظاهرة التصحر، وبالتالي فإن حفظ الغابات يمنح فرصة مهمة لحماية التنوع البيولوجي و يساهم في اعتدال المناخ[1].

ثالثا- التصحر في إفريقيا Desertification:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران عام 1992 التصحر بأنه" هو تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية " [2]. تهدد ظاهرة التصحر سكان الكوكب باعتبارها مشكلة متشابكة مع الظواهر البيئية الأخرى،مثل ظاهرة التغيرات المناخية (الإحتباس الحراري)،وظاهرة أزمة المياه العالمية، و تهديد التنوع البيولوجي، و مشكلة الرعي الجائر. مند عام 1950 تعرض ما يقدر بحوالي 500 مليون هكتار من الراضي لتعرية التربة تشمل ما يصل إلى 65% من هذه الأراضي الزراعية[3] . وقد شهدت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء موجات الجفاف لعدة سنوات متواصلة خاصة في منطقة الساحل الأفريقي خلال الفترات التالية (1912-1915) ، (1923-1937) ، (1968-1973) ، (1980-1984)[4]، (1990 – 1992) و(2004 – 2005) ، وآخر جفاف الذي ضرب منطقة القرن الأفريقي في الفترة (2010-2011) . فتوالي فترات الجفاف وتزايد الضغط البشري أدى إلى تدهور التربة وتدمير غطائها النباتي ،وشيوع الفقر المدقع، وهجرة السكان، وهلاك المواشي.. تتمثل أشكال التصحر في تملح التربة وتعريتها، الكثبان الرملية وزحفها، تكرار مظاهر الجو الغبارية وقلة التنوع البيولوجي. و يمكن حصر أسباب التصحر في سببين رئيسين هما، أولا: التغيرات المناخية والتي أدت إلى سيادة المناخ الجاف شديد الوطأة على البيئة والذي يتصف بخصائص متطرفة (كارتفاع قيم الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة والتبخر وتدني قيم الرطوبة النسبية ومعدلات الأمطار المتساقطة وتذبذبها)،مما قد أسهم في خلق بيئة سريعة الاستجابة لأي حالة خلل في نظامها الايكولوجي،

[1] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر، ص252.

[2] علي غليس ناهي السعيدي، "المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر"،مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن،العدد15،ديسمبر 2009. ص169.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر،ص 52.

[4] علي غليس ناهي السعيدي،المرجع السابق الذكر، ص173.

كما يحصل أحياناً عندما تتكرر نوبات الجفاف كالتي حصلت في الساحل الأفريقي. ثانيا: الأسباب البشرية لتفاقم ظاهرة التصحر تتمثل في : الزراعة الحدية، و إجهاد التربة،الري المفرط،استنزاف موارد المياه، الرعي الجائر ،إزالة الغابات، الفقر ، و عدم الإستقرار السياسي[1]، والنمو السكاني الهائل المؤدي إلى زيادة الاستهلاك و التطور العمراني و الإقتصادي الذي يدفع الإنسان إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية إلى حد الإسراف. تعتبر إفريقيا من أكثر القارات تأثرا بالتصحر حيث أن 43% من أراضيها جافة و عرضة للتأثر بتغيرات المناخ، و كذلك حوالي 73% من الأراضي الجافة في إفريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية ،إن الأراضي الصالحة تتضرر يوما بعد يوم بفعل ظاهرة التصحر الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض ، و في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية، كما أن مشكلة التصحر نتيجة الجفاف برزت كمشكلة عالمية زادت خطورتها مؤخرا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب موجات الجفاف المتتالية، و عدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر،و كان لذلك تأثيرات سلبية على كافة الأصعدة الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية ، و من ثم فإن إستمرار الوضع على هذا النحو يزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي، بحيث لا يمكن للأراضي الإفريقية من هنا إلى سنة 2025 بتوفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان[2].

رابعا-نضوب المياه:

تعد المياه أحد القضايا البالغة الأهمية في القارة الأفريقية،حيث تتسم إمدادات المياه من الأنهار و البحيرات، و الأمطار، بعدم التساوي في التوزيع الجغرافي الطبيعي ،و كذلك بعدم التساوي في إمكانية الوصول إليها ، بالإضافة إلى عدم استدامة استعمال المياه، و يمكن أن تفرض التهديدات البيئية كتغير المناخ ضغوطا إضافية على توافر هذا المورد الأساسي .تبلغ معدلات الهطول بالقارة الإفريقية حوالي 20210مليار متر مكعب في السنة، ينساب منها عبر الأنهار حوالي 5000 مليار متر مكعب سنويا يمكن التحكم والاستفادة من حوالي 4000 مليار متر مكعب سنويًا منها ، وهذه الكمية تعادل % 10 من الموارد المائية العالمية .وقياسًا بعدد سكان القارة فإن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة لا يتجاوز 4000متر مكعب في السنة وهذا يقل عن نصيب الفرد من المياه العذبة على مستوى العالم والذي يقدر بـــ7600 متر مكعب في السنة، كما يلاحظ أنه في العديد من الأقطار الأفريقية يقل نصيب الفرد من المياه العذبة عن 1000 متر مكعب في السنة وفي بعض الدول لا يتجاوز 600 متر مكعب في السنة

[1] نفس المرجع السابق،ص 173.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر، ص ص247-248.

خاصة في دول شمال أفريقيا[1]. يعاني نحو 25% من سكان أفريقيا من الإجهاد المائي بينما يعيش 69% منهم في ظروف وفرة مائية نسيبة ، إلا أن هذه الوفرة النسبية لا تأخذ في الاعتبار عوامل صلاحية نقاء مياه الشرب،و مدى تيسر مرافق النظافة الصحية[2]. و على الرغم من ذلك تزخر القارة الإفريقية بأربعة أنهار كبيرة تخترق أراضيها، فنهر الكونغو يبلغ مخزونه المائي حوالي 1400 مليار متر مكعب سنويا، كما يصل رصيد نهر الزيمبابوي إلى 400 مليار مكعب سنويا ،و يليه نهر النيجر و رصيده 120 مليار متر مكعب سنويا، و يأتي نهر النيل برصيد 86 مليار متر مكعب سنويا[3]. يبين الجدول التالي أهم الموارد المائية التي تزخر بها أفريقيا.

جدول رقم (04): الموارد المائية المتجددة بالقارة الإفريقية موزعة على مختلف الأقاليم

المنطقة	إجمالي الموارد المائية المتجددة (مليار متر مكعب في السنة)			الاستغلال السنوي (مليار متر مكعب في السنة)	نسبة الاستغلال %
	مياه سطحية	مياه جوفية	الإجمالي		
شمال إفريقيا	38.8	11.0	49.8	22.27	44.719
حوض النيل	213.0	9.5	222.5	72.9	32.764
أقطار الساحل الإفريقي	253.6	66.0	319.6	5.23	1.636
إفريقيا الغربية	1206.7	368.5	1575.2	6.54	0.415
إفريقيا الوسطى	2292.7	790.7	3083.4	2.05	0.066
إفريقيا الشرقية	611.6	168.8	780.4	28.865	3.699
إفريقيا الجنوبية	517.7	103.1	620.8	17.03	2.743
الجزر	2.0	0.7	2.7	0.37	13.704
مجموع إفريقيا	5136.1	1518.3	6654.4	155	3

المصدر:عمر محمد سالم،المرجع السابق الذكر، ص04.

بإضافة إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من إجهاد كبير في الموارد المائية فإنها لم تسلم من خطر التلوث المائي الناتج عن الأنشطة الإنسانية و المخلفات الصناعية. فمثلا نهر النيل يعاني من التلوث جراء تسرب فضلات المعامل و مجاري الصرف الصحي.فقد أظهرت حادثة تسرب بقعة المازوت نتيجة كسر في خطوط نقل المواد البترولية لمصانع جنوب حلوان في جوان 2008 مدى خطورة الوضع للاعتماد ملايين المصريين على نهر النيل[4].

[1] عمر محمد سالم،التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار و التجارة" من أجل تعزيز الشراكة الإقتصادية العربية الإفريقية،طرابلس،ليبيا ،25-2010/09/26، ص03.

[2] بريسون بيتس و آخرون، تغير المناخ و الماء: الورقة الفنية السادسة ، الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، جنيف،2008،ص84.

[3] زكريا طاحون ، ممارسات مذلة للبيئة ، مصر، شركة ناس للطباعة ، 2006 ، ص235.

[4] طارق إبراهيم دسوقي عطية، المرجع السابق الذكر،ص224.

تشير التوقعات أن حوالي 14 دولة أفريقية ستعاني من ندرة المياه و سوف تضاف إليها 11 دولة أخرى بحلول عام 2025. و في هذا الشأن أكدت تقارير الهيئة الحكومية لخبراء المناخ، أن الدول الإفريقية و بالأخص دول شمال إفريقيا ستعرف أزمة مياه في المناطق التي تقل فيها كمية سقوط الأمطار، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية، فبحلول 2020 من المتوقع أن يتعرض ما بين 75 و 250 مليون شخص لإرتفاع في الإجهاد المائي بسبب تغير المناخ، و هذا من شانه يؤثر سلبا على الظروف المعيشية و تفاقم المشاكل المرتبطة بالمياه[1]. و أكبر مثال على تأثر الموارد المائية في أفريقيا بتغير المناخ والجفاف هو جفاف بعض الأنهار مثل بحيرة تشاد، و تبين الخريطة التالية الإنكماش التدريجي الحادث بالبحيرة .

خريطة رقم (01):الإنكماش التدريجي لبحيرة تشاد على مدى العقود الأربعة الماضية

Source : Bob Dewar CMG,''Climate Change and Africa: Turning Up the Heat'' , Africa Programme Paper,Chatham House, November 2012, P.6, Assecced 03/08/2014 , http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Africa/1112pp_dewar.pdf.

خامسا-نضوب الثروة السمكية:

تشكل الثروة السمكية مصدر رزق لأكثر من عشرة ملايين إفريقي، فإفريقيا تنتج أكثر من 7,3 مليون طن من الأسماك ، و 90% من هذه الكمية يوفرها صغار الفلاحين[2].في المقابل ثلثي البلدان التي تتعرض مصائد الأسماك فيها لمخاطر كبيرة من جراء تغير المناخ تقع في المنطقة الإستوائية في أفريقيا[3] .وقد ساهم تغير المناخ في تحمض و إرتفاع درجة حرارة مياه المحيطات في جميع سواحل

[1] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر، ص ص250-251.

[2] نفس المرجع، ص 251.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2011:الإستدامة و الإنصاف مستقبل أفضل للجميع،2011،ص 58.

القارة الأفريقية مما أثر سلبا على الثروة السمكية و هدد سبل العيش مجتمعات الصيد في أفريقيا هذا من جهة، من جهة أخرى ساهمت الأساطيل الأجنبية في إجهاد و خسارة الثروة السمكية على السواحل الأفريقية حيث تضاعف إستغلال أساطيل الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا للموارد السمكية لغرب أفريقيا 6 مرات ما بين1960-1990 [1] . بالإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى إجهاد الثروة السمكية فإن الضغط الممارس على إستهلاك الأسماك من خلال إستخدام وسائل الصيد غير المشروع مثل القنابل اليدوية أدت إلى القضاء على العديد من أنواع الأسماك.

الفرع الثالث: رمي النفايات الكيماوية

تعتبر النفايات الكيميائية من الصناعة والزراعة مصدرا كبيرا للتلوث، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية .وتشير تركيزات المواد السامة الدائمة التي لوحظت في أجزاء عديدة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن هذا التلوث منتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم . وقد سجلت مخزونات احتياطية تحتوي على 30000 طن تقريباً من مبيدات الآفات العتيقة في أفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة) 1994، هذه المخزونات، التي غالباً ما تتسرب، يصل عمرها إلى 40 عاماً، وتضم بعض مبيدات الآفات المحظورة منذ وقت طويل في البلدان الصناعية .و سوف تزيد المستويات البيئية للمواد الكيميائية السامة في البلدان التي لا تزال تستخدمها بكميات كبيرة(مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي)، وفي البلدان التي لا يوجد بها تشريعات فعالة لاستخدامها (مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)2003. و بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النفايات السامة تصَدر إلى البلدان الأفريقية وتدفن فيها، ويحدث ذلك رغم الجهود الرادعة لذلك مثل اتفاقية باماكو لعام 1991 بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن أفريقيا [2]. في عام 2006 قامت شركة هولندية بإلقاء 500 طن من النفايات السامة في 16 موقعا في أبيدجان بساحل العاج، و تسبب ذلك في تلوث مياه الشرب في المدينة و التربة و مصائد الأسماك و في مقتل أكثر من 10 أشخاص و تضرر أكثر من 100 ألف شخص[3] . و من أكثر الدول الأفريقية التي تقوم بدفن النفايات بالطرق غير الشرعية نذكر:الصومال، تنزانيا، جنوب أفريقيا،نيجيريا، غانا، ساحل العاج ، و السينغال.و تعتبر النفايات الخطيرة المستقدمة من أوروبا من أكثر المواد التي يتم دفنها في القارة الأفريقية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4 : البيئة من أجل التنمية،المرجع السابق الذكر، ص146.

[2] نفس المرجع، ص94.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2011:الإستدامة و الإنصاف مستقبل أفضل للجميع،المرجع السابق الذكر، ص 41.

خريطة رقم (02):التهديدات البيئية التي تواجه كل منطقة في القارة الأفريقية.

Source : Oli Brown and Alec Crawford , Climate Change and Security in Africa : A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting , OP.Cit.,P.11.

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي و الأمن الصحي

الفرع الأول:أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي

تعتبر الزراعة العماد الأساسي لمعظم الاقتصاديات الأفريقية، وتمثل ما نسبته 40 في المائة من مجموع إيرادات التصدير وتشغل 60 إلى 90 في المائة من مجموع القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . و توفر الزراعة أكثر من 50 في المائة من الاحتياجات الغذائية للأسر المعيشية، و حصة مماثلة في الإيرادات .وتعتمد معظم النظم الزراعية في أفريقيا على المناخ، إذ إن معظم أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد أساسا على الزراعة البعلية . و هكذا، فإن التهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ تزيد من تهديد الأمن الغذائي إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في بلدان التي تعاني أصلا من إنعدام أمن غذائي مزمن[1]. فحوالي 150 مليون نسمة في إفريقيا معرضون لخطر المجاعة و الأوبئة بسبب الجفاف ، و من بين هذه الدول إثيوبيا ، كينيا،الصومال، و زيمبابوي و القائمة مفتوحة، لأن الظروف الحالية تؤهل مجموعة من الدول الإفريقية أن تلقى نفس المصير[2]. ففي عام 2004 عانى حوالي 230 مليون نسمة في أفريقيا من نقص التغذية حسب ما أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007 ، و هو راجع للعديد من العوامل من أهمها الجفاف ، و مظاهر التغيرات المناخية،و تدهور الأراضي، بإضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي للفرد بنسبة 0,4% في الفترة ما بين 2000 و 2004 . تعتبر أفريقيا أكبر بؤرة للفقر حيث يتدنى مستوى الفقر إلى أقل المستويات في العالم. جاء في تقارير الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- **UNCTAD**- 2000) أن من بين 48 دولة الأقل نمواً في العالم، 33 منها (69%) في أفريقيا. كذلك أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAO**) الصادر في روما 1996م أن الـــ86 دولة ذات الدخل المنخفض في العالم، 43 منها في أفريقيا (50%) وأن متوسط دخل الفرد في أفريقيا لا يزيد على دولارين في اليوم. كذلك تشكل الأمية أكثر من 70% من سكانها. هذا المستوى المتدني للغاية من الفقر انعكس على الإنسان الإفريقي في سوء

[1] الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا،"تغير المناخ:منظور أفريقي للوصول إلى إتفاق لما بعد عام 2012"، ص2، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/25 ،
http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2008_climatechange_ar.pdf .

[2] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر،ص ص251.

التغذية والمرض و تدني الإنتاجية[1]. و تثبت الخريطة التالية أن معظم الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي تقع في القارة الأفريقية.

خريطة رقم(03): بلدان العالم التي تواجه إنعدام الأمن الغذائي و التي أغلبها تقع في القارة الإفريقية

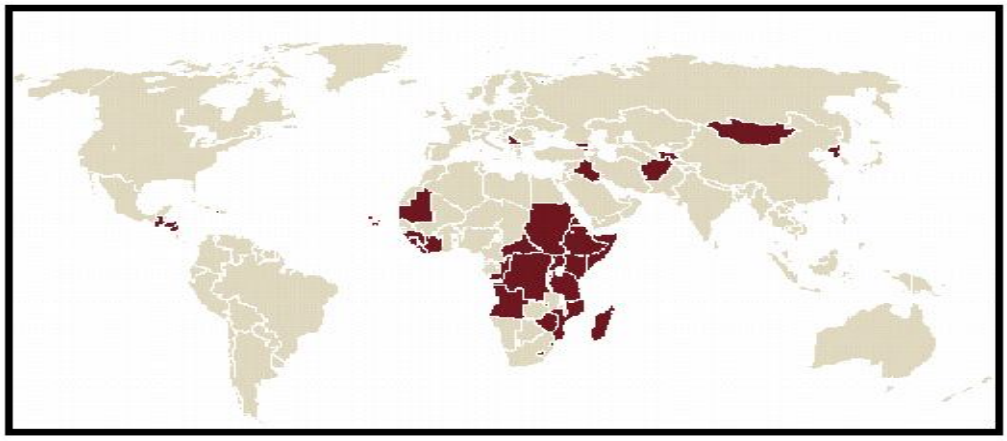

المصدر: الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، ص3.

حسب الإحصائيات الأخيرة لمنظمة التغذية و الزراعة الفاو (FAO) بلغ عدد العاجزين عن تلبية إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ما بين 2011-2013 في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 223 مليون شخص وأكثر من 3,5 مليون نسمة في شمال أفريقيا ، و لا تزال أفريقيا الإقليم الذي يسجل أعلى معدل لإنتشار نقص التغذية حيث يقدر عدد ناقصي التغذية بشخص واحد من أصل خمسة أشخاص [2]. تساهم الكوارث الملازمة لأفريقيا (طبيعية :مثل الجفاف ،و إصطناعية: مثل الحروب) في تدهور الموارد وتدني الإنتاجية أضف إلى ذلك الكوارث الصحية المتمثلة في الأوبئة الفتاكة (الإيدز ، و الإيبولا ، الملاريا ... الخ) التي تضرُّ مباشرة بالقوى العاملة مما يفاقم من مشكلة تدني الإنتاجية الذي قاد إلى حالة مستمرة من النقص الغذائي بل المجاعات التي جعلت إفريقيا أكبر بؤرة للمجاعات وأكبر متلق للعون الغذائي العالمي، خاصةً إغاثات توفير الغذاء[3] . و يبيّن الجدول التالي البلدان الأفريقية التي تواجه أزمة طوارئ غذائية.

[1] عوض خليفة موسي، "التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي"، ملتقى الجامعات الأفريقية :التعاون والتداخل ،الندوة العلمية محور درء الكوارث ،يناير 2006، جامعة أفريقيا العالمية،تمت تصفح الموقع يوم:2013/12/28، dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/37/011.doc .

[2] The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The International Fund for Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP), OP.Cit,P.8.

[3] عوض خليفة موسي،المرجع السابق الذكر.

جدول رقم (05): الدول الإفريقية التي تواجه أزمة طوارئ غذائية

الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء	الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء
بوركينا فاسو	جفاف وآفات الجراد	ليبريا	نزوح ، حروب
بورندى	حروب ، نزوح ، لجوء	ملاوي	جفاف
شاد	لجوء ، أمطار ضعيفة	مالي	جفاف ، جراد
أفريقيا الوسطي	حروب	موريتانيا	جفاف ، جراد
الكنغو الديمقراطية	حروب ، لجوء ، نزوح	النيجر	جفاف ، جراد
جمهورية الكنغو	لجوء ، نزوح	سيراليون	لجوء ، نزوح
ساحل العاج	نزوح ، حروب	الصومال	حروب ، جفاف
اريتريا	عودة نازحين ، جفاف	السودان	حروب ، نزوح ، جفاف
أثيوبيا	نزوح ، جفاف	سوازيلاند	جفاف
غينيا	لجوء ، نزوح	تنزانيا	لجوء ، جفاف
كينيا	جفاف	أوغندا	حروب، نزوح
ليسوتو	جفاف	زيمبابوي	جفاف، أزمات اقتصادية

المصدر : عوض خليفة موسي،المرجع السابق الذكر.

تؤكد بيانات المنظمات الدولية في الوقت الراهن، أن ما يزيد على 14 ألف نسمة يموتون يومياً بسبب الجوع وأغلبهم في أفريقيا .أضف إلى ذلك أن قارة أفريقيا أكثر قارات العالم تأثراً بحدوث المجاعات البيئية، لفقرها الاقتصادي واستنزاف ثرواتها الطبيعية لصالح تحالف الدول العظمى .و يؤكد السيناريو المناخي، بقاء إحتلال الولايات المتحدة في المرتبة الأولى عالميا في إنتاج محاصيل الحبوب الزراعية، ويظل تفوقها الزراعي وراء كونها" سلة خبز العالم" و هو ما يقود دول القارة الأفريقية إلى تبعية غذائية مستمرة.

الفرع الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الصحي

تؤثر التهديدات البيئية على أهم المحددات الأساسية لسلامة الصحة و التي تتمثل في الهواء النقي، والمياه العذبة،و الغذاء الكافي ،والمأوى المناسب، و السلامة من الأمراض، و تعتبر القارة الأفريقية من أهم المناطق عرضة لمخاطر التهديدات البيئية ما تترتب عنها من آثار سلبية على الأمن الصحي. ينظر إلى تغير المناخ على أنه أكبر تهديد للصحة العالمية في القرن الواحد و العشرين نظرا لأنه يعرض المجتمعات بطريقة غير طوعية لأثار الغازات الدفيئة، و قد يلعب دورا في خلق و إدامة عدم المساواة الصحية داخل الدول وفيما بينها. تهديدات تغير المناخ على الصحة تتجسد من خلال الآثار المباشرة الناتجة عن الطقس المتطرف ، مثلا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإن إنخفاض كبير في أنماط تساقط الأمطار قد يؤدي إلى إعتلال صحة السكان بسبب قلة الغذاء نظرا لإعتمادهم على الزراعة البعلية، و آثار غير المباشرة من خلال تغيير أنماط المرض والاعتلال ،و المياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي،و الأزمة الاقتصادية العالمية ، والضغط السكاني ،والهجرة و التعمير[1] .

تؤكد الدراسات والأبحاث العلمية على أن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ساهمت بزيادة انتشار عدة أمراض ميكروبية معدية و مميتة و الأمراض المحمولة بالنواقل*، و قد أعلنت جمعية الحفاظ على الحياة البرية في أمريكا في تقريرها عام 2008 أنه تم ملاحظة 12 مرضا مميتا للإنسان زاد انتشارها بشكل واضح بسبب التغيرات المناخية نذكر منها:فيروس الحمى الصفراء يتنقل بواسطة البعوض إلى الإنسان خاصة في مناطق أفريقيا الاستوائية ، فيروس الإيبولا ينتشر أكثر في المناطق الأفريقية الاستوائية ، حمى الضنك ينتقل إلى الإنسان بواسطة البعوض،الملاريا و يعد أحد أهم الأمراض المعدية و المهددة لحياة الإنسان و الذي يؤثر بشكل كبير على الصحة العامة و الاقتصاد الوطني نتيجة لفقدان الملايين أيام العمل بسبب طول مدة العلاج ، وبكتيريا الكوليرا. وتؤكد الدراسات على أن هناك علاقة بين زيادة درجة حرارة الأرض اليابسة والبحار مع زيادة انتشار مجموعة من الأمراض المعدية للإنسان، فعلى سبيل المثال فإن أي إرتفاع لدرجة حرارة الجو، أو زيادة في هطول الأمطار أو نقصانها خاصة في الأوقات غير المعتادة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نشاط وتكاثر الحشرات التي تتأثر بأي تغير بسيط بدرجة حرارة الجو، وهذه الحشرات تساعد على سرعة إنتقال أنواع متعددة من الفيروسات بأنواعها المختلفة في

[1] Nelson Sewankambo ,''Climate Change and Health: An Issue with Great Potential for Exacerbating Health Inequities in Africa'' ,in :Hany Besada and Nelson Sewankambo , Climate Change in Africa: Adaptation, Mitigation and Governance Challenges, The Centre for International Governance Innovation (CIGI),Canada,2009,P.16.

* هي أمراض تحملها من حاضن إلى آخر كائنات تسمى بالنواقل (البعوض، القردة) مثل الملاريا،و حمى الضنك،و داء الليشمانيات.

الطبيعة[1]. مثلا من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على التوزيع الجغرافي و كثافة انتقال الملاريا بسبب تغير نمط سقوط الأمطار و الرطوبة ، فقد تمتد فترة حضانة البعوض الحامل للملاريا 25 يوما عند حرارة 25 درجة مئوية، في حين أنها تنخفض إلى 13 يوما عند حرارة 26 درجة مئوية[2]. في دراسة أجراها معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة أظهرت الدراسة مدى تدهور صحة الأفارقة و انخفاض أعمارهم؛ إذ انخفض متوسط العمر المتوقع من الميلاد 53 سنة إلى 50 سنة من عام 1990م إلى عام 2002م ، وهذا الانخفاض يظهر في أفريقيا جنوب الصحراء التي انخفض فيها العمر من 50 سنة إلى 46 سنة خلال تلك السنوات ، بينما سجلت الدول الشمالية الخمس أي دول شمال إفريقيا (مصر ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، الجزائر) ارتفاعا في متوسط العمر المرتقب وقد تزايد هذا العمر خلال الفترة المذكورة من 65 إلى 70 سنة[3] ، ويرتبط إنخفاض العمر في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بالعديد من العوامل منها: النزاعات والصراعات والحروب ، و نتيجة إنتشار الأمراض فيها مثل الإيدز ، وانتشار السل ، وتفشي الأمراض الناجمة عن التدهور البيئي و تغير المناخ وما ترتب عنه من موجات جفاف حصدت الملايين من سكان أفريقيا بسبب سوء التغذية، و تفشي الملاريا بسبب إرتفاع درجة الحرارة.

حددت منظمة الصحة العالمية مجموعة عواقب رئيسية تترتب على تغير المناخ بالنسبة إلى الصحة و هي تتمثل في[4] :

- زيادة حالات سوء التغذية الحاد ، و بالأخص في الدول النامية التي تعتمد على زراعة الكفاف و أنظمة الري التقليدية ، و ذلك جراء إرتفاع درجة الحرارة و زيادة تواتر موجات الجفاف المتكررة بإضافة إلى الفيضانات، و قد قدر عدد حالات الوفاة بسبب سوء التغذية بـــ 3,5 مليون شخص أغلبهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

- تضرر خدمات المياه بسبب المظاهر الجوية المتطرفة جراء الفيضانات و العواصف سوف يزيد من إنتشار الكوليرا و زيادة عدد الوفيات.

---

[1] عاصم الشهابي،" تأثير التغيرات المناخية على صحة الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم:2013/12/20، http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/22.pdf.

[2] مصطفى كمال طلبه و نجيب صعب، البيئة العربية:تغير المناخ،أثر تغير المناخ على البلدان العربية، بيروت لبنان، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ،2009،ص95.

[3] عبد الرحمن أحمد عثمان و رهام عبد الرحمن أحمد،" تأثير الحروب والنزاعات علي التعليم في إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2013/12/28، http:// dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/47/002.docx .

[4] منظمة الصحة العالمية، حماية الصحة من تغير المناخ، يوم الصحة العالمي 2008، سويسرا، ص ص1-2، تم تصفح الموقع يوم:2013/12/26، http://www.who.int/world-health-day/toolkit/report_web_full_ar.pdf .

-تلوث المياه قد يؤدي إلى تفشي مرض الإسهال، الذي يعد من أخطر الأمراض المعدية و التي تتسبب في وفاة الأطفال ، حيث شهدت أفريقيا أعلى نسبة في وفيات الأطفال المرتبطة بالإسهال قدرت بـــ 70% من 1.3 مليون حالة وفاة للأطفال الأقل من خمس سنوات في عام 2008[1].

-تغير درجة الحرارة و أنماط هطول الأمطار، قد يؤدي إلى تفشي الأمراض المعدية بسبب إزدياد الحشرات الناقلة، مثل الملاريا و حمى الضنك. و تحصد الملاريا سنويا مليون شخص معظمهم من أطفال إفريقيا. في عام 2012 تم رصد 80 % من حالات الإصابة بالملاريا في أفريقيا أي 219 مليون شخص، و 90 % من الوفيات الناجمة عنها أي 660 ألف شخص[2].

المطلب الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي و الأمن السياسي

الفرع الأول: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي

إن الأوضاع البيئية المتردية إنعكست سلبا على الأداء الإقتصادي و الدخل السنوي للفرد في إفريقيا و هذا ما أكدته الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في تقريرها التقييمي الرابع، حيث أشارت إلى أن التقلبات المناخية تقلل من قدرة المزارعين الأفارقة من التعامل مع الوضع المناخي، و هذا بدوره يؤثر على المحاصيل الزراعية المرتبطة بمياه الأمطار و التي ستنخفض بنسبة 50%خلال سنة 2020. يعتبر الجفاف أكثر التهديدات البيئية تأثيرا في القارة الإفريقية على الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، لأن القطاع الزراعي في معظم الدول الإفريقية يعتمد على الأمطار، فحوالي 7% فقط يعتمد على السقاية، و هذا ما يزيد من حساسية الأمر بالنسبة لهذه الدول، و ما يزيد في تفاقم الوضع لأن القطاع الفلاحي في إفريقيا يساهم في ثلث الدخل الإجمالي الصافي[3]. و تعتبر التهديدات البيئة أكبر عائق للتنمية في إفريقيا و ذلك من خلال المخاطر الناجمة عن التصحر و الجفاف، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الأخرى التي تشكل تحديا يجب مجابهته من أجل تحقيق التنمية، و مواجهة إشكالية الأمن الغذائي، و بالأخص عندما نعلم أن غالبية المجتمعات الإفريقية مجتمعات ريفية تعتمد في حياتها على مصادر الطبيعية، فالمنتجات الزراعية تستهلك محليا ، و جزء منها يصدر على موارد مالية، كتصدير النباتات التي تستعمل في الميدان الطبي، و حتى الطاقة في بعض الأحيان.كما أن سحر الطبيعة و الحظائر المحمية للحيوانات في بعض

[1] United nations Environment Programme,Global Environment Outlook 5 : Environment for The Future We Want, Nairobi,Keyna ,2012,P.117.

[2] World Health organiztaion ,The Work of WHO in the African Region 2012-2013, Regional Office for Africa, Brazzaville, 2013, P.18.

[3] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر،ص ص245-246.

الدول الأفريقية تشكل العمود الفقري للقطاع السياحي،بالإضافة إلى أن أكثر من 70% من دول الساحل الصحراء الإفريقي تعتمد في حياتها على الغابات و الثروة السمكية، و 60% من احتياجات الطاقة مصدرها الخشب[1].

يعاني غالبية سكان القارة الأفريقية من الفقر الذي يمثل إلى جانب التدهور البيئي تهديدا حقيقيا للنمو الإقتصادي ، و كما هو معروف فإن الفقر يعتبر السبب الرئيسي في تدهور البيئة و إستنزاف الموارد، و بنفس القدر تؤدي البيئة المتدهورة و الموارد المستنزفة إلى مضاعفة تفشي الفقر، مما يهدد النمو الإقتصادي في الوقت الحاضر و المستقبل. بإضافة إلى ذلك تعاني العديد من الدول الأفريقية من ضخامة المديونية الخارجية خاصة منها المديونية البيئية المتعاظمة حيث تفوق تكلفة الآليات العلاجية تكلفة الإجراءات الوقائية بكثير[2]. و تشير التقديرات أن حجم الديون المستحقة على الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نحو 230 مليار دولار، و تدفع الدول الإفريقية نحو 39 مليار دولار سنويا فوائد على تلك الديون ،كما يترتب على ذلك تدني كل من متوسطات دخول الأفراد و مستوى البنية التحتية مما يعرقل دفع عجلة التنمية[3].للإطلاع أكثر على المؤشرات الإقتصادية لأفريقيا أنظر للملحق رقم (01).

الفرع الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن السياسي

الواقع أن التهديدات البيئية لم تعد تقتصر تأثيراتها على البعد الإجتماعي و الإقتصادي و النظام الإيكولوجي فقط ، بل إمتدت مظاهرها السلبية حتى للبعد السياسي ، مما أدى إلى ضرورة حتمية التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية. و هناك العديد من المظاهر التي أثرت على الأمن السياسي و التي انبثقت عن التهديدات البيئية أو على الأقل دفعت بها عوامل أخرى (مثل: النمو السكاني السريع،والتوترات السياسية،وعدم الإستقرار السياسي، و النمو الإقتصادي، و العمران...) مجتمعة مع التحديات البيئية مما أدى إلى إفراز بعض المظاهر التي نذكر منها:

[1] نفس المرجع، ص ص 246-247.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر،ص ص52-53.

[3] --- ،" التحولات السياسية في القارة الأفريقية..و تأثيراتها السياسية"،قراءات إفريقية ، العدد 13، جويلية/سبيمبر2012،ص3.

أولا:أزمة المياه في القارة الأفريقية

في ظل التدهور البيئي و الجفاف أصبح مشكل المياه العذبة و المستعملة في القطاع الزراعي من بين أهم مواضيع النقاش، خاصة في ظل بعض الدراسات التي تتنبأ بأن المياه ستكون السبب الرئيسي في نزاعات المستقبل.حيث تعد أزمة المياه في أفريقيا من أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة في القرن الواحد و العشريين،خصوصا إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة لمواجهة هذا الوضع المتأزم. كما تعتبر التوترات و الخلافات السياسية بين الدول حول المصادر المائية من أكبر و أخطر الأسباب التي أدت و ستؤدي إلى تعميق الصراعات حول الموارد الطبيعية، مع العلم أن الواقع يؤكد احتمال تنامي الصراعات حول هذا المورد الإستراتيجي لأن معظم أحواض الأنهار في أفريقيا و البالغ عددها 50 حوض عابرة للحدود. وقد يؤدي نقص المياه و المحاصيل الزراعية مع إرتفاع المستمر في عدد السكان، و ضعف الحلول السياسية و القدرة على حل المشكلات إلى زيادة احتمالات حدوث أزمات سياسية. فأزمة المياه نادرا ما تكون مشكلة معزولة؛ يمكن أن تكون مشكل في غاية الحساسية السياسية وترتبط ارتباطا وثيقا مع القضايا الإجتماعية و الإقتصادية وحتى السياسة الخارجية. ازدياد ضغوط كل من نمو الطلب وتغير المناخ في نفس الوقت قد يضع آليات الإدارة الدولية القائمة تحت ضغط شديد. غلديتش **Gleditsch** وآخرون (2006) وجدوا أن أحواض الأنهار المشتركة قد تزيد من احتمال الصراع بين الدول المجاورة . فقد حددت الأمم المتحدة تسعة أحواض نهرية في أفريقيا تحت خطر ظهور التوترات أو الصراعات، من بينها كونين **Kunene**، **Okvanago**، زامبيزي **Zambezi** ، ليمبوبو **Limpopo** ، أورانج **Orange** والنيل .و حسب غارسيا **Garcia** "معادلة المياه في هذه الدول معقدة بالعديد من الصراعات بين و داخل الدول، و بانعدام الأنظمة التعاونية لتقاسم المياه، أو بقدم القوانين الدولية."[1] .

ثانيا:تأجيج النزاعات البيئة

قد تلعب التهديدات البيئية مثل تغير المناخ و شح الموارد الطبيعية دورا في تأجيج الصراعات الداخلية، و قد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية و المائية ، و الموارد الطاقوية إلى اضطرابات دولية. فالموارد الطبيعية هي السبب في 40% من الحروب الأهلية التي اندلعت على مدى الأعوام الستين الماضية، فمند 1990 نشب 18 صراعا على الأقل بسبب استغلال الموارد الطبيعية و موارد بيئية أخرى،

[1] Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa: A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting, OP. Cit.,P.15.

فكثرة التقلب في كل من معدل تساقط الأمطار و درجة الحرارة أدى إلى زيادة خطر إندلاع الصراعات الأهلية خاصة في البلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، بإضافة إلى إجبار نحو 2,35 مليون شخص في نفس المنطقة على الرحيل في الفترة الممتدة بين 1960-2000. وقد ساهم التنافس على الأراضي في كينيا في تأجيج نشوب العنف بعد انتخابات عام 2008، بإضافة إلى أن المياه و الأراضي و التصحر لعبت دور مهم في أزمة دارفور السودان[1]. حيث ذكر في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) 2007 ،أن الصراع في دارفور في جزء منه مرتبط بالتدهور البيئي و تغير المناخ ، حيث على مدى 40 سنة الماضية انخفضت نسبة هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 30% ، و تقدمت الصحراء بأكثر من ميل واحد كل عام، و يذكر التقرير أن التوتر الناتج بين المزارعين و الرعاة حول اختفاء المراعي و انخفاض برك المياه أدى و لو جزئيا بنشوء الصراع في دارفور، و يحذر التقرير من ظهور سلسلة من الحروب الجديدة في أفريقيا ما لم يتم بذل الجهود اللازمة لاحتواء ضرر تغير المناخ ، و خلص التقرير من أن دارفور يحمل الدروس القاتمة بالنسبة للدول الأخرى التي هي بدورها في خطر.[2].

يعتبر التدهور البيئي من المشكلات البيئية التي بدأت تثير الكثير من النزاعات بين الدول المجاورة و خاصة عندما تعجز الفواعل السياسية من معالجة آثار التدهور أو الإجهاد البيئي مثل مشكلة جرف التربة و التصحر و غيرها، و من المظاهر التي تبعث على قلق متزايد لدى المجتمع الدولي ظاهرة "لاجئي البيئة " **Environmental Refugees** و ما يصاحبها من آثار متمثلة في النزاعات بين الدول المجاورة [3]. و قد حذرت الأمم المتحدة من أن التغيرات المناخية قد تؤدي للنزاعات و زعزعة الإستقرار السياسي في أفريقيا ، و ما يترتب على ذلك من أزمات بيئية و اقتصادية قد ينعكس في صورة أزمات سياسية و أمنية و من بين هذه المشكلات النزوح الداخلي و الهجرة الخارجية خاصة في الساحل الشرقي الأفريقي و دول الشمال الأفريقي[4] .

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2011 ،المرجع السابق الذكر،ص 71.

[2] Oli Brown and Alec Crawford , ''Climate change: A new threat to stability in West Africa? Evidence from Ghana and Burkina Faso'', African Security Review , Institute for Security Studies, Vol.13,N° :3, September 2008, P.41.

[3] زين الدين عبد المقصود، البيئة و الإنسان ، مصر ، الإسكندرية، منشأة المعارف،الطبعة الثانية،1997،ص 335.

[4] أحمد أبو زيد محمد،" هل تصبح التغيرات المناخية مصدرا للنزاعات و زعزعة الإستقرار السياسي"، الدبلوماسي، العدد29، مارس 2008، ص15 .

ثالثا:هشاشة الدول و الإفتقار إلى الحوكمة الرشيدة

يمكن أن يساهم إنعدام الأمن بسبب الحوكمة غير الرشيدة أو الحرب في التدهور البيئي .فالأمن يتطلب توفر السلع و الخدمات البيئية الحالية والمستقبلية، من خلال الحوكمة الرشيدة، وآليات تجنب النزاع وحله، ومنع الكوارث، والتأهب لها والتخفيف من حدتها. .فالحوكمة غير الرشيدة والمؤسسات الجائرة ربما تمنعان الناس من الحصول على أرزاق آمنة وهو ما توضحه نزاعات حيازة الأرض في أفريقيا الجنوبية[1]. فالتهديدات البيئية كعامل مساهم تؤدي إلى تفاقم عدد من المشاكل القائمة في القارة الإفريقية ففي ظل سوء الإدارة و التوترات الداخلية تتفاعل هذه المشاكل مع بعضها البعض مما قد يؤدي إلى تقويض الإستقرار السياسي و الإقتصادي. و قد يكون للتهديدات البيئية مظاهر مضاعفة التهديد بسبب ضعف الدول و المؤسسات الفاشلة التي لا ضمان لها بتحقيق أمنها الإنساني خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة و الفقر و اللا مساواة في القدرة على الحصول على الموارد، ويندر بها كل من الأمن الغذائي و الأمن الصحي نحو الإنحدار، و ما دامت المشكلات البيئية تتجاوز الحدود الوطنية فلا بد من معالجتها بتطبيق مقاربات و إجراءات يتم تبنيها على المستوى الإقليمي و أحيانا العالمي.

رابعا:أمننة قضية تغير المناخ على المستوى الإقليمي

أصبح التهديد الأمني الذي يشكله تغير المناخ موضوع إهتمام القارة الإفريقية خاصة في السنوات الأولى للقرن الواحد و العشرين، بإعتباره من أهم التهديدات البيئية التي تعاني منها القارة، ففي نقاش الإتحاد الأفريقي في أوائل 2007 وصف الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني '' **Yoweri Musevene**" إنبعاثات الإحتباس الحراري بـــ " العمل العدواني " من قبل العالم المتقدم ضد العالم النامي ،و طالب العالم المتقدم بدفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالقارة الأفريقية جراء تغير المناخ، من جهة أخرى أسماها الممثل الناميبي بالأمم المتحدة كير مبويندي **Kaire Mbuende** "بالحرب الكيماوية " على إثر نقاش مجلس الأمن المنعقد في أفريل 2007 [2] . و يعتبر التغير المناخي تهديدا حقيقيا و تحديا أمنيا نظرا للتداعيات ذات الخسائر المادية و الإجتماعية و الإقتصادية لتزيد الوضع تفاقما مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في أفريقيا ما تنجر عنه من مخاطر نقص المياه التي تهدد الأمن الغذائي من خلال

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4 : البيئة من أجل التنمية،المرجع السابق الذكر، ص19.

[2] Oli Brown and Alec Crawford , ''Climate change: A new threat to stability in West Africa? Evidence from Ghana and Burkina Faso'', Op.Cit.,P.2.

الجفاف و ضعف الإنتاجية الزراعية ، و كذلك امتداد هذه التهديدات لتطال عرقلة التنمية الإقتصادية وتهديد الأمن الصحي في القارة الإفريقية.

تغير المناخ هو واحد من التحديات الأمنية البيئية والإنمائية التي تواجه أفريقيا .في حالة تنفيذ سياسات وبرامج التكيف بفعالية وعلى مستويات متعددة، يمكن أن تساعد في تجنب تغير المناخ والضغوط البيئية الأخرى التي أصبحت دوافع للصراع. و لكن التكيف يجب أن يأخذ في الاعتبار التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، وتجنب تفاقمها .في أغلب الأحيان الخط الرفيع بين الأمن و إنعدام الأمن، وبين الإستقرار وعدم الإستقرار يحدد من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي: أولا، مدى وسرعة تغير المناخ (الظروف الهيكلية)؛ الثانية، قدرة الدول والمجتمعات على التكيف مع تلك التغيرات (القدرة المؤسساتية)؛ وثالثا، كيف يمكن للأفراد والمجتمعات والحكومات الإستجابة للتحديات التي تنشأ (إستجابة)[1].

خامسا: تهديد التمتع بحقوق الإنسان

لتبيين تبعات تأثيرات التهديدات البيئية على التمتع بحقوق الإنسان، لا بد من توضيح العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. حيث ينص المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم الصادر في عام 1972 على وجود "حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية ملائمة في بيئة ذات نوعية تسمح بحياة تتسم بالكرامة و الرفاه". ويعكس إعلان ستوكهولم اعترافًا عامًا بترابط وتشابك حقوق الإنسان والبيئة، و في حين لا تشير المعاهدات العالمية لحقوق الإنسان إلى حق محدد في بيئة سليمة وصحية، تُقرّ جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالصلة الجوهرية بين البيئة وتكريس طائفة من حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة وفي الصحة وفي الغذاء وفي الماء وفي السكن. و يُحتمل أن يكون للتهديدات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ تأثيرات على حقوق الإنسان نلخصها في ما يلي[2] :

- حق الحياة الذي وصفته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه" الحق الأعلى" الذي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان، فقد تشكل التأثيرات المحتملة للتهديدات البيئية مخاطر مباشرة وغير مباشرة على حياة البشر.

[1] Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa: A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting,OP .Cit.,P.07.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان،2009/01/15، ص ص7-9.

حسب جارد دايموند **Jared Diamond** فأن الأسباب الكامنة وراء الإبادة الجماعية في رواندا و التي أودت بحياة ما يقارب 800,000 شخص عام 1994 هي تدهور الأراضي و النمو السكاني الهائل، الذي هزّ المجتمع الروندي و ندرة الموارد من المحتمل أن يزداد معها اللاجئون البيئيون الذين يتحركون بشكل جماعي و عبر الحدود الدول[1].

- ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في الغذاء الكافي ، حيث يحق لكل إنسان أن يتحرر من الجوع ، و يجب على الدول أن تكْفل ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منه، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية. و نتيجة لتزايد مخاطر تغير المناخ يزيد خطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة من القارة الأفريقية.

- حق كل إنسان الحصول على المياه الصالحة للشرب، وتتفاعل التهديدات البيئية مثل تغير المناخ مع مجموعة من الأسباب الأخرى التي تضغط على توافر المياه، مثل نمو السكان وتدهور البيئة وسوء إدارة المياه والفقر وانعدام المساواة.

- حق كل إنسان بالتمتع بالصحة أمر صعب التحقق خاصة في القارة الأفريقية في ظل التهديدات البيئية.

- ضمان حصول الإنسان على حق السكن اللائق، في المقابل من آثار التهديدات البيئية ، تهديد البشر بفقدان منازلهم و تهجيرهم جراءالعواصف و إرتفاع مستوى البحر و خاصة في المستوطنات الساحلية والمستوطنات الواقعة في الدلتات الكبرى المنخفضة و التي تكون أكثر عرضة للخطر ، والدليل على ذلك هو تأثر ملايين الأشخاص والمنازل بالفيضانات في السنوات الأخيرة.

إن التأثيرات المتعلقة بالتهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ، تنطوي على مجموعة من الآثار على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، قد تكون هذه الآثار ذات طبيعة مباشرة، مثل تهديد الظروف الجوية القاسية للحق في الحياة، لكن كثيرًا ما يكون التأثير غير مباشر وتدريجي في حقوق الإنسان، مثل زيادة الضغط على الأنظمة الصحية وأوجه الضعف المتعلقة بالهجرة الناجمة عن تغير المناخ.

[1] Paul Battersby, OP. Cit., PP.25-26 .

المطلب الرابع: أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي

ينظر للعوامل كالنمو السكاني و التنمية الإقتصادية من العوامل الدافعة للتغير والتدهور البيئي خاصة من حيث الضغط على بعض المؤشرات كالطاقة، النقل،التحضر و العمران،و العولمة.فالكثير من الضغوط البيئية تتناسب طرديا مع الزيادة الهائلة للسكان و ما يصاحبها من إستهلاك مفرط و إجهاد على الموارد الطبيعية،فقد شهدت أفريقيا زيادة كبيرة في نسبة عدد السكان التي قدرت ب53% في الفترة بين 1992 حتى 2010 [1]. قدر عدد سكان أفريقيا 802,5 مليون نسمة في 2000 ، و إرتفع العدد إلى أكثر من مليار نسمة (حوالي 1010,3 مليون نسمة) في عام 2010،في المقابل تشهد القارة أعلى معدل للوفيات[2]. يعيش ثلث سكان أفريقيا في مناطق معرضة للجفاف ، و تتسم بسرعة التأثر إزاء تأثيرات الجفاف،مما أسهم في الهجرة و النزوح و الإنفصال الثقافي و تشرد و تشتت السكان و إنهيار الثقافات القديمة، و قد أثرت موجات الجفاف بصفة رئيسية على مناطق الساحل و القرن الأفريقي و أفريقيا الجنوبية[3]. و من بين مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي في أفريقيا نذكر ما يلي:

أولا- الهجرة البيئية*:

يدرك المجتمع الدولي أن أي شكل من أشكال التهديدات البيئة مثل التدهور البيئي أو تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى كل من نزوح و الهجرة. ومع ذلك تميل الاستجابات السياسية الحالية إلى التركيز على آثار الكوارث المفاجئة بدلاً من نتائج التدهور البيئي على المدى الطويل .

قد تساهم الهجرة البيئية في زيادة التدهور وقابلية التأثر بالكوارث، حتى عندما يمثل النزوح آلية للتكيف وإستراتيجية للبقاء .ومع ذلك لا تزال قضية الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية تفتقر إلى الاهتمام الذي تستحقه بشكل عام .فالمهاجرون البيئيون هم أولئك الأفراد والجماعات والمجتمعات الذين

[1] United nations Environment Programme, Keeping Track Changing Environment, Nairobi ,October 2011 , PP.2-5.
[2] Food and Agriculture Organization of The United Nations Regional Office for Africa, FAO Statistical Yearbook 2012 Africa Food and Agriculture, 2013,PP.6-8 .

[3] بريسون بيتس و آخرون، المرجع السابق الذكر،ص84.

* نجد المصطلحات والمفاهيم مثل الهجرة البيئية والهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية واللاجئين الإيكولوجيين أو البيئيين و مهاجري تغير المناخ والمهاجرين القسريين المدفوعين بأسباب بيئية متناثرة في الأدبيات التي تم تأليفها حول الموضوع . و يرجع السبب الرئيسي في غياب تعريف يتعلق بالهجرة المدفوعة نتيجة للتعرية أو التغير البيئي إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة .كما تكمن إحدى المعوقات الأخرى في الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية .هل الهجرة البيئية في جوهرها شكل من أشكال النزوح القسري؟ هل تتخذ شكل الانتقال الطوعي لمكان آخر؟ ماذا عن خطط إعادة التوطين الحكومية الموضوعة تحسباً لحدوث أي اضطرابات بيئية أو في أعقابها؟ هل يهم التمييز بين ما هو قسري وما هو طوعي؟ تؤثر هذه الأسئلة على توصيف الهجرة البيئية ولا يمكن بسهولة التخلص منها بالالتفاف حولها.

يختارون الهجرة أو يرغمون عليها نتيجة لعوامل بيئية ومناخية ضارة. تتنوع هذه المجموعة الواسعة من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من كوارث كالفيضانات مثل الفلاحين الفقراء الذين هجروا أراضهم المتدهورة إلى المراكز الحضرية بحثًا عن سبل بديلة للعيش.

حاليا لا يزال العمل مستمرًا لتحديث وتوحيد المصطلحات المستخدمة في المجال الهجرة البيئية، فنجد أن إحدى قضايا المصطلحات الخاصة التي تحتاج للحل هي استخدم مصطلح **"اللاجئ البيئي"** أو **"لاجئ تغير المناخ"** ، والذي يُستخدم على نطاق واسع ولكنه يثير العديد من الاعتراضات بسبب انتهاكه للمصطلح شائع الاستخدام والمُعرف قانونا في اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951 فيما يتعلق بتصنيف اللاجئين نتيجة للعنف والتهديد السياسي[1].

يرى الباحثون (في مجال النازحين و اللاجئين) أن أفريقيا من أكثر القارات التي تعاني من تفشي هذه ظاهرة، حيث يقدر عدد ضحايا الهجرة القسرية في أفريقيا ب25 مليون شخص،منهم 10 ملايين لاجئ و 15 مليون نازح. وتضم أفريقيا عددا من الدول المستضيفة للاجئين و أخرى مصدرة لهم أي متسببة في لجوؤهم، و تحدد ست دول باعتبارها من أكثر الدول المصدرة للاجئين في أفريقيا و هي: سيراليون 450 ألف، الصومال،419 ألف،السودان 374ألف (قبل أزمة دارفور)، إريتريا 320 ألف،بورندي 300 ألف(إبان أزمة البحيرات)،و أنغولا 255 ألف لاجئ،و يحصرون أربع دول بإعتبارها الدول المستضيفة للاجئين في أفريقيا و هي :غينيا كوناكري 470 ألف، السودان 390 ألف،تنزانيا 350 ألف ، و أثيوبيا 317 ألف لاجئ[2].

يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على الهجرة بثلاث طرق مختلفة .أولاً: تأثيرات ارتفاع الحرارة والجفاف في بعض المناطق ستحد من إمكانية القيام بالزراعة وتعمل على تقويض خدمات النظم الإيكولوجية كالمياه النقية والتربة الخصبة. ثانيًا: يمتد تأثير الزيادة في حوادث الكوارث المناخية وبالأخص الأمطار الغزيرة وما يتبعها من برق أو فيضانات نهرية في المناطق الاستوائية إلى التسبب في نزوح

[1] أندرو مورتون و آخرون، "تحديات سياسات الأمن البشري"، نشرة الهجرة القسرية:تغير المناخ و النزوح ،مركز دراسات اللاجئين، العدد 31،ديسمبر 2008، ص5.

[2] أحمد إسماعيل، " قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية ، العدد 11، جانفي/مارس 2012 ، ص ص67-71.

جماعي. أخيرًا: يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تدمير مناطق ساحلية شاسعة ومنخفضة تمثل موطنًا لملايين من الأشخاص الذين سيضطرون إلى الانتقال نهائيًا إلى مكان آخر[1].

إن حالة إنعدام الأمن الإنساني التي تواجهها المجتمعات النازحة جراء التدهور البيئي، وتلك المستقرة المستقبلة للنازحين ، تخلق طلباً هائلاً على المساعدات الإنسانية والحماية، حيث يضر العنف بالنساء، والأطفال، والرجال على مناحٍ مختلفة، وتكون ضرباته للشرائح الأكثر فقرا وتهميشاً هي الأشد إيلاماً.

ثانيا- هشاشة الخدمات و المرافق:

يفتقر سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية ،حيث تم تقدير 330 مليون شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي السليم حسب ما ورد من منظمة الصحة العالمية عام 2011 [2] . و حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 أن أوجه الحرمان البيئي يشمل قياس ثلاثة مؤشرات أساسية تتمثل في : قلة الحصول على الوقود المحسن للطهو، و قلة الحصول على المياه الصالحة للشرب، و عدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسن، و بالإسقاط على القارة الأفريقية فإن حدة أوجه الحرمان البيئي تبلغ أشدها في منطقة جنوب الصحراء ، حيث يواجه 99% من الدين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد* وجها واحدا على الأقل من أوجه الحرمان البيئي[3].

شكل رقم (03): نسبة المحرومين من الخدمات البيئة في أفريقيا جنوب الصحراء

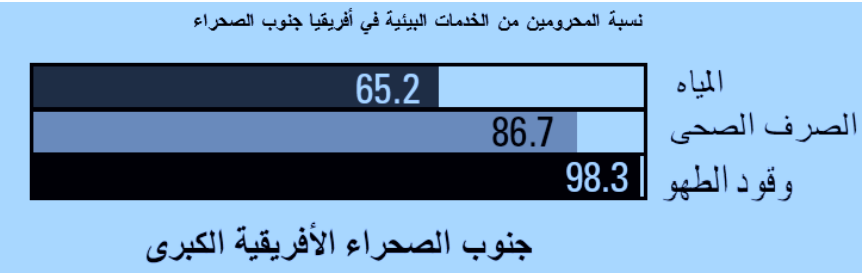

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، المرجع السابق الذكر، ص47.

[1] أندرو مورتون و آخرون، المرجع السابق الذكر، ص6.

[2] United nations Environment Programme,Global Environment Outlook 5 : Environment for The Future We Want, OP.Cit.,P.117.

* حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يقيس العجز في الصحة و التعليم و مستويات العيش.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، المرجع السابق الذكر، ص ص45-47.

المبحث الثاني: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية

يعد دور الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية من أهم الاستجابات الدولية و العالمية، نظرا للجهود التاريخية للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة من خلال عقد المؤتمرات الدولية ، و البحث عن أطر قانونية إلزامية مجسدة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية ،و توظيف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم في مواجهة التحديات البيئية.

المطلب الأول: المؤتمرات الدولية

لجأت منظمة الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات البيئية إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية لعلاج التدهور البيئي و الوصول إلى حل دولي ينقذ العالم من تفاقم التحديات البيئية،و تبلورت جهود الأمم المتحدة في الدعوة إلى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 الذي كان بمثابة النواة الأولى لنقاش تلته في ما بعد العديد من المؤتمرات الدولية و التي نوجزها في ما يلي:

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة(استوكهولم 5-16 يونيو 1972)

عقد أول مؤتمر دولي لحماية البيئة الإنسانية في استوكهولم بالسويد بحضور أكثر من 115 دولة،و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في تنبيه الشعوب و الحكومات إلى مخاطر تلوث البيئة الدولية، و العمل على التصدي لهذه المخاطر و اقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة و تحسينها و مكافحة الأضرار الناجمة عن تلوثها، و إقامة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على أساس سليم من خلال الاهتمام بالبيئة و العمل على حمايتها. و قد صدر عن هذا المؤتمر " إعلان حول البيئة الإنسانية"، متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة و كيفية التعامل معها و المسؤولية عما يصيبها من أضرار، من بين هذه المبادئ أن لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة سليمة و من واجبه أيضا حمايتها و تحسينها لصالح الأجيال المقبلة، بإضافة إلى ضمان الدول تحمل مسؤولية عدم إلحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى، و ضرورة التعاون الدولي من أجل التوصل إلى قانون دولي ينظم كيفية مواجهة التلوث و غيره من الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية،و أكد الإعلان على وجوب تدعيم السياسات البيئة[1]. و على أثر هذا المؤتمر أصبحت البيئة و حمايتها قيمة من قيم المجتمع الدولي،حيث اعترفت العديد من الدول في

[1] سامح عبد القوي السيد، المرجع السابق الذكر،ص ص241-243.

دساتيرها و تشريعاتها بالتزامها بحماية البيئة.أفضى المؤتمر بتبني إعلان استوكهولم و الذي يحتوى على 26 مبدأ، و خطة عمل تتضمن 109 توصية والتي من بينها التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة و إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة. لعبت العديد من الدول الأفريقية دورا فعالا في المفوضات التي أدت إلى انعقاد مؤتمر استوكهولم ،و رغم التحفظات الأولية اعتبرت الدول الأفريقية أن المشاكل الرئيسية المطروحة في أجندة المؤتمر تخص الدول المتقدمة إلى حد بعيد مع أن المشكلة الكبرى في أفريقيا هي إنعدام التنمية، وكان قلق المفاوضين الأفارقة من أن تستخدم الإجراءات البيئية الصارمة في تضييق الخناق على التنمية المستقبلية من خلال تحرير التجارة و رفع الحواجز الجمركية إضافة إلى فرض شروط جديدة على برامج المساعدات. و انضمت الدول الأفريقية إلى الدول النامية للتأكيد على أن تتضمن توصيات خطة عمل ستوكهولم اهتمامات الدول النامية[1].

ثانيا:مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (ريودي جانيرو 1992)

عرف هذا المؤتمر أيضا باسم بقمة الأرض، و قد عقد بعد مرور 20 عاما على مؤتمر ستوكهولم عام 1972 ، شارك في مفوضاته نحو 156 دولة و العديد من المنظمات غير الحكومية في الفترة الممتدة بين 3-14 جوان1992 في البرازيل بريو دي جانيرو. من أهم الأسباب المحركة لإنعقاد هذا المؤتمر السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤى بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة. و تقديم الردود العملية في مواجهة التحديات و المخاطر التي باتت تهدد بيئة الإنسان[2]. يعتبر مؤتمر قمة الأرض بمثابة نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة و الاعتبارات البيئية من جهة أخرى، فالوعي البيئي العالمي أصبح يدرك أن عملية التنمية لن تقوم ما لم تسترشد بالإعتبارات البيئية، و الإجتماعية ،و الثقافية ،والأخلاقية، كما أن أي مسار لا يأخذ بعين الإعتبار الجوانب البيئية فإنه سيأتي بنتائج غير مرغوب فيها[3]. من أهم القضايا المنبثقة عن مؤتمر ريو عام 1992 بطبيعة الحال إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، و جدول أعمال القرن الحادي والعشرين،و البيان الرسمي غير الملزم قانونيا لمبادئ حماية و إدارة جميع أنواع الغابات في العالم،والإتفاقية الإطارية لتغير المناخ،وإتفاقية التنوع البيولوجي،وإحداث لجنة التنمية المستدامة، و أخيرا بداية الإرهاصات الأولى للحديث عن بروتوكول كيوتو.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر،ص219.

[2] سامح عبد القوي السيد ، المرجع السابق الذكر،ص ص244- 245.

[3] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر،ص11.

أ-إعلان ريو حول البيئة و التنمية: يهدف هذا الإعلان إلى إرساء أسس أكثر عدلا للعلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول غير الصناعية النامية فيما يتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية و يتكون هذا الإعلان من ديباجة و سبعة و عشرين مبدأً، و قد أشارت ديباجته إلى التأكيد أن هذا الإعلان هو امتداد لإعلان ستوكهولم[1]. و ترتكز مضامين هذه المبادئ حول الحقوق و الالتزامات و قواعد المسؤولية الدولية في مجال البيئة، و قد نص على حماية موارد الأرض و الغلاف الجوي و حماية موارد المياه العذبة و المساحات البحرية،و ترشيد استخدام الموارد الحية،و منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة، و وقف التدهور البيئي و اعتبار حماية البيئة جزأ لا يتجزأ من عملية التنمية.بإضافة إلى ضرورة تعميق التعاون الدولي لمواجهة تدهور البيئة و التأكيد على التنمية المستدامة.و لكن بالرغم إيجابيات دور هذا الإعلان في مساهمته ببلورة العديد من الاتفاقيات الدولية التي عالجت بعض قضايا البيئة بربطها بالتنمية، إلا أنه لم يتمكن من وقف إستمرار النزاع الدائر بين دول الشمال الصناعية و دول الجنوب النامية[2].

ب – جدول أعمال القرن 21:هي عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة و تنقسم إلى أربعة مجالات في أربعين بندا تغطي نطاقا واسعا من المجالات التي تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية و تعزيز دور المجموعات المختلفة في إدارة الموارد الطبيعية، كما تتعرض أجندة القرن 21 إلى مواضيع تنموية اجتماعية و اقتصادية مثل محاربة الفقر و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك، و معالجة الديناميكيات السكانية و آليات تطبيق السياسات التنموية المستدامة.[3] و تكمن أهمية جدول أعمال القرن21 في إدماجه الاهتمامات البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية في إطار واحد للسياسات .

ج –البيان الرسمي لمبادئ حماية الغابات:و هو بيان غير ملزم قانونيا يعترف بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها و إدارة مواردها، غير أن هناك بنود تؤكد على أن الغابات تشكل مستودعا هاما للكربون و أنه ينبغي إدراك هذه النقطة عند وضع السياسات و الخطط الوطنية المتعلقة بالغابات[4].

د-لجنة التنمية المستدامة:هي تنظيم تابع للمجلس الإقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، و يتم انتخاب أعضاء اللجنة من قبل المجلس الإداري،و لا تصبح قراراتها نافذة إلا بعد موافقة المجلس الإقتصادي

---

[1] رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة ، القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية،[ب.س.ط]، ص ص104-105.

[2] سامح عبد القوي السيد ، المرجع السابق الذكر،ص ص 245-247.

[3] باتر محمد علي وردم،العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التمنية المستدامة،الأردن،عمان،الأهلية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2003، ص 195.

[4] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر، ص277.

و الاجتماعي.و قد كلفت هذه اللجنة بمتابعة مقتضيات و فحص البرامج والمشاريع المدرجة في جدول أعمال القرن الحادي و العشرين.و يكمن هدفها في الحشد العالمي لتعزيز قضايا البيئة و التنمية من خلال إقناع الدول بالانخراط في شراكات التنمية المستدامة[1].

مما سبق يتضح أن مؤتمر قمة الأرض قد أفضى بالعديد من النتائج المهمة في مجال حماية البيئة من بينها ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ،و الاعتراف بالحق في التنمية ، بإضافة إلى ترسيخ الترابط بين الاهتمامات البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية. و تمثل دور الدول الأفريقية في المؤتمر على الموقف الأفريقي الموحد الذي ركز على الشواغل الإنمائية والبيئية التي ترتبط بشكل وثيق بأفريقيا ، وينبغي على استراتيجيات التنمية في المستقبل أن تؤكد على النمو الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة.

ثالثا:المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية المستدامة(جوهانسبورغ 2002)

عقد بجنوب أفريقيا بإشراف من الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين 26 أوت و 4 سبتمبر2002، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة الوقوف على إنجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو، و ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر، و الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضبط أنماط الاستهلاك و إعادة النظر في نظم الإنتاج، و تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية، وتوسيع التعاون في مجال الخبرات بين الدول و التنسيق الدولي من أجل تحقيق عملية التنمية المستدامة.استهدف هذا المؤتمر التركيز على تقليص الفجوة بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة، و أهمية التضافر الدولي للقضاء على آفة الفقر باعتباره أكبر عدو دائم للتنمية المستدامة[2].كان الهدف من عقده هو مراجعة تنفيذ ما جاء في أجندة القرن الحادي و العشرين في مجال البيئة و التنمية و استعراض ما تم إنجازه خلال عشر سنوات ، و المعوقات التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة، و تحديد أولويات العمل خلال العشر سنوات القادمة. و لقد تضمن إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على 37 مبدأ،

[1] شكراني الحسين،" من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"،بحوث إقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف- خريف 2013،ص157.

[2] سامح عبد القوي السيد، المرجع السابق الذكر،ص ص248-249.

تؤكد على تكامل كل أبعاد التنمية المستدامة[1]. لكن هذا المؤتمر أخفق في التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، بإضافة إلى تراجع تدفق الأموال من المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينات من 85,3 مليار دولار سنة 1992 إلى 35,1 مليار دولار سنة 2000 ، و لم تتقدم الدول المتقدمة خطوة نحو إنجاز التعهد الدولي برصد نسبة معينة من إجمالي دخلها القومي لصالح التنمية العالمية التي هبطت من 0,35 % سنة 1992 إلى 0,22% عام 2000. و شهدت معظم البلدان النامية تراجع في المساعدات الرسمية للتنمية بنسبة لا تقل عن 25% ، و انخفضت هذه المساعدات إلى أكثر من 50% في سبع دول معظمها في أفريقيا[2].

رابعا: مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 ديسمبر إلى غاية 18 ديسمبر 2009 في مدينة كوبنهاجن بالدنمارك بمشاركة 110 من زعماء الدول والحكومات، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاقية شاملة و ملزمة تحل محل برتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به عام 2012[3] . فهذا المؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديدة للبيئة من التغيرات المناخية و تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة ، بإضافة إلى ذلك شهد المؤتمر حضور أكثر من 190 دولة ، و تميز باعتراف البلدان المصنعة بمخاطر ما تساهم به من انبعاث غازات ضارة تدفع ضريبتها دول الجنوب الأقل تصنيعا.

اختتمت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ بإصدار ما يسمى " باتفاقية كوبنهاغن" و هي و إن كانت غير ملزمة فإنها تكتسي أهميتها من إنخراط مجموعة من الدول الكبرى الملوثة فيما دعت إليه الاتفاقية، من ضرورة مكافحة مخاطر التغيرات المناخية،و السعي إلى إبقاء معدل إرتفاع الحرارة الشامل للكرة الأرضية دون درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية[4]. تميز مؤتمر كوبنهاغن بتأكيده على ضرورة مساعدة دول الجنوب خاصة البلدان الأشد فقرا من خلال[5]:

[1] عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق الذكر،ص ص14-15.

[2] باتر محمد علي وردم، المرجع السابق الذكر، ص200.

[3] شكراني الحسين،" تقرير عن: مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ"،المستقبل العربي، العدد 383،جانفي 2011،ص175.

[4] محمد عبد الكافي،" قمة المناخ بكوبنهاغن: خطوة إلى الأمام أم خيبة أمل"،مجلة الإذاعات العربية، العدد01،2010،ص ص21-23.

[5] نفس المرجع ، ص23.

- تقديم المساعدات المالية لتمكينها من تنفيذ مشاريعها بخفض الإنبعاثات الحرارية،مثل حماية الغابات من التدمير و الحرائق ، مقاومة التصحر و انجراف التربة، و تعزيز قدراتها للتدرج نحو استخدام طاقة نظيفة و متجددة.

- نقل التكنولوجيا لديها.

- شهدت هذه القمة ميلاد " صندوق المناخ الأخضر " لمساعدة دول الجنوب.

- خصصت مساعدة فورية بمقدار 30 مليار دولار للدول النامية إلى غاية 2012، و مبلغ 100 مليار دولار لسنوات 2020/2013.

شهد المؤتمر سلبيات عديدة من بينها، عدم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن التغيرات المناخية؛ عدم وجود صلابة في التكتلات المدافعة عن البيئة؛ إنفراد الولايات المتحدة و الصين بتحديد مصير العالم إذ انفردت هذه المجموعة بالصيغة النهائية للمؤتمر؛ وعدم الاتفاق من سيدفع الفاتورة لذلك تبادلت الأطراف المتفاوضة الاتهامات حول مدى مسؤولية كل محور على حدى. و قد هاجم عدد من الدول النامية و دعاة حماية البيئة الاتفاق باعتباره مجرد تراض بين الدول الكبرى على حساب العالم، ولا يرقى إلى مستوى الطموحات المأمولة لمواجهة تداعيات تغير المناخي الكارثيّة. و صرح بعض الأفارقة بأنه لا يمكن أبدًا السماح بقتل برتوكول كيوتو، لأنه يعني قتل أفريقيا ، و وجه بعض الأطراف انتقادا واضحا إلى قيادة الأمم المتحدة[1]. و طالبت دول القارة الأفريقية والتي تعتبر الأكثر تضرراً من التغيّر المناخ الدول الصناعية بإصلاح الأضرار وبتعويضات لمكافحة تغيّر المناخ من جهة، ولكي تتمكن من التكيّف مع تلك التغيّرات من جهة ثانية.

خامسا: مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ 2011

عقد المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة الممتدة من 28 نوفمبر حتى 09 ديسمبر 2011. في تصريح لرئيس البنك الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا **Donald kaberuka** أكد بأن "أعظم المصائب التي تواجه الإنسانية في هذا القرن هي الفقر العالمي و تغير المناخ، و بالتالي فإن من المناسب أن نجتمع في أفريقيا"[2]، جاء عقد المؤتمر في أفريقيا باعتبارها من أكثر القارات تضررا من تداعيات تغير المناخ. يكمن الهدف الأساسي من عقد المؤتمر في :أولا؛ تمديد بروتوكول كيوتو (2012-2015)، و ثانيا؛ الضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى إتفاقية شاملة و ملزمة ، ثالثا؛ دراسة مواضيع فرعية

[1] شكراني الحسين، " تقرير عن: مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ"، المرجع السابق الذكر،ص ص177-181.

[2] Bob Dewar CMG, OP.Cit., P.3.

متعددة منها سبل نقل التكنولوجيا النظيفة و تمويل صندوق الأخضر للمناخ **Green Climate Fund**، و تقديم المساعدة للدول الأقل نمواً.حضر المؤتمر حوالي 120 دولة و ما يقارب عشرين ألف من المسؤولين الحكوميين و النشطاء المعنيين بالدبلوماسية المناخية[1]. تميز المؤتمر باستمرار تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الخوض في اتفاق قانوني يلزمها بخفض الإنبعاثات الدفيئة، من جانبه أبدى الطرف الصيني بدوره عدم الالتزام بإطار دولي صارم الإنبعاثات الغازات بأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية. في المقابل أيّدَ الإتحاد الأوروبي إستمرار كيوتو بعد 2012 ،و حاول التحالف مع الدول النامية من أجل الظفر باتفاق دولي ملزم لجميع الدول، فمن جانبهم طالب الأوروبيون الدول الأفريقية(مجموعة الدول الأفريقية التي تقيم علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين) الضغط على الصين للقبول بتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة في إطار اتفاق شامل.في الأخير توصلت مفوضات دربان إلى خارطة طريق في أفق 2015 تلزم لأول مرة الدول الصناعية و النامية لمجابهة الاحتباس الحراري العالمي، و إنشاء الصندوق الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية[2]. و تميزت الدول الأفريقية في هذا المؤتمر بموقفها الموحد بشأن تغير المناخ.

سادسا: مؤتمر الأمم المتحدة للتمنية المستدامة 2012 (ريو +20)

عقد هذا المؤتمر من 20 إلى 22 جوان 2012 في ري ودي جانيرو، و عُرف باسم ريو+20، و يتبادر في الذهن أن هذا المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992 و 2012، لكن الواقع هو تقييم فترة 40 سنة لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي واجهتها خلال المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم عام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود.خلال هذا المؤتمر تمت دراسة مرحلة ما بعد كيوتو، و تم الاتفاق على برنامج طموح قُدّم في تقرير سُمي بـــ"المستقبل الذي نريده" و تضمن محاور أساسية منها الرؤية الموحدة، و الاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية، و المؤسسات المؤطرة لمفهوم التنمية المستدامة[3].أبرز ما ميز هذا المؤتمر خيبات الأمل التي انتابت الوفود المشاركة من نشطاء بيئيين و علماء كانوا يأملون في أن يحدد المؤتمر مسارات أكثر وضوحا لمواجهة التحديات الإجتماعية و البيئية في العالم أجمع. و بقراءة متأنية لتقرير قمة ريو +20

[1] شكراني الحسين، " تقريرعن: مؤتمر دربان حول تغيرات المناخ"، المستقبل العربي، العدد397،مارس 2012،ص220.

[2] نفس المرجع ، ص ص 229-230.

[3] شكراني الحسين،" من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، المرجع السابق الذكر،ص ص 159-160.

نلاحظ غياب واضح للتحديات البيئية التي يشهدها العالم مثل تغير المناخ، وتركيز أكثر على تقديم الاقتصاد الأخضر كوصفة فعالة لمحاربة الفقر[1]. أعرب مؤتمر ريو+20 عن بالغ القلق إزاء العواقب المدمّرة لحالات الجفاف و المجاعة الدورية في أفريقيا و بخاصة في القرن الأفريقي و منطقة الساحل الأفريقي. فقد دعا إلى ضرورة التحرك بصفة عاجلة باتخاذ تدابير في الآماد القصـــــــيرة و المتوسطة و الطويلة على جميع المستويات[2].

المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الدولية

تعتبر الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أداة هامة يوظفها المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات البيئية من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة. فسعي المجتمع الدولي إلى إنشاء العديد من الاتفاقات البيئية يعد وسيلة أو إستراتيجية فعالة ،و ذلك من خلال استحداث أطر قانونية إلزامية و هياكل أكثر كفاءة وترشيداً للإدارة البيئية العالمية في مواجهة الأخطار البيئية. حاليا يوجد أكثر من 500 معاهدة بيئية عالمية وإقليمية وثنائية.

تعد البلدان الأفريقية طرفاً في ما لا يقل عن 30 اتفاقية على المستوى العالمي ، معظمها يصب في التعامل مع مختلف جوانب الإدارة البيئية ، والمجالات ذات الصلة بالتجارة، و التي تؤثر مباشرة على الاستدامة. وقد وقعت معظم البلدان الأفريقية على الاتفاقيات الدولية الثلاث التي اعتمدت في مؤتمر البيئة والتنمية في عام 1992 - اتفاقية التنوع البيولوجي،واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وتشمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى التي تعد الدول الأفريقية طرفا فيها، تلك التي تتعامل مع التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض ، و إدارة الأنواع المهاجرة ، وإدارة النفايات الخطرة ، والتراث الثقافي، واستنفاد طبقة الأوزون، والسلامة البيولوجية ، والأنواع الغريبة الغازية و إدارة الغابات . بالإضافة إلى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مجال التجارة ، ولا سيما منظمة التجارة العالمية **(WTO)** والاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية **(TRIPS)** ، و أحكام الصحة والصحة النباتية. بإضافة إلى

[1] شكراني الحسين و كمال حلمي ،" تقرير عن :مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة :ريو+ 20"،المستقبل العربي، السنة35، العدد404،أكتوبر 2012، ص ص207-208.

2 -------, ''The future We Want'', Accessed :24/04/2014, http://www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf

الاتفاقيات في مجال الزراعة ، مثل الاتفاقية الدولية لحماية النباتات،التي لها انعكاسات هامة على التنوع البيولوجي[1].

إن أفضل الطرق لتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف و السياسات البيئة عموما على المستوى الوطني هي فرض القوانين و تنفيذ الأحكام ،و لقد حبذت بعض الدول خاصة غرب و وسط أفريقيا سن القوانين، و اعتمدت دول أخرى في شمال أفريقيا على القرارات الوزارية و الرئاسية كما تبنت عدة دول " المبادئ البيئية " بغرض تنفيذ مختلف الاتفاقيات البيئية[2]. و في إطار دراستنا تناولنا الاتفاقيات البيئية الدولية الأكثر شيوعا عالميا، و أكثر إقبالا بالنسبة للقارة الأفريقية و هي كالتالي:

- معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار (UNCLOS): تم توقيعها عام 1982، و لكن لم تصبح سارية المفعول إلا في عام1994، وهو ما يدل على تعقيد المفاوضات حول الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.تكمن أهمية الاتفاقية لتناولها القضايا البحرية بما في ذلك حماية البيئة، و تضم موادها البيئية[3]:

- يكون إمتداد حقوق ملكية الموارد البحرية مثل الثروة السمكية في حدود 200 ميل من المياه الإقليمية.
- الالتزام بتبني إجراءات الإدارة و المحافظة على الموارد الطبيعية.
- وجوب التعاون الإقليمي و العالمي فيما يتعلق بالحماية البيئية و الأبحاث المرتبطة بها.
- وجوب تقليص التلوث البحري إلى أدنى درجة ممكنة، بما في ذلك التلوث من المصادر البرية.
- وضع قيود على إلقاء النفايات في البحر من السفن.

- بروتوكول مونتريال الخاص بحماية كبقة الأوزون عام 1987: هي إتفاقية دولية وقعت عام 1987، و أصبحت نافذة المفعول عام 1989، و تهدف إلى حضر إنتاج أو إستخدام عدد من المواد الكيماوية هي التي تحتوي على كلورين و برومين و التي تسبب في إستنزاف طبقة الأوزون، و كذلك التحكم في تجارتها[4]. و يمثل البروتوكول أحد النماذج الأكثر نجاحا في مجال التعاون البيئي، حيث تلتزم الدول الأطراف فيه بتقديم البيانات الإحصائية من خلال التقارير الوطنية تقدم إلى سكرتارية البرتوكول حول إنتاج و تصدير المواد المحظورة المستنزفة للأزون.

---

[1] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , Op.Cit. , P.23.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر، ص221.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 3 :المنظورات الماضية و الحالية و المستقبلية، البحرين، المنامة :عالم الترجمة، 2002، ص12.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون، المرجع السابق الذكر،ص168.

- اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود و التخلص منها 1989: تم التصديق على هذه الاتفاقية عام 1989 من قبل 160 دولة و دخلت حيز التنفيذ عام 1992[1]، و تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير المعلومات حول النفايات و إداراتها للدول الموقعة عليها و إلى تقليل كمية النفايات الخطرة المتولدة و إلى ضرورة معاملتها و التخلص منها في مكان تولدها بقدر الإمكان، و تقديم المساعدة للدول النامية لاتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض لنقل النفايات عبر الحدود. و تعد من الاتفاقيات التي أرست المبادئ الأساسية للبيئة، حيث يتفاوت تطبيقيها بين دولة و أخرى وفقا لإستراتيجيات إدارة النفايات فيها التي تشكل الكلفة و التكلفة الإقتصادية اعتبارات أساسية عند وضع تلك الإستراتيجيات. و تسمح الاتفاقية بنقل أية نفايات عبر الحدود في حال ما إذا كانت عملية النقل أو التخلص منها تتمان بطريقة سليمة بيئيا[2]. في عام 2006 قامت شركة هولندية بإلقاء 500 طن من النفايات في 16 موقعا في أبيدجان بساحل العاج ، و تسبب ذلك في تلوث مياه الشرب و التربة و مصائد الأسماك ، و مقتل أكثر من عشرة أشخاص و تضرر أكثر من 100 ألف شخص، هذه الحالات لا تدل على نقاط ضعف تشوب الاتفاقية فحسب بل أيضا تدل على الواقع الإقتصادي في العديد من الدول النامية.فالاتفاقية تفترض أن البلدان النامية تمتلك القدرة التقنية و الإدارة اللازمة لتقييم مخاطر قبول شحنات النفايات و تمتلك مقومات الحكم السليم اللازم لمقاومة الإغراءات المالية لكن الواقع مختلف تماما[3].

- الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992 (UNFCCC) : أبرمت الاتفاقية عام 1992 بعد قمة الأرض بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى لا يشكل خطورة على مناخ الأرض، بما لا يهدد إنتاج الغذاء و التنمية الإقتصادية،على أن تتحمل الدول مسؤولية مشتركة متفاوتة وفقا لإمكانيات كل دولة خاصة الدول المصنعة التي تتحمل الدور الريادي[4]. تتكون من ديباجة و 26 مادة و فرضت الاتفاقية الإطارية خمسة مبادئ توجه العمل الدولي، و خصصت المادة الرابعة للالتزامات، حيث إن تحقيق ذلك يصاحبه جهود في البحث و الرصد المُنتظم. كما تناولت الاتفاقية العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف، و حماية و تأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية و المستقبلية، و حق تعزيز التنمية المستدامة،

[1] أنظر، اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/11، http://archive.basel.int/text/conv-rev-a.pdf.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون، المرجع السابق الذكر،ص169.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، المرجع السابق الذكر، ص41.

[4] صباح العشاوي، المرجع السابق الذكر، ص100.

و اتخاذ التدابير الوقائية لتخفيض الغازات الدفيئة، و الالتزام بآلية التكيف مع المناخ.و قد ميزت الاتفاقية بين ثلاث مسارات لتحديد من سيتحمل الثمن البيئي الأكبر[1]:

- يشمل المسار الأول الدول الصناعية المتقدمة و عليها التزامات فورية و جادة لخفض الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري(المسؤولية التاريخية).
- المسار الثاني فيتعلق بمحور دول بيزيك (BASIC) أي البرازيل و جنوب أفريقيا والهند والصين، و عليها واجب الالتزام بخفض الغازات الدفيئة تدريجيا وفقا لجدول زمني معين وأهداف محددة مراعاة لظروفها الإقتصادية الصعبة.
- المسار الثالث فهو يمثل بقية الدول النامية فقد تم منحها فترة زمنية قبل أن تبدأ بالتزامات الخفض مع إمكانية تقديمها التزامات تطوعية كدليل على حُسن نواياها التنموية و استعدادها مستقبلا للخضوع للالتزامات الدولية المناخية.

صادقت معظم الدول الأفريقية على الاتفاقية على الرغم من أنها غير ملزمة بإجراءات الخفض، إلا أنها تتأثر تأثرا بليغا بتداعيات التغيرات المناخية.

-**اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD)** : أصبحت هذه الاتفاقية التي تم تبنيها في قمة الأرض سارية المفعول عام 1993 . تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة المتعلقة بالتنوع البيولوجي و إلى التوزيع العادل و المتساوي للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. و تهدف هذه الاتفاقية كذلك إلى صيانة التنوع البيولوجي و الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، والمشاركة في المنافع الناشئة عن الموارد الوراثية بطريقة عادلة و متساوية، و تغطي هذه الاتفاقية جميع النظم الإيكولوجية و الأنواع والموارد الوراثية[2]. فهي تهدف إلى الحفاظ على جميع أنواع الكائنات الحية خاصة الكائنات المهددة بالإنقراض أو الفناء. و نظرا لتفاقم المخاطر التي يتعرض لها التنوع الإحيائي و ضرورة إقامة ميكانيزمات فعالة لمواجهة هذا الخطر، قام المعهد العالمي للموارد و الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و مواردها و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية و البنك الدولي

[1] شكران الحسين،" من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"،المرجع السابق الذكر، ص154.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون، المرجع السابق الذكر،ص169-170.

و غيرها من المؤسسات الحكومية بوضع إستراتيجية عالمية تتناول جميع جوانب التنوع البيولوجي تهدف إلى[1]:

1- إقامة منظور مشترك و دعم التعاون الدولي و إقرار أولويات العمل على المستوى الدول.

2- دراسة العوائق الرئيسية التي تحول دون التقدم و تحليل الاحتياجات اللازمة للإصلاح السياسي الوطني و الدولي.

3- تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق تكامل أكثر فعالية بين حفظ الموارد البيولوجية و التنمية و تحديد الروابط مع القضايا الأخرى ذات الصلة التي تواجه البشرية.

-اتفاقية مكافحة التصحر1994(UNCCD) : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. تنص الاتفاقية على نهج متكامل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف عن طريق الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات مدعومة بتعاون إقليمي ودولي. و مجسدة في شكل برامج عمل وطنية و التي تتضمن استراتيجيات طويلة الأجل بدعم من التعاون الدولي وترتيبات الشراكة. و تعتبر الاتفاقية الوحيدة التي تم استخلاصها من توصية مباشرة لمؤتمر جدول الأعمال القرن ال21، والتي اعتمدت في باريس يوم 17 يونيو 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996. و تعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا بشأن معالجة مشكلة التصحر. وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة والمشاركة واللامركزية التي تعتبر العمود الفقري لإدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

-بروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ 1997 : من بين الدورات المهمة واللاحقة لتوقيع اتفاقية تغير المناخ تعتبر ندوة كيوتو[2] في اليابان منعطفا هاما في ما يخص حماية البيئة، و قد شارك فيها أكثر من ألف مشارك من مختلف الآفاق. و هو يمثل الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المبرمة عام 1992 و يشمل تعهدات ملزمة قانونيا**.** يعتبر كيوتو من أهم الوسائل القانونية على المستوى الدولي لمجابهة التغيرات المناخية إذ تضمّن التزامات الدول الصناعية بخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة، حيث إن الدول المتقدمة مطالبة بخفض 5% للفترة (2008-2012)

[1] عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر، ص281.

[2] أنظر ، بروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/18، http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf .

أخذا بعين الاعتبار مستويات عام 1990 أي العام المرجعي لمستويات الملوّثات[1].و يهدف البروتوكول إلى توازن تركز غاز الدفيئة في الجو إلى الحد الذي يمنع الضرر بنظام المناخ ، و الحفاظ على مستودعات الغازات الدفيئة كالغابات من أجل امتصاص هذه الغازات المسببة لظاهرة التغير المناخي التي تنعكس على التجارة الدولية، بإضافة إلى إنتاج و تطوير تقنيات صديقة للبيئة و غيرها. أما الالتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة و تلتزم بها للمحافظة على البيئة فمنها تعهدها لتسهيل و تمويل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية ،في مجال الطاقة و النقل و المواصلات و التعاون معها في آلية التنمية النظيفة الصديقة للبيئة[2].

-بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000[3]: يوفر هذا البروتوكول إطار تنظيمي دولي للتوفيق بين احتياجات التجارة و بين صيانة البيئة في وسط صناعة عالمية تنمو بسرعة و هي صناعة التكنولوجيا الإحيائية، وهو يمثل أداة تستحدث بيئة تمكينيّة للتطبيق السليم للتكنولوجيا الإحيائية ،مع الإقلال قدر الإمكان مما قد تنطوي عليه تلك التكنولوجيا من مخاطر محتملة على البيئة و الصحة البشرية[4].

-اتفاقية ستوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة 2001 (POPs): تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 ماي عام 2001. وهدفها العام هو حماية صحة الإنسان والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة (POPs) ، حيث تلتزم الدول الأطراف بأخذ التدابير المتعلقة بشأن 12 من الكيماويات المحددة (كمجموعة مبدئية)، و التي تشمل المبيدات المنتجة عن قصد والكيماويات الصناعية (الدرين، كلوردان، دلدرين، اندرين، هبتاكلور، مايركس، توكسافين، هكساكلوروبنزين، ثنائيات الفينيل متعددة الكلور)التي تتجه الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتقليل منها أو منع إنتاجها واستخدامها بالإضافة إلى حظر الاتجار فيها، أما فيما يخص الإنبعاثات المنتجة بدون قصد من العمليات الصناعية وعمليات الاشتعال(الدايوكسين،

---

[1] شكران الحسين،" من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"،المرجع السابق الذكر، ص 157.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون، المرجع السابق الذكر،ص ص170-171.

[3] أنظر ، نص بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000،تم تصفح الموقع يوم:2014/04/04،

http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/treaties/ar/cbd-cp/trt_cbd_cp.pdf .

[4] أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000: نص البروتوكول و مرفقاته، مونتريال، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2000،ص2.

الفيوران، هيكساكلوربنزين، ثنائيات الفينيل متعددة الكلور) فهدف الاتفاقية يصبو إلى التقليل من الإنبعاثات الكلية الناتجة عن مصادر الاستخدامات البشرية والتخلص منها نهائيا إن أمكن[1].

المطلب الثالث:دور الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

أخذت المنظمات و الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تلعب دور كبير في حماية البيئة و مواجهة الأخطار التي تحدق بالنظام الإيكولوجي، و تعددت أدوارها سواء عالميا أو إقليميا.وسنتناول في ما يلي أهم الوكالات المتخصصة و الفاعلة في مجال حماية البيئة و صيانتها.

أولا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

أنشئ في ديسمبر 1972 بناءا على توصيات مؤتمر ستوكهولم برنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP) The United Nations Enviroment Programme** ،كجهاز للتنسيق من أجل توجيه المبادرات البيئة و إدارتها على المستوى الدولي والعمل كوسيط في كل ما يتعلق بمشاكل البيئة من أجل معالجتها و الحماية من أضرارها، و قد إتخدت الأمم المتحدة من العاصمة الكينية نيروبي مقرا للبرنامج. و قد لعب البرنامج دورا محوريا في مجال حماية البيئة من خلال وضع المبادئ العامة التي ترد في الإعلانات الدولية المتعلقة بالبيئة موضع التنفيذ، كما عمل على حث الدول على إبرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة[2]. و هو لا يعد هيئة منفذة بل يقوم بجمع البيانات العلمية ذات العلاقة بالبيئة ، و توفير المعلومات الإيكولوجية للحكومات و الجمهور، بإضافة إلى جمع حكومات الدول لمناقشة الإجراءات الواجب إتخاذها لحماية البيئة. و يصدر البرنامج تقارير حول توقعات البيئة العالمية، يحلل فيها أهم المشاكل و التهديدات البيئة المختلفة و آثارها على المستوى العالمي و الإقليمي. تتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في[3] :الرصد والتقييم المبكر في مجال البيئة؛ تشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛و زيادة الوعي العام بالقضايا البيئية؛ وتقديم المشورة التقنية و القانونية و المؤسسية للحكومات. لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور هام في أفريقيا من خلال الإتصال المستمر بالإتحاد الأفريقي و تبادل المعلومات ،و دعم المبادرات الأفريقية الهادفة لحماية و صيانة البيئة، مثل المبادرة البيئية للنيباد حيث أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن تبقى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.أيضا قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم الدعم المالي والتقني للمؤتمر الوزاري

[1] أنظر، اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/19، http://www.eeaa.gov.eg/cmuic/arabic/main/pops.asp.

[2] سامح عبد القوي السيد، المرجع السابق الذكر، ص ص243-244.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و أخرون، المرجع السابق الذكر، ص178.

الأفريقي المعني بالبيئة من خلال إعتماد البرنامج كأمانة عامة للمؤتمر الوزاري .كذلك عمل اليونيب على تحفيز الدول الأفريقية للتوقيع على الإتفاقيات البيئية العالمية و الإقليمية المتعددة الأطراف.وساهم كذلك في إعداد تقارير حول توقعات البيئة الأفريقية **(AEO)** [1].

ثانيا: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

إشتركت منظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) و برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)عام 1988، من أجل توفير آلية لتقديم تقييم دولي ذي حجيّة للمعلومات العلمية الخاصة بتغير المناخ.و تشمل إختصاصات هذه الهيئة في[2]:

- تقديم المعلومات العلمية و الإجتماعية و الإقتصادية المتوفرة عن تغير المناخ و تأثيراته و على خيارات التخفيف من وطأة تغير المناخ.

- تقديم المشورة العلمية/الفنية/الإجتماعية-الإقتصادية عند الطلب، لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وأصدرت الهيئة منذ عام 1990 سلسلة من تقارير التقييم والتقارير الخاصة و الأوراق الفنية و المنهجيات، و غير ذلك من المواد التي أصبحت من الأعمال والمرجعيات المعيارية المستخدمة على نطاق واسع من جانب صانعي السياسات و العلماء و غيرهم من الخبراء .

قامت المنظمة بتقديم بيانات بشأن تغير المناخ في تقريرها من أجل دفع دول العالم و الدول الأفريقية لتبني وسائل الرصد و الإنذار المبكر من أجل إدارة الكوارث و الظواهر الطبيعية المتطرفة و من أجل تفادي أهم التحولات المناخية التي ستطال القارة مستقبلا. كذلك أعلنت المنظمة بأن أفريقيا من أكثر المناطق في العالم تضررا من آثار تغير المناخ و أنه في حالة لم تستجب الدول المتقدمة في الإسراع إلى تخفيض إنبعاث غازات الاحتباس الحراري فإن الوضع سيزداد سوءا .

ثالثا: منظمة الصحة العالمية (WHO)

تنصب جهودها نحو الآثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث و التهديدات البيئية كتغير المناخ، و تساهم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية في حماية البيئة و إعداد

[1] الأمم المتحدة،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات الفنية البيئية، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/17،
http://www.unep.org/GC/GC23/documents/GC23-3-ADD7-ARABIC.doc .

[2] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تم تصفح الموقع يوم:2014/01/11،
https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf .

برنامج مكافحة التلوث[1]. عملت المنظمة من خلال الأمانة مع الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي العالمي بمخاطر التهديدات البيئة و على رأسها تغير المناخ، من أجل التأكيد على أهمية الصحة في السياسات الخاصة بتغيُّر المناخ والتنمية المستدامة .و أصدرت الأمانة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية "أطلس الصحة والمناخ" في 31 أكتوبر 2012. قامت المنظمة كذلك من خلال مكاتبها الإقليمية في أفريقيا بالعديد من المشاريع و البرامج التوعية حول مخاطر و تهديدات تغير المناخ في أفريقيا من خلال إذكاء الوعي بمسألة تغير المناخ و المخاطر الصحية الناجمة عنها.

رابعا: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO)

تتولى المنظمة التي تأسست عام 1945 قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع في العالم، تهدف المنظمة إلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع الذي يعتبر العنصر المحوري في جهودها بغية تمكين بني البشر من الحصول دائماً على ما يكفيهم من الأغذية الجيدة، للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة. و تتمحور أهدافها الرئيسية الثلاثة في:

أولا- القضاء على الجوع و إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

ثانيا- القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع؛

ثالثا-الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والهواء و المناخ والموارد الوراثية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل[2].

تقدم المنظمة المساعدة للبلدان النامية وبلدان مرحلة التحول لتحديث وتطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وضمان مستوى جيد من التغذية للجميع. و توفر المنظمة منتدى محايدا لواضعي السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم والذين يعملون على صياغة الاتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة، إذ تهيئ فرصة التقاء البلدان الغنية والفقيرة معا للتوصل إلى تفاهم مشترك[3].

---

[1] أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق،القاهرة، مصر ،مكتبة الأواب،الطبعة الأولى،2005،ص23.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم:2014/01/03،
http://www.fao.org/about/ar/ .

[3] ـــــــــ،"منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة(فاو)"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/31،
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/4291d69d-b5f5-4074-9e09-96877c009e00 .

خامسا:المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)

إنبثقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في عام 1950 عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية المؤسسة في عام 1873 ، باعتبارها منظمة حكومية دولية، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951. و هي بمثابة الهيئة المرجعية الرسمية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الطقس والمناخ والماء. تشحذ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية منذ إنشائها على جهود المجتمع العالمي لتحسين الفهم حول ظواهر الطقس والمناخ والماء . توفر المنظمة آلية فريدة لتبادل البيانات والمعلومات بشكل سريع، كما أنها تقدم إسهامات كبرى لتحقيق التنمية المستدامة والسلامة و الأمن في العالم، و الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن مخاطر الكوارث الطبيعية ، فضلاً عن أنها تحافظ على البيئة والمناخ العالمي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. تعمل المنظمة مع منظمات دولية وإقليمية و وطنية أخرى، على تنسيق جهود المرافق الوطنية الرامية إلى تحسين خدمات التنبؤ والإنذار المبكر لحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر الطبيعية من قبيل الأعاصير المدارية والعواصف والفيضانات والجفاف وموجات الحرارة وموجات البرودة وحرائق البراري [1]. تلعب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دورا رئيسيا في دعم أفريقيا من خلال العمل مع المرافق الوطنية للأرصاد الجوية و الهيدرولوجيا لتوفير رصد و تنبؤات بأدق الوسائل وأسرعها.و قد أنشأ الإتحاد الإقليمي لأفريقيا التابع للمنظمة خمسة مراكز إقليمية للأدوات الربط و الرصد في كل من الجزائر ومصر والمغرب وكينيا، و الغابون، تعمل على توفير الخدمات و المعلومات للمنظمة[2]، من أجل تطوير الجهود الأفريقية في مواجهة أخطار الكوارث الطبيعية، من خلال الاستفادة من التقدم العلمي و التقني و تبادل الخبرات في مجال أنظمة الرصد و الإنذار المبكر.

قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خدمات جوية ومناخية للدوائر المعنية بالصحة العامة. فالإنذارات المبكرة بالأوبئة والوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والخدمات المتعلقة بجودة الهواء ترمي جميعها إلى حماية صحة السكان و رفاههم .وهناك العديد من منتديات التوقعات المناخية الإقليمية ، من بينها التي تدعم مراقبة مرض الملاريا ونظم الإنذار في أفريقيا[3].

---

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: العمل معاً من أجل مراقبة الطقس والمناخ والماء وفهمها والتنبؤ بها، سويسرا، 2009، ص ص3-18.

[2] ---،" إستعمال عوارض الطبيعة لتمنية أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/19، http://www.wmo.int/pages/africaconf/documents/Background1_ar.pdf.

[3] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المرجع السابق الذكر، ص20.

المبحث الثالث:الآليات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية

على غرار جهود الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية تعد الآليات الأفريقية من أهم الاستجابات الإقليمية للتصدي لأثار التهديدات البيئية من خلال دور الإتحاد الأفريقي و مختلف الأطر و المبادرات الإقليمية الأخرى.

المطلب الأول:دور الإتحاد الإفريقي

يقوم النظام البيئي للاتحاد الأفريقي على مجموعة من الديناميكيات المتشابكة التي تدفع التكامل الإقليمي في أفريقيا. هذه الديناميكيات هي أدوات تحليلية مفيدة يمكن استخدامها لاستعراض استجابة الاتحاد الأفريقي للتهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ. الديناميكية الأولى الدافعة للتكامل الاتحاد الأفريقي هي " **إدارة الاستقلال** " من الدول الاستعمارية، من خلال توفير حلول أفريقية للتحديات التي تواجهها القارة،بالإضافة أيضا للإستقلال الاقتصادي. هذه الديناميكية تنطوي على توطيد الهوية للإتحاد الأفريقي.الديناميكية الثانية تتمثل في " **إدارة الاعتماد المتبادل**"، والتي تتعلق بالتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول الأعضاء لضمان السلام والأمن و الاستقرار .فالاعتماد المتبادل يعزز إرساء المعايير المشتركة و بناء أمن المجتمع .الديناميكية الثالثة هي "**إدارة التدويل**"، والتي تشير إلى علاقة الاتحاد الأفريقي مع الجهات الدولية الأخرى[1] .

خلال عام 1987 ، أدت العديد من التطورات الإقليمية الكبرى إلى تغيرات ملموسة في الطريقة التي تتم بها إدارة القضايا البيئية في أفريقيا .وتشمل هذه التطورات الإصلاحات السياسية، وبناء المؤسسات، وإجراءات السياسات الجديدة التي تعزز رسائل لجنة برونتلاند وتهدف إلى تشجيع التنمية المستدامة. ومن أمثلة الإصلاحات السياسية الرئيسية التي وقعت منذ عام 1987 ، تحول منظمة الوحدة الأفريقية (**OAU**) إلى الاتحاد الأفريقي (**AU**) في عام 2002 من أجل التركيز بشكل أكبر على التطورات الإقليمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة .وفي هذا السياق، أطلق القادة الأفارقة خطة كبرى للتنمية الإقليمية و الاجتماعية و الاقتصادية في عام 2003 أطلق عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية

[1] Jo-Ansie van Wyk , ‘’The African Union’s response to climate change and Security’’,in : Donald Anthony Mwiturubani and Jo-Ansie van Wyk , Climate Change and Natural Resources Conflicts in Africa , Institute for Security Studies , Monograph 170.PP.7-8.

أفريقيا ، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة النيباد كإطار عمل لتنمية أفريقيا تم بموجبها تطوير خطة العمل للمبادرة البيئية عام 2003، والتي تعد من أحدث السياسات البيئية في أفريقيا[1]. من الملامح البارزة في المبادرات السياسية الأفريقية هو إعطاء الأولوية لتحسين فرص التعاون على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

كان إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا الذي اعتمد في قمته في جانفي 2007 أول وجهة نظر مشتركة من قبل رؤساء الدول الأفريقية على قضية تغير المناخ. و دعا الدول الأعضاء إلى التصديق على بروتوكول كيوتو ؛ و المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ؛ و بناء القدرات و الاستثمار في جمع البيانات و نظم الإنذار المبكر؛و إدماج استراتيجيات التكيف في سياسات الدول؛و رفع مستوى الوعي ؛وتعزيز التعاون بين المكاتب الوطنية للأرصاد الجوية ومراكز الهيدرولوجية و المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ؛ وتعزيز البحوث ، وخصوصا في مصادر الطاقة المتجددة والغابات و الزراعة لزيادة المرونة ؛و نقل التكنولوجيات؛ والضغط على الدول المتقدمة على أساس مبدأ " **الملوث يدفع** " ، و السعي لتخفيضات أكبر للانبعاثات الغازات الدفيئة[2]. و قد أعرب الإتحاد الأفريقي عن قلقه إزاء ضعف الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و الإنتاجية في مواجهة التغييرات و التقلبات المناخية و انخفاض قدرات القارة على التخفيف من آثارها و الاستجابة لها، و حثّ الدول الأعضاء والمجموعات الإقتصادية الإقليمية على التعاون مع القطاع الخاص و المجتمع المدني و الشركاء في التنمية لدمج اعتبارات التغيرات المناخية في إستراتيجيات و برامج التنمية على المستوى الوطني و الإقليمي، و طالب من مفوضية الإتحاد الأفريقي العمل مع اللجنة الإقتصادية لأفريقيا و مصرف التنمية الأفريقي بشأن التعاون على وضع و تنفيذ خطة رئيسية بشأن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا و تقديم تقارير عن التقدم المحرز في كل دورة من دورات مؤتمر المفوضية[3].

في جويلية 2009 وافقت القمة العادية للإتحاد الأفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأفريقية بشان تغير المناخ الذي يظم كلا من الجزائر، و جمهورية الكونغ ،و إثيوبيا ،وكينيا

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4 :البيئة من أجل التنمية ،المرجع السابق الذكر، ص ص203-204.

[2] Bob Dewar CMG, OP. Cit., P.7.

[3] الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، "تقرير عن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا"،مارس 2010، ص2، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/25،
http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2010_report-onclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf.

و موريشيوس، وموزامبيق ،و نيجيريا ،و أوغندا ،و رئيس الإتحاد الأفريقي ،و رئيس مفوضيته ،و رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ، وافقت القمة على إعلان الجزائر ليكون منهاج العمل الموحد للدول الأفريقية في قمة كوبنهاغن 2009.و خلصت القمة بانضمام الإتحاد الأفريقي إلى اتفاقية تغير المناخ و بروتوكول كيوتو.

أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي العديد من المبادرات و البرامج البيئية ، و هي تشمل ما يلي:

-برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا: كثفت كل من مفوضية الإتحاد الأفريقي و اللجنة الإقتصادية لأفريقيا و مصرف التنمية الأفريقي ،الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل و الذي يهدف إلى التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية و تحقق التنمية المستدامة الشاملة في أفريقيا، من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة، و كذلك إدارة المخاطر في القطاعات الحساسة اتجاه تقلب المناخ مثل الزراعة و المياه و الصحة و قطاع الطاقة[1].

-برنامج إقليمي لرصد البيئة من أجل التنمية المستدامة التابع لمفوضية الإتحاد الأفريقي: بدأ عمله في عام 2007 ، و هو ينتج خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم و تحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئة بالمجموعات الإقتصادية الإقليمية بأفريقيا[2].

-برنامج الإتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف بين الجماعة الأوروبية و مناطق أفريقيا و البحر الكاريبي و المحيط الهادي: حيث تم التوقيع على اتفاق تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مفوضية الإتحاد الأفريقي لتحديد طرق استخدام الموارد و إدارة المشاريع و تنظيمها.

-مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى و الساحل:أحد الإجراءات المهمة في إطار الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الإتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ، و تهدف المبادرة إلى التصدي لظاهرة التصحر على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال عملية غرس الأشجار، بالإضافة إلى ضرورة انتهاج الإدارة المستدامة للأراضي بالتركيز على الأراضي الجافة بالصحراء الكبرى و الساحل.

[1] الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، "تقرير عن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا"، المرجع السابق الذكر، ص4.
[2] نفس المرجع ، ص6.

-**برنامج الحد من مخاطر الكوارث:**من خلال وضع الإستراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث، تهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث و بناء قدرة البلدان و المجتمعات على مواجهتها[1].

جدول رقم(06): أنظمة تغير المناخ للإتحاد الأفريقي

القضايا	تعليمات النظام الرئيسية
تغير المناخ	خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة 2003، قرار و إعلان الإتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا 2007
إزالة الغابات و التصحر	قرار بشأن تنفيذ الجدار الأخضر لمبادرة الصحراء 2007
التنمية المستدامة	المعلومات المناخية من اجل التنمية في أفريقيا 2007

Source: Jo-Ansie van Wyk , ''The African Union's response to climate change and Security'',in : Donald Anthony Mwiturubani and Jo-Ansie van Wyk ,Op.Cit.,P.14.

في الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا) و بالتحديد في مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 26-27 ماي 2013، اقترح وفد بوركينافاسو بصفته رئيس المجموعة الأفريقية الطرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، إدراج بند متصل بالاتفاقية في بنود جدول الأعمال كرد فعل على نتائج مؤتمر ريو+20، وتناولت اجتماعات الاتحاد الأفريقي المسألة على مستوى لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي (الوزاري) ومؤتمر الاتحاد الأفريقي(لرؤساء الدول والحكومات) وفي القرار الذي اعتمده المؤتمر في هذا الصدد، دعا رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إلى إدراج مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في عداد أولويات سياساتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وحث الحكومات على جعل مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف محور تركيز النقاش بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015[2] .

[1] نفس المرجع.

[2] الأمم المتحدة، إتفاقية مكافحة التصحر،" النظر في متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"،تم تصفح الموقع يوم:2014/01/04،

http://www.unccd.int/Lists/OfficialDocuments/cop11/5ara.pdf.

المطلب الثاني: الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

تلعب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية دورا كبيرا في إرساء و دعم الاتفاقيات البيئية العالمية، و ذلك من خلال سد الفراغ الذي لم تتناوله الاتفاقيات العالمية عن طريق تناول المشاكل الإقليمية على مستوى القارة الأفريقية. بالإضافة إلى تسهيل العمل المشترك ما بين الأطراف في الإدارة البيئية. و تمكين معالجة القضايا البيئية في إطار إقليمي بدلا من الإطار الوطني. و في ما يلي نذكر أهم الاتفاقيات الإقليمية المعتمدة من قبل الدول الأفريقية:

-الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية: في 1968 أقرت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية الجزائر بشأن حفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية ، والتي دخلت حيز التنفيذ في جوان 1969. وتلتزم الدول الأطراف فيها باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ وتنمية التربة والموارد النباتية والحيوانية ، و وضع الضوابط لحفظ هذه الموارد ومنع تلويثها . كما تلتزم بحماية النباتات وحسن استخدام وإدارة الغابات ومراقبة حرق الأشجار والرعي المفرط ، وحماية الحيوانات وحسن إدارة التجمعات الحيوانية، ومراقبة الصيد والقنص، و يجب أيضاً منح حماية خاصة للنباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، حيث يحظر صيدها أو قنصها أو جمعها إلا بتصريح خاص من الجهة المختصة.

في عام2003 و بالتحديد في مدينو" مابوتو" بدولة موزامبيق أقر الإتحاد الإفريقي النسخة المعدلة من الاتفاقية و التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حيث صادق عليها حتى 2014 ،12 دولة ويشترط بأن تدخل حيز التنفيذ مصادقة 15 دولة. تمثل اتفاقية مابوتو استجابة إفريقيا للتغيرات في المواقف والتطورات القانونية والمنظورات السياسية والعلمية. حيث تتناول طائفة واسعة من قضايا القارة بما في ذلك قضايا الإدارة المستدامة الكمية والنوعية للموارد الطبيعية مثل التربة والأرض والهواء والمياه والموارد البيولوجية، وتسعى إلى إدماج استراتيجيات الإدارة البيئية في طموحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما توفر آليات للمساعدة في التنفيذ بما في ذلك أمانة عامة مستقلة ومؤتمر للأطراف وآلية التمويل[1].

إن تطور اتفاقية مابوتو يبين بوضوح أن المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية لا يمكن أن يتحقق أو أن يُضمن من قبل أي مؤسسات دولية أو إقليمية أو وطنية تعمل وحدها. وأن هذه مسائل شاملة وعابرة للحدود وتتطلب شراكة وتعاونا في مجال الحفاظ عليها. وقد أدت الشراكة الثلاثية بين الاتحاد

[1] المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا،البيئة و التنمية المستدامة، الأمانة العامة لمنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي ، ص58،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/11، ص58،

http://www.aalco.int/Environment-Arabic-Final.doc .

الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى تطوير هذه النسخة المنقحة التي تعتبر بمثابة طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.ولقد تم تحديث الاتفاقية الجديدة من قبل الأفارقة أنفسهم ومن خلال المؤسسات الأفريقية من أجل تلبية احتياجات القارة في المستقبل. و فيما إذا قامت الدول الإفريقية بدعم من الاتحاد الإفريقي باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى المصادقة على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ في المستقبل القريب، فإنها سوف تكون إشارة واضحة لالتزامهم المتجدد والجماعي نحو الإدارة البيئية السليمة[1].

- اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث: تم اعتماد اتفاقية برشلونة سنة 1976 ثم وُقّع تعديلها سنة 1995. و تبعا لهذه الاتفاقية تقوم البلدان المتعاقدة و المتمثلة في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط بما فيها دول الشمال الأفريقي و دول السوق الأوروبية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل حماية و تحسين نوعية الوسط البحـــري و تقليص و تجنب كل أسباب التلوث بمنطقة المتوسط .و ذلك من خلال إرساء نظام للمراقبة المستمرة للتلوث و التعاون في الميدان العلمي و التكنولوجي و وضع الأساليب المناسبة لتحمّل المسؤولية في حالة عدم احترام الاتفاقية أو إحدى بنودها. كذلك قامت اتفاقية بوضع الوسائل القانونية اللازمة من أجل تسوية الخلافات الممكنة بين الأطراف المتعاقدة و التحكيم فيما بينها[2].

-اتفاقية التعاون في حماية و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة غرب و وسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان): اعتمدت في عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1984. و تتمثل أهدافها في حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية والمياه الداخلية ذات الصلة التي تدخل في اختصاص دول منطقة غرب ووسط أفريقيا. و تشمل هذه المعاهدة السواحل من موريتانيا إلى ناميبيا، التي تمتد حوالي 8000 كم ، و تعمل هذه المعاهدة على حماية و المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية النادرة و الحساسة، وتطوير الخطوات الإرشادية لتقييم الآثار البيئية، و تشكيل الإجراءات التي تحدد المسؤولية و التعويض[3].

-اتفاقية حماية و إدارة و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي):

---

[1] نفس المرجع،ص ص 58-59.

[2] --- ، "اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط" ، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/23، http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/316285 .

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر، ص226.

اعتمدت في جوان 1985 ودخلت حيز التنفيذ في مايو 1996. وتتمثل أهدافها في حماية وإدارة البيئة البحرية والمناطق الساحلية لمنطقة شرق أفريقيا. بالرغم من أن هذه المعاهدة قد تم تبنيها في عام 1985 مع بروتوكولين (واحد للمناطق المحمية النباتية و الحيوانية، و الآخر لمكافحة التلوث البحري) و خطة عمل، إلى أن التصديق عليها كان بطيئا[1].

-معاهدة باماكو لحضر توريد النفايات الخطرة إلى أفريقيا و السيطرة على حركتها عبر الحدود و إدارتها داخل أفريقيا1991 :اعتمدت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية كبديل لاتفاقية بازل . حيث كانت الدول الأعضاء في المنظمة تشعر بالقلق إزاء قضية استغلال الشركات الأجنبية بلدانهم من أجل التخلص من النفايات السامة الأمر الذي أكدته عمليات إغراق النفايات الخطرة في كل من سواحل نيجيريا و جيبوتي وغينيا الاستوائية وسيراليون .بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضا تقارير عن بعض البلدان الأفريقية دخلت في اتفاقيات مشبوهة مع شركات لإلقاء النفايات السامة على أراضيها. تسعى اتفاقية باماكو إلى حظر استيراد جميع النفايات الخطرة إلى أفريقيا ، وكذلك فرض معايير أكثر صرامة للنقل عبر الحدود . و الغرض من هذه الاتفاقية يقوم أساسا على حماية المنطقة من الخطر المتزايد على صحة الإنسان والبيئة جراء النفايات الخطرة[2]. أصبحت الاتفاقية سارية المفعول منذ 22 أفريل1998.

-اتفاقية لوساكا في التعاون لمحاربة التجارة غير المشروعة في النباتات والحيوانات البرية1994 :
كان اتفاق لوساكا بشأن التعاون في عمليات الإنفاذ الموجّهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية ثمرةَ أول اجتماع للموظفين المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية في أفريقيا، الذي عُقِد بلوساكا في عام 1992. وقد عقد المشاركون في ذلك الاجتماع العزم على إنشاء آلية، هي فرقة العمل في إطار اتفاق لوساكا، تيسيرا للتعاون بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية في مختلف البلدان. وفيما يلي نذكر الدول الأطراف في اتفاق لوساكا الذي دخل حيز النفاذ في ديسمبر 1996 وهي: أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة ،وزامبيا ،والكونغو،وكينيا ،و ليسوتو. أما إثيوبيا وجنوب أفريقيا وسوازيلند، فهي دول موقعة على الاتفاق. ويلتزم كل طرف بأن يقوم، على حدى أو بالاشتراك مع أطراف أخرى باتخاذ ما يلزم من التدابير وفقا لأحكام الاتفاق وبالتعاون مع فرقة العمل بغية التحقيق في قضايا

[1] نفس المرجع.

[2] Emeka Polycarp Amechi ,''Linking Environment Protection and Povrrty Reduction in Africa: An Analysis of the Regional Legal Responses to Environmental Protection'', Accessed :19/04/2014, http://www.lead-journal.org/content/10112.pdf.

الاتجار غير المشروع وملاحقة مرتكبيه قضائيا. و شاركت فرقة العمل التي يقع مقرها في نيروبي و التي تدعى بـــ"الانتربول الأفريقي" ، في التحقيق وتقديم الأدلة بشأن الاتجار غير المشروع بأنواع الأحياء البرية في أفريقيا، ممّا أسفر عن ضبط كميات كبيرة من العاج[1].

يلخص الجدول الموالي أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية التي تم اعتمادها من قبل الدول الأفريقية على مستوى الإقليمي للقارة، أو كانت الدول الأفريقية طرفا فيها مع الأقاليم الأخرى المجاورة.

جدول رقم (07):الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية في أفريقيا

الاتفاقية	المكان و تاريخ إنشائها
إتفاقية الصحة النباتية لأفريقيا	كنشاسا 1967
الإتفاقية الأفريقية للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية	الجزائر 1968
معاهدة خاصة بوضع نهر السنغال	نواكشوط 1972
معاهدة تأسيس لجنة إقليمية دائمة للسيطرة على الجفاف في المناطق السهلية	واقدوقو 1973
معاهدة حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث	برشلونة 1976
إتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية	الكويت 1978
معاهدة تكوين مفوضية حوض النيجر	فارانه 1980
إتفاقية التعاون لحماية و تنمية البيئة البحرية و الساحلية لمنطقة وسط و غرب أفريقيا	أبدجان 1981
المعاهدة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر و خليج عدن	جدة 1982
معاهدة حماية و إدارة و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة شرق أفريقيا	نيروبي 1985
البروتوكول المتعلق بحماية النباتات و الحيوانات البرية في منطقة شرق أفريقيا	نيروبي 1985
الاتفاق على خطة عمل لإدارة صحيحة بيئيا للنظام المشترك لنهر الزامبيزي	هراري 1987
معاهدة باماكو لحظر توريد النفايات الخطرة إلى أفريقيا و السيطرة على حركاتها على الحدود و إدارتها داخل أفريقيا	باماكو 1991
إتفاقية لوساكا للتعاون فقي عمليات التفويض الموجهة للتجارة غير القانونية في النباتات و الحيوانات البرية	لوكاسا 1994
اتفاقية تأسيس منطقة صيد الأسماك في بحيرة فيكتوريا	كيسومو 1994
بروتوكول مجموعة تنمية دول الجنوب الأفريقي لأنظمة سير المياه المشتركة	جوهانسبورغ 1995

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، المرجع السابق الذكر،ص225.

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التعاون الدولي على منع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية بما فيها الأخشاب والحيوانات والنباتات البرّية وسائر الموارد الأحيائية الحرجية، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28،
https://cms.unov.org/documentrepositoryindexer/GetDocInOriginalFormat.drsx?DocID=e1be20ad-d3dd-42e5-bdfb-354ee35d791b .

المطلب الثالث: دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(NEPAD)

الفرع الأول: الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تعد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) رؤية وإطارًا استراتيجيًا لتجديد إفريقيا .تنبثق وثيقة الإطار الاستراتيجي للنيباد من المهمة المسندة إلى رؤساء دول المبادرة الخمسة (الجزائر، ومصر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا) ، ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا- الإتحاد الأفريقي حاليا- وتتولي وضع إطار متكامل للتنمية الاجتماعيةو الاقتصادية في إفريقيا .لقد تم تصميم النيباد للتعامل مع التحديات التنموية الراهنة التي تواجه القارة الإفريقية[1] .وقد وضع القادة الأفارقة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في زامبيا العام 2001 وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة ومن أبرزها:القضاء على الفقر؛ العمل على مساعدة الدول الأفريقية، على المشاركة الفعالة في مسيرة التقدم والتنمية؛والحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة وتفعيل اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي[2]. و كما اشرنا سابقا فقد تم إعتماد النيباد في عام 2001 وصُدق عليها في عام 2002 ، و لكن يعود أصلها إلى ثلاث مبادرات مستقلة بشأن القارة تجمعها قواسم مشتركة، وهي : خطة أوميغا التي أطلقها رئيس السنغال، عبد الله واد في عام 2001 ؛ وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا، التي كان رائدها رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي في عام 2001 ؛ ومبادرة أفريقيا الجديدة التي انبثقت عن اندماج بين خطة أوميغا وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا والتي تحولت إلى النيباد لاحقًا[3].

منذ اعتماد الوثيقة الإستراتيجية للمنظمة حث الأمين العام للأمم المتحدة على توفير الدعم الدولي للنيباد ، وذلك ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها A/RES/57/300 بتاريخ 20 ديسمبر عام

---

[1] إبراهيم عبد الجليل، " التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية: قطاع البترول والغاز العربي"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/10، http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/B1-UNEP.pdf .

[2] - - -، "منظمة نيباد :منظمة الشراكة لتنمية أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم :2013/11/31، http://www.qiraatafrican.com/view/?q=963.

[3] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء و التحديات و دور الأنكتاد،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/28، http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex55d3_ar.pdf .

2002، ولا شك أن لهذا الأمر من الأهمية بمكان على الرغم من أن الشراكة الجديدة شأن أفريقي خالص، لكن تشابك العلاقات بين دول العالم يحتم التنسيق المستمر بينها على مختلف الأصعدة [1].

الفرع الثاني: البنية المؤسساتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تتكون البنية المؤسساتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) من الهياكل التالية[2]:

1- قمة الرؤساء الأفارقة: حيث تكون مسئولة عن تقديم الإطار العام للسياسات الخاصة بالمبادرة.

2- لجنة التنفيذ والمتابعة: المكونة من 15 رئيسا ، وهى مسئولة عن إعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة وتقديمها خلال القمم الأفريقية ، وتتكفل اللجنة بإقرار السياسات، و تحديد الأولويات،و اعتماد برنامج العمل الخاص بالمبادرة، والعمل على تقييم وتحليل لجنة وإقرار ما يلزم بشأنها .

3- لجنة التسيير: المكونة من ممثلين معينين من قبل رؤساء الدول الخمس التي أعلنت المبادرة ووظيفتها تتمثل في العمل على ضمان تنفيذ برنامج،و مراجعة أعمال السكرتارية،واعتماد الشروط التفضيلية والمواصفات للمشروعات والبرامج المحددة،و القيام بالتشاور والتباحث مع الدول الأفريقية وشركاء التنمية الإفريقية حول المشروعات والبرامج.

4-السكرتارية: تتكون من هيئة العاملين في مكتب يتشكل لهذا الغرض ومقره بريتوريا في جنوب أفريقيا و تتكفل بالتنظيم والإعداد،و تقديم الدعم الإداري والمساندة الإدارية لأعمال لجنة التسيير.

الفرع الثالث: ماهية خطة عمل النيباد في مواجهة التهديدات البيئية

تمثلت الاستجابة الرئيسية للسياسات البيئية في الإقليم، في قيام رؤساء حكومات الاتحاد الأفريقي بالتصديق على خطة عمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(NEPAD). هي مبادرة تم إعدادها من خلال عملية تشاورية و تشاركية تحت قيادة المؤتمر الوزاري . تسعى هذه المبادرة إلى تحديد الأسباب الجذرية لتدهور البيئة والمشاريع الأكثر فعالية من الناحية البيئية والمؤسسية والمالية. وهي خطة تأخذ منظورا طويل الأجل وتحدد ثمانية مجالات للبرامج والإجراءات التي ينبغي أن تعتمدها البلدان الأفريقية للحفاظ على سلامة البيئة وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تستجيب الخطة

[1] --- ،"منظمة نيباد :منظمة الشراكة لتنمية أفريقيا"، المرجع السابق الذكر.

[2] عمرو على الفار، "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية : النيباد" ، السياسة الدولية، جويلية 2002، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/11، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220475&eid=611.

لبعض تحديات أهداف الإنمائية للألفية(يمكن الإطلاع على الأهداف الإنمائية للألفية في الملحق رقم 02) ولا سيما الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر، و الهدف السابع بشأن الاستدامة البيئية و الهدف الثامن الذي يقوم على تطوير الشراكة من أجل التنمية، فضلا عن المبادئ العامة لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين[1] .

المبادرة البيئة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبارة هن خطة عمل واستراتيجيات متكاملة للتصدي للتحديات البيئية في المنطقة، وفي الوقت ذاته، تعمل على مكافحة الفقر وتشجيع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .و لقد أُعِدت في إطار برنامج عمل متكامل، واستراتيجي، وطويل الأجل لتشجيع التنمية المستدامة في إفريقيا[2]. يضاف إلى ذلك أنها تمثل استجابة أفريقيا لتنفيذ الفصل الخاص بأفريقيا في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. و تتمثل الأهداف العامة لخطة العمل البيئية التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في استكمال العمليات الأفريقية الجارية لتحسين الظروف البيئية في أفريقيا. إن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في أفريقيا، وتطوير قدرات أفريقيا على التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية، ومساعدة البلدان الأفريقية على التصدي للتحديات البيئية داخل الإطار العام لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا[3].

تم تنظيم المبادرة البيئية (EAP) في مجموعات من الأنشطة و البرامج متعلقة بالمشاريع حددت فترة تطبيقها في فترة زمنية أولية قوامها 10 سنوات . وتتمثل هذه المجالات في[4]:

- مكافحة تدهور الأرض، و الجفاف والتصحر؛
- الحفاظ على الأراضي الرطبة بأفريقيا؛
- منع الأنواع الدخيلة التوسعية و مراقبتها وإدارتها؛
- الحفاظ على الموارد الساحلية والمياه العذبة واستخدامها بشكل مستدام؛
- مقاومة تغير المناخ.

[1] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , Op.Cit., P.30.

[2] إبراهيم عبد الجليل، المرجع السابق الذكر.

[3] ---, ''Environment Initiative and Action Plan of the New Partnership for Africa's Development (NEPAD)'', Accessed :25/03/2014, **:** http://africasd.iisd.org/institutions/environment-initiative-and-action-plan-of-the-new-partnership-for-africas-development-nepad/.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4 : البيئة من أجل التنمية،المرجع السابق الذكر، ص213.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية عبر الحدود وإدارتها.

و تشمل خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مجموعة من الأهداف وهي تظم[1]:

- المساهمة في تنفيذ مبادئ و أهداف النيباد من خلال التطبيق الفعال للمبادرة؛
- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في أفريقيا؛
- تعزيز الدعم الجماهيري والسياسي للمبادرات البيئية الإقليمية و دون الإقليمية ؛
- تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية ذات الصلة بخطة العمل؛
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية للدول الأفريقية للتصدي للتحديات البيئية التي تواجه القارة على نحو فعال؛
- تعزيز إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر؛
- تعزيز و بناء شبكة من مراكز الامتياز الأفريقية في العلوم والإدارة البيئية؛
- تعبئة مراكز البحث العلمي والتقني الدولية و الأفريقية من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة في أفريقيا؛
- العمل على تطوير الإطار المؤسسي للإدارة البيئية الإقليمية؛
- تعزيز التمويل الموجه لتنفيذ المبادرة البيئية الأفريقية من خلال تحسين التدفقات المالية الجهوية و الدولية.

المطلب الرابع: دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

هو منتدى أفريقي لوزراء البيئة أسس في ديسمبر عام 1985 في أعقاب مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في القاهرة بمصر. و يتمثل دوره في الدعوة لحماية البيئة في أفريقيا، و تعزيز التعاون بين الحكومات الأفريقية على الأنشطة الاقتصادية والتقنية و العلمية من أجل وقف تدهور البيئة في أفريقيا وتلبية الاحتياجات الغذائية و الطاقوية بطرق مستدامة في المنطقة من أجل ضمان تحقيق الأمن

[1] ---, ''Environment Initiative and Action Plan of the New Partnership for Africa's Development (NEPAD)'', OP.Cit.

الغذائي، و ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على جميع المستويات. باعتباره منتدى لوضع السياسات وتوحيد الرؤى الأفريقية تجاه القضايا البيئية ساهم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة منذ نشأته في توسيع نطاق السياسة الشرعية و السياسية العامة للشواغل البيئية في أفريقيا[1].

تتمثل الأدوار الرئيسية التي يسعى المؤتمر الوزاري الأفريقي القيام بها في ما يلي[2]:

- تزويد القيادة على مستوى القارة بالترويج للوعي و الإجماع على القضايا البيئية العالمية والإقليمية ، وخصوصا تلك المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال التنوع البيولوجي والتصحر و تغير المناخ؛
- تطوير مواقف مشتركة لتوجيه ممثلي أفريقيا في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات البيئية الدولية الملزمة قانونا؛
- تعزيز المشاركة الأفريقية في الحوار الدولي بشأن القضايا العالمية ذات أهمية حاسمة لأفريقيا؛
- استعراض و رصد البرامج البيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي و الوطني؛
- تشجيع البلدان الأفريقية على التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية و الإقليمية ذات الصلة في المنطقة؛
- بناء القدرات الأفريقية في مجال الإدارة البيئية.

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكتبه الإقليمي لأفريقيا بدور الأمانة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. و يوفر المؤتمر الوزاري الأفريقي منبرا للنقاش حول قضايا البيئية خاصة مع مفوضية الإتحاد الأفريقي، و من المتوقع أن يصبح المؤتمر الوزاري لجنة فنية متخصصة تحت إشراف مفوضية الإتحاد الأفريقي تماشيا مع إعلان سرت أثناء قمة الإتحاد الأفريقي في فيفري2004 [3].

قام المؤتمر الوزاري بدور كبير في توفير التوجيه السياسي من خلال تطوير مواقف أفريقيا فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية

[1] ---,''African Ministerial Conference on Environment (AMCEN)'', Accessed : 11/01/2014, http://africasd.iisd.org/institutions/african-ministerial-conference-on-environment-amcen/ .

[2] Angela Kariuki,''The African Ministerial Conference on the Environment: A Report on Africa's Future Environmental Affairs Strategies'', Accessed :10 /03/2014, http://m.polity.org.za/article/the-african-ministerial-conference-on-the-environment-a-report-on-africas-future-environmental-affairs-strategies-2010-09-10 .

[3] ---,''African Ministerial Conference on Environment (AMCEN)'',OP .Cit.

الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، و بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية، و اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ و بروتوكول كيوتو التابع لها .

أدت أعمال المؤتمر الوزاري أيضا إلى اعتماد في جانفي عام 1991 اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا و مراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا ؛ وإنشاء أربع لجان متعلقة بتطوير و تحسين البيئة و المؤلفة من خمسة نظم إيكولوجية ،و التي تتمثل في : الصحاري و الأراضي القاحلة ؛ الأنهار و أحواض البحيرات ؛ الغابات والأراضي الحرجية ؛ البحار الإقليمية ؛ والنظم الإيكولوجية الجزرية .

قاد المؤتمر الوزاري عملية لتطوير خطة العمل لمبادرة البيئة للشراكة الجديدة ، و دفع وشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لإعداد تقرير إقليمي شامل عن حالة البيئة في أفريقيا، بعنوان توقعات البيئة في أفريقيا . علاوة على ذلك، سهل المؤتمر الوزاري بنجاح تنقيح اتفاقية عام 1968 بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (اتفاقية الجزائر) . كما تم اتخاذ تدابير لتعزيز الروابط بين المؤتمر الوزاري و اتفاقيتين في المنطقة البحرية والساحلية ، وهي الاتفاقية الدولية لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي) ،واتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب و وسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) [1].

ساهم المؤتمر الوزاري بدفع جدول الأعمال البيئي في أفريقيا في عدة مجالات من خلال[2]:

- تسليط الضوء على القضايا البيئية على جميع مستويات المجتمع تتضمن الروابط الحد من الفقر، والصحة الإنسانية و الحيوانية، و التجارة، و حفظ المياه، و إدارة الغابات، و إدارة أحواض و الأنهار؛
- توفير منتدى لوزراء البيئة الأفارقة لتبادل وجهات النظر و بناء توافق في الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين واضعي السياسات على المستويات الوطنية و شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

[1] Angela Kariuki,OP.Cit .
[2] Peter Acquah and others, The History of the African Ministerial Conference on the Environment : 1985-2005, African Ministerial Conference on the Environment (AMCEN), Nairobi ,Kenya, 2006, P.10.

- يوفر منفذا للتعبير عن المخاوف أفريقيا اتجاه البيئة و مناطق أخرى و المجتمع العالمي؛
- بلورة العديد من المنشورات للمساعدة في نشر المعلومات البيئية في أفريقيا.

يواجه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف البيئية التي يسعى من خلالها قادة أفريقيا مواجهة التهديدات البيئية و التي تتمثل في[1]:

- صعوبات في تأمين التمويل المستدام لتنفيذ أنشطة المؤتمر؛
- تنسيق القضايا البيئية الإقليمية والعالمية من أجل الحصول على الاهتمام الكافي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛
- ترجمة الاهتمامات البيئية العالمية إلى برامج عملية ومجدية وقابلة للتحقيق للعمل على المستويات الوطنية و الإقليمية و دون الإقليمية.

[1] Ibid ,PP .10-11.

تعتبر التهديدات البيئية من أهم معوقات التنمية المستدامة في أفريقيا بفعل آثارها و تداعياتها السلبية على مختلف المجالات. من خلال طرحنا للموضوع تناولنا جملة من التهديدات التي تتعرض إليها أفريقيا من تغير مناخ، و تدهور بيئي بفعل التصحر و الجفاف و إزالة الغابات إلى غير ذلك من التهديدات، ثم عالجنا مظاهر التأثير على الأمن الإنساني في أفريقيا.إضافة إلى ما سبق فقد تمت معالجة أهم المبادرات الدولية و العالمية لمعالجة آثار التهديدات البيئية من خلال دور الأمم المتحدة و أجهزتها المتخصصة الساعية إلى إقرار الأمن البيئي العالمي.في الجانب الإقليمي يلعب الإتحاد الإفريقي دورا مهما في الاستجابة للتهديدات البيئية من خلال طرحه المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا و كذلك بلورته لجملة من البرامج في إطار معالجة قضايا تغير المناخ.

الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني بدول القرن الأفريقي في ظل التهديدات البيئية

يتمحور الفصل الثالث حول دراسة الحالة و المتمثلة في دول القرن الأفريقي ، و يسعى البحث إلى إبراز مدى تأثر دول القرن الأفريقي بالتهديدات البيئية و معالجة انعكاساتها على واقع الأمن الإنساني في المنطقة من خلال التركيز على الأوضاع الإقتصادية و الأزمات الغذائية الملازمة للمنطقة.ثم التطرق إلى مظاهر التدهور الاجتماعي و السياسي. في الأخير سيتم رصد أهم الجهود و الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة التهديدات البيئية في منطقة القرن الأفريقي من خلال إبراز جهود المنظمات الإقليمية المتمثلة في دور منظمة الإيغاد ، وجهود المنظمات الدولية ، ثم التطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية بالتركيز على إستجابات الإغاثة الدولية في إنعاش دول القرن الأفريقي من آثار موجات الجفاف.في الأخير سنتناول تقييم لهذه الجهود مع رصد الآفاق المستقبلية .

المبحث الأول: واقع التهديدات البيئية في دول القرن الإفريقي

تشهد منطقة القرن الأفريقي على غرار الأقاليم الأفريقية مجموعة من التهديدات البيئية ، حيث أصبحت هذه التهديدات أكبر عائق أمام تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة بجميع أبعادها سواء البيئية أو الإقتصادية أو الإجتماعية .

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

تعد منطقة القرن الأفريقي من أكثر الأقاليم في أفريقيا التي شهدت مساحة كبيرة من الجدل نظرا للاضطرابات التي تخلّلتها من خلال حروب و ثورات و انقلابات. و تحظى دوله باهتمام دولي و إقليمي كبير نظرا للأهمية الجيوبوليتكية التي تتميز بها منطقة القرن الأفريقي ، وهو الأمر الذي أدى إلى تعدد تعاريف الخاصة بالمنطقة مما إضفاء نوع من الصعوبة في تحديد الدول المكونة لمنطقة القرن الأفريقي. و فيما يلي سنتناول تصنيفات لمجموعة من التعاريف للمنطقة مع تسليط الضوء على محتوى كل منها.

الفرع الأول: التعاريف الضيقة لمنطقة القرن الأفريقي

التعريف الأول: القرن الإفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح من البحرعلى شكل قرن يشق الماء شطرين: الشمالي منه هو البحر الأحمر والجنوبي منه هو المحيط الهندي. و عليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل كل من إثيوبيا والصومال و جيبوتي[1].

التعريف الثاني: تظم منطقة القرن الإفريقي الدول الثلاث التالية الصومال و إثيوبيا و جيبوتي ، و تنبثق أهمية هذه المنطقة دوليا من حساسية موقعها الجغرافي ، فهي تتحكم في مدخل البحر الأحمر الذي يعتبر أحد طريقي نقل البترول من الجزيرة العربية إلى أوروبا و الولايات المتحدة مارة بقناة السويس كما تطل هذه المنطقة على المحيط الهندي[2].يقتصر هذا التعريف على ثلاثة دول فقط مع إبرازه الأهمية جيوسياسية للمنطقة.

[1] فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الأفريقي :دراسة في الجغرافيا السياسية، العراق، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2012،ص 17.

[2] جلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1985، ص143.

التعريف الثالث:يرى هذا التعريف أن القرن الإفريقي يضم دول إريتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي ، حيث يحده من الشرق البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمحيط الهندي ، بينما يحده غربا السودان وجنوبا كينيا، ولذلك نري أن هذا التعريف يعتبر القرن الإفريقي هي الدول التي تحاذي المحيط الهندي والبحر الأحمر ، وهي الدول التي تطل على الشكل الذي يشبه القرن ،حيث تم اختزال السودان وكينيا و أوغندا من هذا التعريف[1] .

الفرع الثاني: التعاريف الواسعة لمنطقة القرن الأفريقي

التعريف الأول: بخلاف التعريف الجغرافي الضيق للمنطقة الذي يشمل كل من الصومال، جيبوتي، إريتريا، و أثيوبيا هناك تعاريف أخرى سياسة تضيف للدول الأربعة سالفة الذكر دولا أخرى مثل السودان، و كينيا، و أوغندا، و تنزانيا و غيرها. يرى هذا التعريف أن منطقة القرن الإفريقي تتميز بموقعها الإستراتيجي و الذي جعلها تتحكم في عدة منافذ بحرية هامة هي: البحر الأحمر و خليج عدن، و المحيط الهندي و بالتالي أصبحت المنطقة تتحكم في طرق التجارة الدولية و طرق نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ،كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض النيل، و من ثم فهي تتحكم في منابع نهر النيل[2].

التعريف الثاني:القرن الأفريقي هو ذلك القرن الناتئ في شرق القارة الأفريقية ،و الذي يظم كلا من الصومال، جيبوتي، أثيوبيا، و أريتريا، و يلحق به السودان و كينيا، و أوغندا تأثيرا و تأثرا. يكتسب القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية ، و تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، و بالتالي فإن دوله تتحكم في طرق التجارة العالمية، كما أنها تعد ممرا مُهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه دول الخليج العربي. ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب،

[1] -----،"الأمن الغذائي في القرن الإفريقي: رؤية إقتصادية" ، تم تصفح الموقع يوم :2013/12/28، dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/37/001.doc.

[2] مجدي كامل، قراصنة الصومال: إسرائيل..أمريكا..و مسمار جحا، سوريا، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009، ص187.

و إنما تتعداها للموارد الطبيعية خاصة البترول الذي بدأ يظهر حديثا في السودان[1]. نستنتج من هذا التعريف أنه أضاف الطابع العسكري للأهمية الجغرافية لمنطقة القرن الأفريقي.

التعريف الثالث: وسع بعض الجغرافيين الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كذلك كل من كينيا والسودان. بل الأكثر من ذلك أنه في عام 1981م وجهت فرنسا الدعوة إلى كل من السعودية واليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة. يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع. و ربما يعزى ذلك ولو جزئياً إلى أن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم «قوس الأزمة» والذي يضم القرن الإفريقي الخليج.ويضم القرن الأفريقي كذلك المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي، وهي التي تتحكم بمضيق باب المندب ، وهى منطقة إستراتيجية بالنسبة لآسيا وأفريقيا[2]. لكن التسمية اكتسبت بعداً سياسياً على حساب الدلالة الجغرافية فأضحت تشير إلى مساحة شاسعة من مناطق الصراع على النفوذ والأزمات والتطلع الاستعماري المطل على ضفاف البحر الأحمر والمحيط الهندي والممتد إلى تخوم العمق الأفريقي.وفي وثائق الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون طرحت وزارة الشؤون الإفريقية فكرة مشروع القرن الإفريقي الكبير الذي يشمل منطقة القرن بالمفهوم الجغرافي التقليدي، ويضيف إليها منطقة البحيرات العظمى ووسط إفريقيا[3].

التعريف الرابع: تستعمل بعض المنظمات الدولية تعبير" القرن الإفريقي الكبير". بعض المنظمات السياسية مثل المفوضية الأوروبية و الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية إيغاد (IGAD) تستعمل القرن الإفريقي للإشارة إلى الدول التالية :إثيوبيا،إريتريا، الصومال،جيبوتي،السودان،كينيا،و أوغندا.فالقرن الإفريقي في هذا التعريف يغطي مساحة قدرها أكثر من 5 ملايين كلم^2 و يشمل تقريبا 220 مليون نسمة[4].

[1] جلال الدين محمد الصالح،" القرن الأفريقي : أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية "، قراءات أفريقية ، العدد 01 ، أكتوبر 2004، ص 100.

[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني، المرجع السابق الذكر،ص 17.

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي،'"عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي :الجزء الأول" ،تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/12 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415.

[4] Eric Van de Giessen, Op.Cit.,P.26.

اختلفت الآراء و تعددت التعاريف حول تعيين حدود منطقة القرن الأفريقي، فالجغرافيون و الأنثربولوجيون يقصدون بالقرن الإفريقي أساساً المناطق التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو أثيوبيا أو كينيا أو جيبوتي، وبهذا المفهوم يحتل القرن الإفريقي البروز الإفريقي من أقصى شمال شرق أفريقيا ويغطي كل أراضي الصومال ونحو نصف جيبوتي وخمس مساحة إثيوبيا وكينيا . ويرجع إضافة السودان وكينيا لارتباطهما بموضوع الإغاثة التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي في الفترة 1980-1984 ،بينما تستثنيها الكتابات العربية وتحديداً المصرية وتكتفي بذكر الصومال، أثيوبيا، جيبوتي، إريتريا[1]. مرّت منطقة القرن الأفريقي بتحولات مستمرة ومتراكمة في خارطة الجغرافيا السياسية، فقد كان يعنى به القرن الذي يضم شعب الصومال، وقد توسعت رقعته ليشمل إريتريا وأثيوبيا وجيبوتي والصومال، وتوسع أكثر ليشمل أغلب دول شرق أفريقيا وإقليم البحيرات خاصة كينيا والسودان، فأصبح يطلق عليه القرن الأفريقي الكبير أو العظيم(The Greater Horn of Africa). وبذلك تكون القوة وما يرتبط بها من توازنات وموازين تمثل أحد العوامل المهمة في توسيع الرقعة الجغرافية والمجال الحيوي والنفوذ والهيمنة وتنافس وصراع المصالح في هذه المنطقة[2].

خريطة رقم(04):خريطة دول القرن الأفريقي

المصدر:هويدا عبد العظيم عبد الهادي،" القرن الإفريقي و محولات الإغاثة"،قراءات أفريقية، العدد 17،جويلية/سبتمبر 2013، ص45.

[1] مأمون كيوان، "قضايا الحرب و السلم في القرن الإفريقي " ،تم تصفح الموقع يوم:2014/02/10، http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/mkiwan.htm

[2] عاصم فتح الرحمن،" تغير موازين القوى في القرن الإفريقي"،أفاق أفريقية، المجلد 11، العدد38،2013،ص 165.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن البيئي في منطقة القرن الإفريقي

مرّت منطقة القرن الأفريقي بتحولات مستمرة ومتراكمة في خارطة الجغرافيا السياسية، مما أدى إلى عدم وجود تعريف جامع و شامل يحدد الحدود الجغرافية للدول المكونة للمنطقة، و نظرا لشمولية أثار التهديدات البيئية في القرن الأفريقي حيث جميع العناصر الأمن البيئي و النظم إيكولوجية في المنطقة تتعرض للتهديد ،فقد إخترنا في بحثنا هذا معالجة التعريف الجغرافي الذي يحدد الدول المكونة لمنظمة الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أي الإيغاد(إثيوبيا،إريتريا، الصومال،جيبوتي،السودان،كينيا،و أوغندا) ، نظرا لتشابك و ترابط التهديدات البيئية في القرن الأفريقي مع بعضها البعض.و تشمل التهديدات البيئية الرئيسية في منطقة القرن الأفريقي ما يلي:

1-التغيرات المناخية:

شهدت منطقة القرن الأفريقي في الفترة ما بين 1961-2001 تناقض كبير في سقوط الأمطار و تغيرات واضحة في درجة الحرارة التي زادت شدتها في المناطق المرتفعة أكثر مما هي عليه في المناطق المنخفضة، على سبيل المثال زيادة درجة الحرارة في منطقة كابال بأوغندا حيث قدرت الزيادة ب2 درجة مئوية في العقود الثلاث الأخيرة ، و يحذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ **(IPCC)** من أن تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في تراجع كل من الإنتاج الزراعي و إمدادات المياه.إرتفاع درجة الحرارة تسبب في الذوبان التدريجي لكل من جبال كينيا و **Ruwenzoris** في أوغندا[1]. و زادت معدلات الخسائر المادية و البشرية في القرن الإفريقي بسبب موجة الجفاف للفترة 2010-2011 و الراجع سببها إلى نقص تساقط الأمطار في كل من الصومال ، جيبوتي ، شمال كينيا و أثيوبيا، و قد عملت شدة الأعاصير على سحب الرطوبة بعيداً عن القرن الإفريقي في هذه الفترة(حيث ترتفع درجات حرارة المياه فوق المحيط الهندي) و في الوقت نفسه تكرر ظاهرة "النينا". في كينيا سجلت درجات الحرارة في عام 2012 أعلى معدل منذ 13 سنة مما أقتضى أن تتخذ الحكومة ما يلزم لتأمين المياه و توفيرها لكل من البشر و الحيوانات. و واجهت جيبوتي نقصا حاداً في المياه لدرجة جعلت واحد من 8 أفراد في حاجة إلى المعونة في 2011[2]. في المقابل من المتوقع زيادة تساقط الأمطار في شرق أفريقيا

[1] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , OP.Cit., P .65.

[2] هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر،ص 47.

و لكن نتيجة لذلك سيزيد معها انتشار النواقل الوبائية مثل الملاريا و حمى الضنك التي قد تصبح أكثر حدة مما سبق.

2- الجفاف:

يتأثر القرن الأفريقي بالجفاف والفيضانات، خاصة في مناطق جنوب إثيوبيا وجنوب الصومال وشرق كينيا. تعتبر الأمطار العامل المناخي الأكثر أهمية بالنسبة للعديد من بلدان القرن الأفريقي ،فالتقلب السنوي في سقوط الأمطار له تأثير كبير على الاقتصاديات الوطنية في المنطقة. فقد شهدت منطقة القرن الأفريقي خلال الألفية الماضية فترات طويلة من الجفاف ثم تلتها فترات من الفيضانات (بالتناوب)، و تعتبر هذه أحد الأسباب الدافعة إلى إنعدام الأمن الغذائي. في عام 2003 ، بلغت احتياجات إثيوبيا من المعونة الغذائية حوالي 1.34 مليون طن أي أكثر من نصف ذلك لتلبية الاحتياجات شرق أفريقيا [1].يمكن تعليل حدوث الجفاف بتعدي الإنسان على الطبيعة، وذلك نتيجة لإزالته الغابات والنباتات الطبيعية (التصحُّر)، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج، ومن ثم قلة الرطوبة في الجو، وينجم عن ذلك ازدياد تبخُّر مياه المطر،إضافة إلى أن الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من الانجراف يؤدي الرعي الجائر إلى إزالته وتعرية التربة[2]. الخطر الطبيعي الرئيسي الذي يؤثر في منطقة القرن الأفريقي هو الجفاف فهناك أجزاء كبيرة من المنطقة قاحلة أو شبه قاحلة .كما أن منسوب الأمطار متدن ومتقلّب وموزع بشكل غير متساوي. وعلى الرغم من تعاقب دورات الجفاف والفيضانات في السابق، فهناك أدلة تشير إلى أن المناخ يتجه إلى مزيد من التقلب وأن الظواهر المناخية تزداد قسوة.

و من الأسباب الرئيسية لحدوث الجفاف في القرن الأفريقي هي ظاهرة النينا و التي تشكل بآثارها عاملاً مساعداً في قلة الأمطار في القرن الإفريقي مما يؤدي إلى الجفاف في المنطقة . تحدث ظاهرة النينا عندما يبرد سطح الجزء الأوسط والشرقي من المحيط الهادي- أكبر مسطح مائي في العالم- و يمتد تأثيرها المناخي إلى مناطق أخرى من العالم ، و بفعل نشاط الأعاصير الحادث فوق المحيط الهندي تُسحب الرطوبة بعيدا عن منطقة القرن الأفريقي، وقد سجلت ظاهرة النينا أشد قوة لها على الإطلاق في عامي 2010-2011 مما جعل أجزاء من القرن الأفريقي تواجه أشد فترة جفاف لها منذ ستين عاما[3].

[1] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , OP.Cit., P .64.

[2] باسم مسلماني، " المجاعة في الصومال و صراع الداخل و الخارج"، قراءات أفريقية، العدد 10، أكتوبر/ديسمبر 2011، ص17.

[3] عبد الجليل زيد المرهون، "حتى لا ننسى أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/18، http://www.alriyadh.com/718752

3-إزالة الغابات:

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من خمس الأراضي في منطقة القرن الأفريقي تغطيها الغابات. و توفر الغابات في المنطقة تشكيلة واسعة و قيمة للغاية من الخدمات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. و تعتبر إزالة الغابات العامل الرئيسي الذي ساهم في تدهور المناخ. في الفترة ما بين 2000 و 2005 انخفض الغطاء الحرجي في منطقة القرن الأفريقي بنحو 1% سنويا[1].

تؤدي العواقب السلبية لإزالة الغابات وتدهورها إلى التقلص هائل في الغابات يمكن أن يكون لها آثار مدمرة على رفاه النظم الإيكولوجية و البشر.حيث توفر الغابات موئلا للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية. تدمير موائل الغابات لأغراض زراعية، و احتياجات الطاقة و التجارة تعد واحدة من التهديدات الرئيسية للغطاء النباتي و التنوع البيولوجي في منطقة القرن الأفريقي. إزالة الغابات يمكن أن تساهم في تغير المناخ عن طريق تغيير أنماط سقوط الأمطار،و يمكن أن تؤدي إلى انجراف التربة و التصحر. العديد من المناطق في القرن الأفريقي تأثرت بسبب إزالة الغابات، مثل عفار**Afar** (إثيوبيا) وأجزاء من الصومال أصبحت المناطق جرداء لا تصلح للعيش (لكل من البشر والحيوانات). مثال آخر هو الغابة ماو **Mau** [2].

الجدول رقم(08): تغير الغطاء الغابي في دول القرن الأفريقي في الفترة ما بين 2000-2005

	الغطاء الغابي (2005)		معدل التغير السنوي للغابات (2000-2005)		إجمالي مساحة الأراضي
	(1000 هكتار)	(٪)	(1000 هكتار)	(٪)	(1000 هكتار)
جيبوتي	6	0.2	0	0	2318
إريتريا	1554	15.4	4-	0.3 -	10100
إثيوبيا	13000	11.9	141-	1.1-	100000
كينيا	3522	6.2	12-	0.3 -	56914
الصومال	7131	11.4	77-	1-	62734
السودان	67546	28,4	589-	0,8-	237600
أوغندا	3627	18.4	86-	2.2-	19710
مجموع	96386	19.7	909-	0.94-	489376

Source: Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.48.

[1] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.48.
[2] Ibid ,PP.48-46.

ينخفض معدل التشجير في القرن الأفريقي بالمقارنة مع إزالة الغابات، حيث تعتمد الأسر الفقيرة على المنتجات الغابية من خلال بيع الفحم ، فحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فإن سكان الريف في جيبوتي يعتمدون على 15 % من دخولهم على بيع الفحم لأن الحصول على الكهرباء منخفض جدا، ولكن في المقابل يؤدي هذا الأمر إلى مشكلة بيئية حادة .على سبيل المثال فقد فقدت إثيوبيا في المتوسط حوالي 140900هكتار من الغابات سنويا .أي خسرت ما نسبته 18.6٪ من غاباتها بين عامي 1990 و2010، وهذه النسبة مرتفعة قد تؤدي إلى تحويل البلاد إلى أرض قاحلة[1].يعتمد معظم شعوب دول القرن الأفريقي على الطاقة الحيوية القائمة على الحطب كوقود رئيسي ، و تشير التقديرات أن ما يقارب 90% من إجمالي الطاقة الإستهلاكية في القرن الأفريقي هي من الطاقة الحيوية مع تقديرات متفاوتة 70 % في كينيا إلى 95% في أوغندا[2] ، و هو الأمر الذي يمثل تهديدا حقيقيا لغابات مما زاد من إنبعاث غازات أكسيد الكربون.

5-التلوث:

غالبا ما تتركز المشاكل الناجمة عن التلوث منطقة القرن الأفريقي على الإدارة السيئة للنفايات، في المناطق الحضرية بسبب كل من الضغط السكاني عالي والأنشطة الاقتصادية. أدى تلوث الأنهار الرئيسية في المنطقة إلى انخفاض في إجمالي في التنوع البيولوجي. من أهم الأنهار التي تعرضت إلى تلوث نذكر على سبيل المثال نهر نيروبي و نوجرو**Njoro** في كينيا، نهر أكاكي **Akaki** و موجو **Mojo** في أثيوبيا، و نهر **Wabishebele** في الصومال و نهر النيل الأبيض في السودان[3]. تعاني السودان أيضا من مشكلة التلوث بسبب رمي المخلفات الصناعية في الأنهار و البحيرات، بإضافة إلى قرب المياه العذبة من البحيرات مما أدى إلى أن تتداخل المياه المالحة معها و هو الشيء الذي أدى إلى تملح المياه الجوفية مع صعوبة إستخذامها للشرب أو الزراعة أو الصناعة إلا بعد تحليلها[4].

يعد نهر النيل مصدر المياه والحياة لأغلب دول القرن الأفريقي التي تتشارك فيه من المنبع إلى المصب، خاصة أن منسوب المياه في هذا الحوض يتسم بالتذبذب وعدم الانتظام. وتتسبب الملوثات في أضرار طويلة الأمد وبالغة الخطورة بالنسبة للنبات والإنسان والحيوان على السواء، ويعد تسرب المياه

[1] Habtamu Alem Terefe, ‘’People in Crises: Tackling the Root Causes of Famine in the Horn of Africa’’, Discussion paper, Norwegian Agricultural Economics Research Institute , N° :1, March 2012 , P .7, ,Accessed :18/04/2014 , http://www.nilf.no/publikasjoner/Discussion_Papers/2012/dp_2012_1.pdf .

[2] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.40.

[3] Ibid, P.55.

[4] رندا عطية سليمان، " المياه وقود حروب المستقبل"، قراءات أفريقية ،العدد 2،سبتمبر 2005،ص ص64-64.

الملوثة والملوثات الكيماوية المسرطنة إلى الأنهار من أهمها. وأهم مصادر التلوث في حوض النيل؛ التلوث الصناعي، والزراعي، وتلوث المياه بمياه الصرف الصحي، ولذا أكدت الأبحاث ضرورة أن تتشارك دول الحوض في سن القوانين من أجل المحافظة على حوض النيل ونظامه الايكولوجي.

6-إستنزاف الموارد المائية:

تواجه معظم بلدان القرن الأفريقي تزايدا كبيرا في نقص المياه والطاقة الذي قد يؤدي إلى بروز اضطرابات اقتصادية خطيرة ليس فقط في القطاعات الفلاحية والرعوية ولكن أيضا في قطاعات أخرى من الاقتصاد. أزمة المياه و الطاقة لا يقتصر على دولة معينة في القرن الأفريقي.فقد واجهت كينيا وإثيوبيا،و اريتريا ،والصومال والسودان وحتى أجزاء من أوغندا أيضا مشاكل حادة جراء الجفاف أدى إلى تدهور الموارد المائية . في 2009، ذكرت بعض الصحف الكينية أن بحيرة **Kamnarok** في الوادي المتصدع بكينيا قد جفت نتيجة للجفاف، وقد أدى ذلك إلى فقدان بعض الحيوانات من بينها التماسيح بنحو 10000 التمساح. كذلك جفت بعض المواقع إلى حد كبير في بحيرة ناكورو **Nakuru** الوطنية و بحيرة نيفاشا **Naivasha** . وقد أثرت أزمة المياه في توليد الطاقة الكهربائية على نهر تانا في كينيا، فقد تسبب انخفاض مستويات المياه في السدود الخاصة بالنهر إلى انقطاع التيار الكهربائي. خلال نفس الفترة شهدت إثيوبيا جفاف بحيرة **Haramaya** في منطقة أوروميا **Oromiya** [1]. في ظل الظروف العادية يتمتع سكان إثيوبيا بالحصول على مياه الشرب الآمنة بنسبة تقل عن 20 %. في واجير **Wajir** في كينيا يقومون الرعاة بالسفر بمتوسط مسافة 25 كم للوصول إلى المياه، بينما في توركانا **Turkana** بكينيا، تضطر النساء إلى حفر أكثر من 6 متر داخل مجاري الأنهار الجافة للعثور على المياه[2].

7-خسارة التنوع البيولوجي:

تمثل خسارة التنوع البيولوجي تحصيل حاصل لإزالة الغابات و الإجهاد البيئي، و الرعي الجائر بإضافة إلى الجفاف وتغير المناخ.و تشهد الأرصدة السمكية في القرن الأفريقي إنخفاضا واسعا نتيجة الصيد الجائر غير القانوني الممارس في خليج عدن و المحيط الهندي من قبل الأساطيل الأوروبية

[1] Kidane Mengisteab,''Environmental Degradation in the Greater Horn of Africa: Some Impacts and Future Implications'', in: Ulf Johansson Dahre, Horn of Africa and Peace: The Role of the Environment, Somalia International Rehabilitation Centre and Lund Horn of Africa Forum, Department of Economic History , Lund University, 2010, P.82 , Accessed :06/05/2014, http://www.sirclund.se/Conf2009.pdf .

[2] African Ministerial Conference on the Environment, Drought in the Horn of Africa: challenges, opportunities and responses,Accessed :29/03/2014 , http://www.unep.org/roa/amcen/Amcen_Events/4th_ss/Docs/AMCEN-SS-IV-EG-4.pdf .

و الأمريكية و الأسيوية، كذلك الصيد الجائر الممارس من قبل الصيادين في أوغندا و كينيا في بحيرة فكتوريا.

8-تدهور الأراضي و التصحر:

تدهور الأراضي هي واحدة من أكثر قضايا بيئية التي تهدد المنطقة. يشير إلى فقدان وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة ،وفقدان قدرتها على توفير السلع أو الخدمات. 65٪ من الأراضي في منطقة القرن الأفريقي يمكن وصفها بأنها " الأراضي الجافة"[1]. مظاهر التصحر تشمل تملح التربة، تأكل التربة بفعل الفيضانات و الرياح. و يرتبط تدهور الأراضي ارتباطا وثيقا بإزالة الغابات وتدهورها.و هي واحدة من أكثر قضايا البيئية الخطيرة التي تهدد المنطقة.يؤدي فقدان وتدهور الأراضي إلى انخفاض إنتاجية الأراضي وفقدان قدرتها على توفير السلع أو الخدمات.في الصومال أدى الإفراط في الرعي إلى تدني خصوبة المراعي و التي تمثل ما يقارب نحو 70% من المساحة الإجمالية للصومال[2].

خريطة رقم (5):أهم المناطق التي تعاني من تدهور في الأراضي في القرن الأفريقي

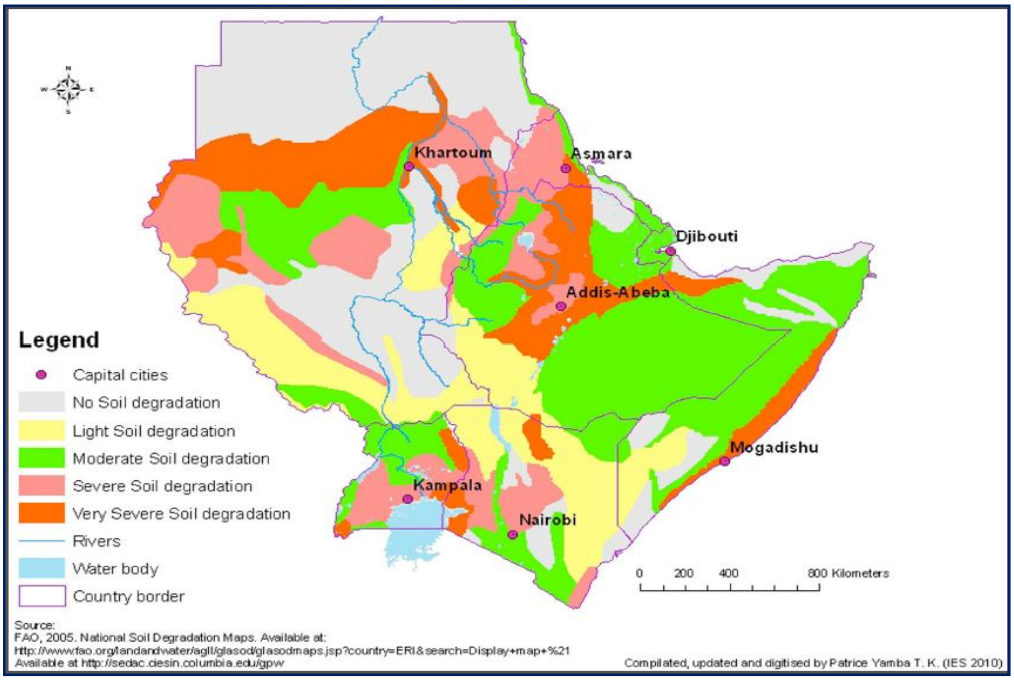

Source : Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.51.

[1] Ibid, P.52.

[2] United Nations Environment Programme, Africa: Atlas of Our Changing Environment, Division of Early Warning and Assessment (DEWA) and United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi , Kenya, 2008 , P.297.

المبحث الثاني:انعكاسات التهديدات البيئة على الأمن الإنساني في دول القرن الإفريقي

تشهد دول القرن الأفريقي في ظل التهديدات البيئية (خاصة منها تغير المناخ و الجفاف و التدهور البيئي...الخ) مظاهر سلبية على كل من القطاعات الإقتصادية و المجتمعية و السياسية مما أدى إلى تهديد الأمن الإنساني في المنطقة.

المطلب الأول: الأوضاع الإقتصادية والأزمات الغذائية و تداعياتها على الأمن الإنساني في القرن الإفريقي

الفرع الأول:الأوضاع الإقتصادية

بلا شك أن التهديدات البيئية قد خلفت آثارا سلبية على الاقتصاد في منطقة القرن الإفريقي خاصة في القطاع الزراعة و الرعي و تربية الماشية ،كما أجبرت الحكومات المنطقة على توجيه جزء من مواردها المحدودة لمواجهة آثار هذه التهديدات.

تعرضت العديد من دول القرن الأفريقي للتدهور الاقتصادي جراء موجات الجفاف المتكررة فمثلا في إثيوبيا قدرت خسائر الدخل القومي بـــ130 مليون دولار سنويا بسبب الجذب و الجفاف ، و في أوغندا انخفضت إنتاجية الأرض بسبب تزايد الأراضي القاحلة مما هدد بحدوث فوضى في اقتصاد البلاد و ازدياد الفقر.في كينيا أدى جفاف السنوات العشر في الفترة من 1991 إلى 2001 إلى خسائر اقتصادية قدرت بـــ 2,5 مليار دولار و هي خسائر ضخمة إذا قورنت بالناتج القومي الإجمالي للدولة، وقد كان بإمكان استثمار تلك الأموال في بناء المدارس و المستشفيات[1].و يمثل الجدول التالي أهمية القطاع الزراعي للدول القرن الأفريقي.

جدول رقم (09):أهمية قطاع الزراعة و الرعي في القرن الأفريقي .

	Land area	Share of land area				Arable land	
	total	agricultural	permanent crops	arable	pasture	hectares per person	growth (p.a.)
	million ha	%	%	%	%	ha/person	%
	2009	2009	2009	2009	2009	2009	1970-2009
Djibouti	2.3	73.4		0.1	73.3	0.0	−2.5
Eritrea	10.1	75.2	0.0	6.8	68.3	0.1	
Ethiopia	100.0	35.0	1.0	13.9	20.0	0.2	
Kenya	56.9	48.1	1.1	9.5	37.4	0.1	−2.1
Somalia	62.7	70.2	0.0	1.6	68.5	0.1	−2.2
Sudan (former)	237.6	57.5	0.1	8.5	49.0	0.6	−1.4
Uganda	20.0	69.9	11.3	33.0	25.6	0.2	−1.7

Source : Food and Agriculture Organization of The United Nations, FAO Statistical Yearbook 2012 Africa, OP.Cit., P.34.

[1] محمد الزواي، " الجفاف في أفريقيا .. القنبلة الموقوتة"، قراءات أفريقية، العدد 3، ديسمبر 2008،ص ص 105-106.

يعتمد سكان القرن الأفريقي في كسب سبل عيشهم على الزراعة البعلية والرعي، حيث توظف الزراعة نحو 80% من السكان في إثيوبيا وإريتريا والسودان، و 75% من السكان في كينيا ، و 65 % من السكان في الصومال. في أوغندا يستخدم حوالي 63% من مجموع الأراضي للأنشطة الزراعية و تساهم الزراعة بـــ 39% من إجمالي الناتج المحلي. في المقابل يواجه هذا القطاع تحديات عديدة من بينها الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات المرتبطة بالمناخ . مما يتسبب في خسائر هائلة على المجتمع الزراعي والرعوي، بحيث أنه من المتوقع أن يكون من بين الضحايا الرئيسية لتغير المناخ حوالي 25 مليون نسمة من الرعاة الذين يعيشون في منطقة القرن الأفريقي[1].

يمثل فقدان الأصول الرئيسية من الثروة الحيوانية في القرن الأفريقي تهديدا حقيقيا للأمن الإقتصادي لغالبية الساحقة من سكان المنطقة. أثناء جفاف 2011 شهدت المناطق الشمالية الشرقية في كينيا انخفاضا في تساقط الأمطار من 10-50% مما أدى إلى نقص موارد الرعي و أراضي المراعـــي و تدهور صحة المواشي، و حسب مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة فإن الجفاف تسبب في نفوق حوالي 60 % من الماشية في أثيوبيا، أما في جيبوتي فقد إنخفضت الثروة الحيوانية خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى 50% [2].في 2002 تسببت ندرة المياه في الصومال إلى خسائر في الثروة الحيوانية قدرت بـــ40% من الماشية و من 10-15% من الماعز و الخراف حسب ما صدر عن منظمة الفاو[3].

كذلك يشهد قطاع السياحة في القرن الأفريقي تراجعا كبيرا في العائدات ،خاصة قطاع السياحة البيئية بسبب تغير المناخ و زيادة إحترار المنطقة و جفافها مما أدى إلى تدهور المناظر الطبيعية الجاذبة للسياح و أكبر مثال على ذلك ذوبان جبل كلمنجارو و جبل كينيا الذي أثر بشدة على السياحة الجبلية بالمنطقة[4].

تضررت إقتصاديات دول القرن الأفريقي أثناء الأزمة الغذائية لعام 2011 ، حيث شهدت المنطقة ارتفعا هائلا في أسعار المواد الغذائية و أسعار الوقود بشكل غير عادي ،و شهدت الأسعار من جوان 2010 إلى جوان 2011 ارتفاعا هائلا قدرت الزيادة في الصومال بنسبة 240%، و 100% في

[1] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,PP.38-96.
[2] Habtamu Alem Terefe, Op.Cit. ,P.5 .
[3] United Nations Environment Programme, Africa: Atlas of Our Changing Environment,OP.Cit.,P .297.
[4] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,PP.96 -97.

إثيوبيا، و 51 % في كينيا، أما أسعار الوقود فبلغت نسبة الزيادة بـــ 45 % في الصومال، و 30 % في كينيا[1]. و توضح الأشكال التالية مدى إرتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض دول القرن الأفريقي.

شكل رقم (04):أسعار الذرة و السرغوم ، مقديشو في الفترة ما بين جوان 2009-جوان 2011

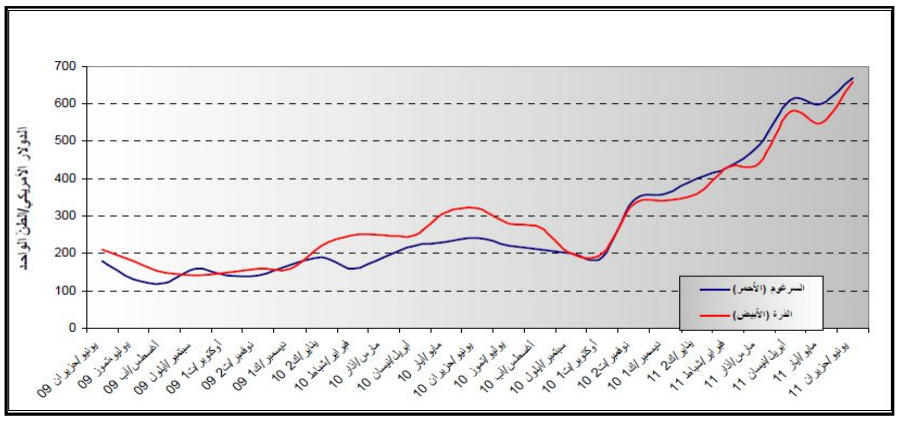

المصدر:- - -،" إنعدام الأمن الغذائي المتصل بالجفاف:التركيز على القرن الأفريقي"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/11، http://www.fao.org/crisis/28420-04f868b8a7620a1ffd64b931eb5d6f7b4.pdf

شكل رقم (05):أسعار القمح و الذرة ، أديس بابا في الفترة ما بين جويلية1999-جويلية 2011

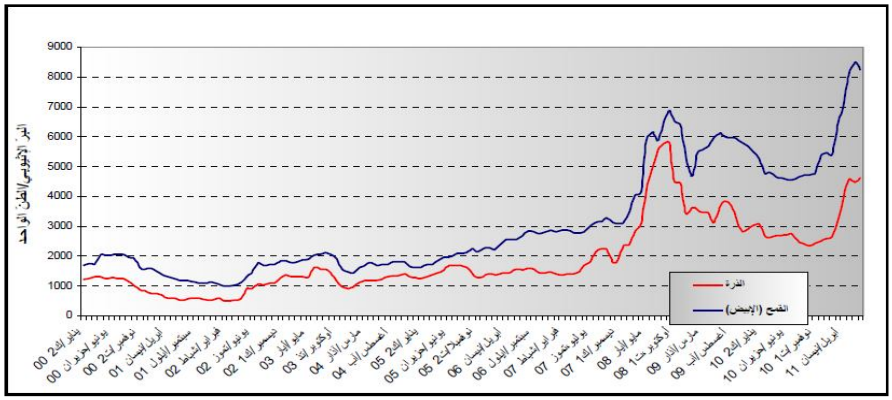

المصدر:نفس المرجع.

بناءا على ما ذكر سابقا فإن الواقع الإقتصادي لدول القرن الأفريقي قد مر بمرحلة من التراجع والتدهور جراء التهديدات البيئية و التي على رأسها الجفاف و تغير المناخ، حيث تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير مما أدى إلى تراجع الدخل القومي للدول المنطقة وعرقلة دفع عجلة التنمية المستدامة .

[1] Rhoda Margesson and others , Horn of Africa Region: The Humanitarian Crisis and International Response, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, January 2012,P.7.

الفرع الثاني:الأزمات الغذائية في منطقة القرن الأفريقي

تعد منطقة القرن الأفريقي من أكثر مناطق العالم تأثراً بانعدام الأمن الغذائي .حيث يعاني في المنطقة ككل، أكثر من 40 في المائة من السكان من نقص التغذية، و في إريتريا والصومال ترتفع هذه النسبة إلى 70 في المائة. و يعد كل من الجفاف و التصحر و تغير المناخ من أكثر التهديدات البيئية التي أثرت بشكل كبير على الأمن الغذائي في المنطقة ، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل من بينها التباين الواضح في مناخ دول القرن الإفريقي والذي يتدرج من المناخ الاستوائي إلي المناخ الصحراوي ، وهذا يؤثر بدوره على إنتاج الغذاء. بإضافة إلى أن معظم الأراضي في المنطقة تتدرج من الأراضي شبه القاحلة إلى القاحلة و التي تعتبر أكثر حساسية اتجاه أي الإجهاد البيئي مثل الزراعة البعلية المعتمدة على تساقط الأمطار،والرعي الجائر،و كل الأساليب غير المستدامة التي تؤدي إلى التدهور الشديد للأراضي الزراعية.

أفادت منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي يتعرض للتدهور جراء انخفاض معدلات الأمطار مما أدى إلى اعتماد حوالي 20 مليون شخص على المعونات الغذائية و يتوزعون بين المزارعين و الرعاة و سكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المحدود. شهدت منطقة القرن الأفريقي في الفترة ما بين 1970 و 2000 أكثر من 42 مجاعة (في كل عقد تقريبا تحدث مجاعة أو أزمة غذائية)،و هو ما أثر على أكثر من 109 مليون شخص و ذلك بسبب التغيرات المناخية و نمو السكاني الهائل الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة دول المنطقة على مواجهة الجفاف و الأزمات الغذائية. في عام 1992 وقعت أسوأ موجة جفاف في الصومال، حيث قدر عدد من قضوا نحبهم بسببها بأكثر من 300 ألف نسمة، وقد خيَّم الجوع آنذاك على أجزاء واسعة من البلاد، وهي الموجة التي جاءت على إثرها قوات أمريكية وأممية في ديسمبر من العام نفسه بموجب قرار دولي من أجل حماية الإغاثة وتأمين وصولها للمتضررين[1].

بين عامي 2000 و2006 شهد القرن الإفريقي أربع موجات جفاف، كما ضربت هذه الموجات كينيا والصومال وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان . وهددت موجة الجفاف عام 2006 شمال كينيا وجنوب إثيوبيا و الصومال. ويرى الخبراء أن هذه التأثيرات تستلزم جهوداً للتكيف يصعب تحملها من قبل السكان الذين تقل لديهم إمكانات الحصول على الموارد أو المدخرات الضرورية. و في ظل الأزمة الغذائية في

[1] باسم مسلماني، المرجع السابق الذكر،ص ص15-16.

المنطقة تتسبب تحركات السكان هربا من مناطق الجوع في الصومال إلى جر الدول المجاورة معها إلى المجاعة مثل ما حدث مع كينيا إثر تدفق ربع سكان الصومال في جهة الشرق[1].

جدول رقم(10):أهم الأزمات الغذائية التي شهدتها دول القرن الأفريقي

تاريخ الأزمة	الدول المتضررة
1958	**مجاعة في تيغري Tigray في إثيوبيا.**
1964	**مجاعة في الصومال نتيجة للجفاف و أطلق عليه "عام جفاف المكرونة" نسبة إلى المكرونة التي كانت توزع على المتضررين.**
1973-1972	**مجاعة في إثيوبيا. بسبب الجفاف في جميع أنحاء القرن الأفريقي والصراع في الصومال .تأثر بالجفاف حوالي 13.3 مليون شخص و راح ضحيتها 200 ألف شخص.**
1974	**جفاف في الصومال عرف محليا بإسم " الجفاف الطويل الأمد".**
1985-1984	**مجاعة في أثيوبيا ؛ و تعتبر المجاعة الأكثر شهرة في إثيوبيا في عام 1984 لأنها حدثت أثناء الحرب الأهلية والنزاع مع إريتريا المجاورة.**
1992-1991	**مجاعة في الصومال؛ بسبب الجفاف وبداية الحرب الأهلية ، تأثرت بشدة قدرة المناطق الزراعية .قدر عدد من قضوا نحبهم بحوالي 300 ألف شخص ، وتشريد 2 مليون نسمة .**
1997	**مجاعة في السودان؛ نتيجة للجفاف و النزاعات في جنوب السودان .**
2000-1998	**مجاعة في أثيوبيا ؛نتيجة للجفاف والحرب مع إريتريا . حوالي 6 ملايين نسمة تأثروا بالأزمة، و خلفت حوالي 5000 حالة وفاة.**
2003	**أزمة غذاء إنسانية في منطقة دارفور تسببت فيها موجة الجفاف وضعف المحاصيل وغياب الأمن .**
2006	**الأزمة غذائية في القرن الأفريقي؛ حوالي 6 ملايين نسمة احتاجوا إلى المساعدات الإنسانية اللازمة . و قدمت الجهات المانحة نحو 500 مليون دولار استجابة لنداء الأمم المتحدة.**
2008	**الأزمة الغذائية في القرن الأفريقي؛ حدثت نتيجة لموجة الجفاف، فضلا عن الصراع في الصومال وإقليم أوغادين من إثيوبيا .أكثر من 16 مليون شخص تضرروا في منطقة القرن الأفريقي .قدم المانحون أكثر من 2 مليار دولار لتخفيف أزمة في كل من إثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي.**
2009	**أزمة غذائية في كينيا.**
2011-2010	**الأزمة الغذائية في القرن الأفريقي؛ضرب الجفاف جميع أنحاء القرن الأفريقي و صعد الصراع في الصومال من الوضع الإنساني في المنطقة .تأثر أكثر من 12 مليون شخص جراء الأزمة.**

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على معطيات متعددة المصادر.

[1] تهاني عثمان، "المجاعة في القرن الإفريقي.. خوف و تطمينات و معالجات"، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/29، http://www.sudaress.com/alsahafa/32124.

عانى في الصومال حوالي4 ملايين نسمة نقصا حادا في الغذاء، وصل لحد المجاعة في سبتمبر 2011، وموت عشرات الآلاف من الأشخاص نصفهم من الأطفال ، و في أثيوبيا كان هناك ما يقارب 4,5 ملايين نسمة كانوا في حاجة شديدة إلى المساعدات و ذلك بسبب نقص الأمطار و الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء . و لم يختلف الوضع كثيرا في كينيا مما أدى إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

و تعتبر سنة 2012 إحدى سنوات الجفاف و المجاعات التي أثرت بدورها على 12 مليون نسمة في القرن الأفريقي، لذلك كانت هناك دعوات لكل من الحكومات و الهيئات غير الحكومية إلى ضرورة مواجهة خطر الأزمات الغذائية و الجفاف الضارب بالمنطقة التي أصبحت تهدد الأمن الغذائي في المنطقة ككل[1]. وطبقًا لبعض التقارير الدولية، فإن عشرات الآلاف من أطفال الصومال قد لقوا حتفهم جوعًا عام 2011، و عانى 640 ألف طفل من سوء التغذية, و طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حينها بضرورة توفير نحو 1.5 مليار دولار لمواجهة مخاطر المجاعة في القرن الإفريقي[2]. يوضح الجدول التالي أهم المناطق المتضررة في القرن الأفريقي من جراء الجفاف و إنعدام الأمن الغذائي في عام 2009.

جدول رقم(11): آثار إنعدام الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي

البلد	المتضررون من إنعدام الأمن الغذائي 2009		أكثر المناطق تضررا	فئة المجتمعات الضعيفة
	عدد الأشخاص	عدد السكان %		
جبوتي	150000	%20	المنطقة الشمالية الغربية و الشرقية ،مدينة جيبوتي	الرعاة، الفقراء في المناطق الحضرية، اللاجئين
أرتيريا	2 مليون نسمة	%35	مناطق غاش بركة Gash baraka ،أنسابا Anseba.	المزارعون، النساء، الفقراء في المناطق الحضرية
إثيوبيا	6,2 مليون نسمة	%71	الأراضي المنخفضة من أورميا، المنطقة الصومالية، تيغري Tigray ، أمهرة، العفر Afar.	المزارعون، الرعاة، اللاجئون، الفقراء في المناطق الحضرية
كينيا	3,8 مليون نسمة	%10	Marsabit مارسابيت ، إسيلوIsiolo ، سامبورو Samburu, ، مناطق نهر تانا ،مونجي Mwingi، و مناطق كيتوي Kitui.	المزارعون، الرعاة، اللاجئون، الفقراء في المناطق الحضرية
الصومال	3,6 مليون نسمة	%37	وسط و جنوب	المتشردين داخليا، الرعاة
السودان	5,9 مليون نسمة	%14	دارفور،وسط و شرق مناطق كسالا و Kassala ، و ريدسا Red Sea	المتشردين داخليا، اللاجئين،و الرعاة
أوغندا	1,34 مليون نسمة	%4	ليم كارمُجَ Karamoja، غرب النيل، جنوب غرب.	الرعاة ، اللاجئين،و النازحين داخليا

Source: Eric Van de Giessen, Op.Cit.,P.66.

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر، ص 45.

[2] باسم مسلماني، المرجع السابق الذكر، ص18.

توضح الخريطة الموالية وضع الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي في أسوأ أزمة غذائية عانت منها المنطقة منذ 60 سنة.

خريطة رقم(06):وضع الأمن الغذائي في القرن الأفريقي في أوت 2012

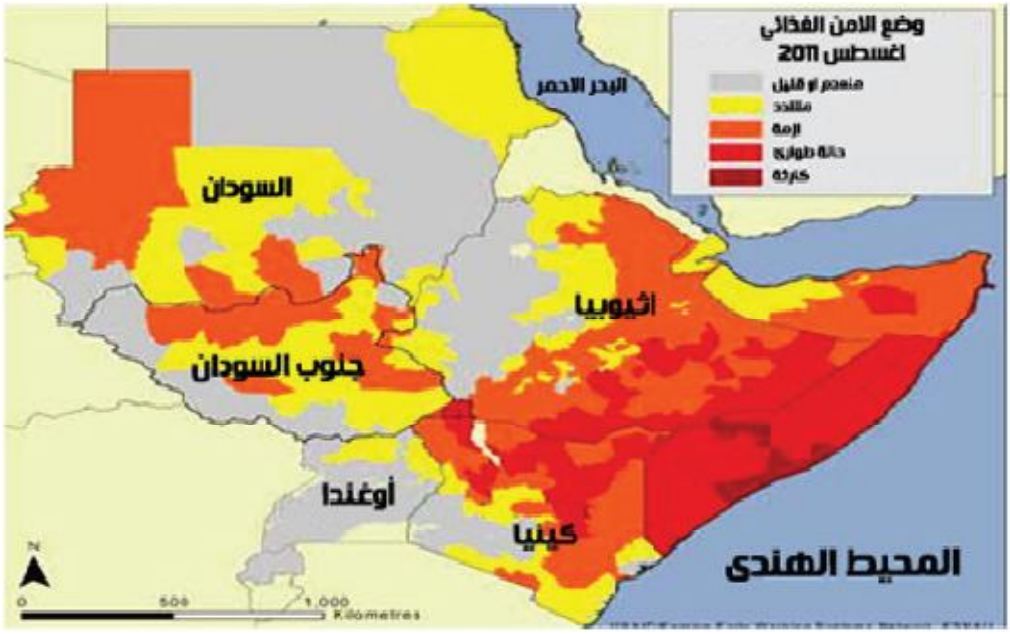

المصدر:هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر،ص 46.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية و السياسية للتهديدات البيئية على الأمن الإنساني في القرن الأفريقي

الفرع الأول: الإنعكاسات الإجتماعية

قبل الولوج إلى إبراز مدى تأثر الأوضاع الإجتماعية بالتهديدات البيئية في القرن الأفريقي لابد من تبيين مساهمة النمو السكاني الهائل والسريع في التدهور البيئي ، حيث تضاعف عدد السكان في المنطقة منذ أوئل 1960، الأمر الذي أدى إلى الضغط أكثر على الموارد الطبيعية، و تفاقم الوضع في المنطقة أكثر خاصة من ناحية زيادة الإستغلال غير المستدام للأراضي الزراعية، و الرعي الجائر، والإجهاد البيئي. و يعد معدل السنوي للنمو السكاني في القرن الأفريقي من أعلى المعدلات في العالم، فقد تضاعف العدد عما كان عليه في 1974،و قدر عدد سكان القرن الأفريقي بـــ 160 مليون نسمة عام 2006 و وصل إلى 218 مليون نسمة تقريبا عام 2010 بمتوسط نمو بلغ 2,6% .و يعاني حوالي 70مليون نسمة نقصا حادا في الغذاء. و ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر المدقع في كل من أثيوبيا (72%) و الصومال(66%)، كما يلاحظ تدني متوسط نصيب الفرد عن الناتج المحلي

الإجمالي لكل دول المنطقة، فهناك ما يقرب من نصف الدول القرن لا يتعدى هذا المؤشر فيها 369 دولار[1]. يوضح الجدول التالي مدى انخفاض متوسط دخل الفرد في دول القرن الأفريقي.

جدول رقم(12): مؤشرات اقتصادية و اجتماعية لدول القرن الأفريقي

الدولة	تعداد السكان لعام 2010 (نسمة)	معدل نمو السكان من 2000-2010 %	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع %
جيبوتي	879000	2.0	% 12,5
أرتيريا	5224000	3,7	-
إثيوبيا	84976000	2,4	%72,3
كينيا	4086300	2,6	%19,8
الصومال	9359000	2,3	%65,7
السودان	43192000	2,5	-
أوغندا	33769000	3,3	% 39,7

المصدر: هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر،ص 45.

من الانعكاسات الإجتماعية للتحديات البيئية على الأمن الإنساني في دول القرن الأفريقي النزوح و الهجرات البيئية بسبب تغير المناخ و الجفاف، و تدهور الوضع الصحي للشعوب دول المنطقة.

أولا- النزوح و الهجرات البشرية:

يعد تدهور الأوضاع الإجتماعية من انعكاسات التهديدات البيئية في منطقة القرن الأفريقي، و تشمل هذه الإنعكاسات تزايد عدد اللاجئين في المنطقة حيث يمثل النزوح الخيار الأمثل للتكيف مع ظروف التغيرات المناخية المتطرفة .يؤدي ثالوث الجفاف و التصحر و الفقر إلى المزيد من الصراعات و عدم الإستقرار في المنطقة و بالتالي المزيد من الهجرات البشرية إلى دول الجوار. قد تتسبب الهجرة القسرية أو الهجرة البيئة و النزوح بنتائج سلبية تهدد الأمن الإنساني على كل من المجتمع المستقبل للاجئين و مجتمع اللاجئين أنفسهم ، و تتمثل أهم المظاهر السلبية للنزوح و الهجرات البشرية في كل أشكال العنف الناشئة عن الجريمة و انتهاكات حقوق الإنسان، و التهديدات الموجه ضد الفئات المجتمعية الضعيفة مثل النساء و الأطفال، فأثناء النزوح يتم فقدان العديد من الأشخاص جراء الكوارث الطبيعية من فيضانات و موجات جفاف.

في نهاية 1991 قدر عدد ضحايا حرب الصومال بحوالي 20 ألف شخص و نحو 600 ألف لاجئ إلى الخارج و بضع المئات من الألوف نزحوا من مناطقهم إلى أماكن أخرى في الداخل بحثا عن الأمان، في هذه الفترة عرفت الصومال الجفاف و موجات من المجاعة هددت ما يقارب 4,5 مليون شخص و مليون طفل بالموت جراء نقص التغذية،و نفوذ نحو 40% من الماشية التي تشكل مصدر عيش

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر،ص 44.

الملايين من الناس،بالإضافة إلى عرقلة عمل المجتمع الزراعي الصومالي[1]. عادة يتنقل الرعاة في القرن الإفريقي من منطقة إلى أخرى بحثاً عن المرعى وكذلك بحثاً عن الماء لماشيتهم فهم يتنقلون مع ماشيتهم جراء موجات الجفاف، لذلك فإنه كلما حدث إجهاد مناخي – يتمثل في عدم سقوط الأمطار – يضطر الرعاة إلى الترحال بحثا عن مناطق الأمطار. ومع زيادة تكرار وحِدّة موجات الجفاف تعجز أراضي الرعاة عن توفير أسباب العيش مما يضطر الناس إلى الهجرة. و كنتيجة للجفاف اضطر العديد من الرعاة إلى بيع ماشيتهم بأسعار زهيدة و كانت أكثر المناطق تضررا بذلك جنوب شرق أثيوبيا و شمال كينيا، حيث تعد الفترة ما بين 2010 و 2011 أسوأ فترة جفاف مرّت بها المنطقة منذ 60 سنة[2].

شكل رقم(06):أسباب نزوح و الهجرات البشرية في القرن الأفريقي في الفترة (جويلية-ديسمبر 2011)

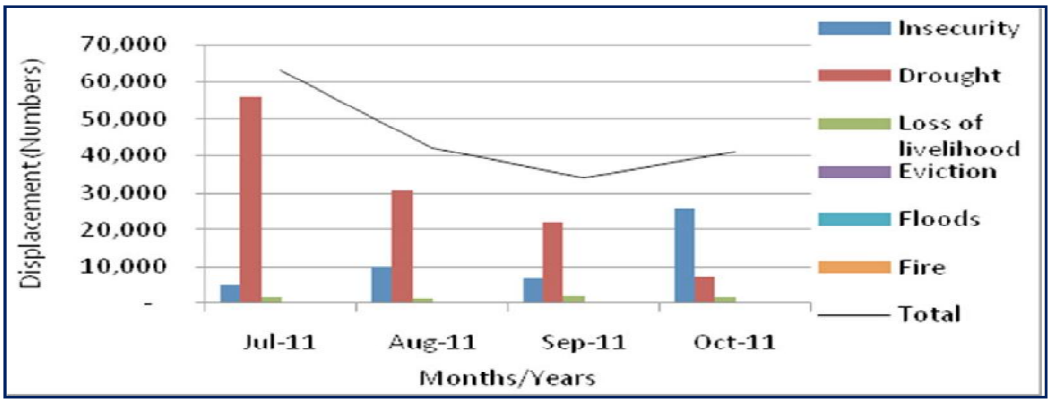

Source : Habtamu Alem Terefe, OP.Cit., P.3.

وفي شرق إفريقيا و دول القرن الأفريقي، نجد المواقع التي تؤوي اللاجئين – مثل داداب في شمال شرق كينيا و جيجيجا في شرق إثيوبيا -تتواجد في المناطق شبة القاحلة والشحيحة في المياه. وفي الأعوام الأخيرة، شهدت هذه المناطق تغيرات كبيرة في أنماطها المناخية، حيث تراجعت معدلات سقوط الأمطار وهو ما أدى إلى تباطؤ عملية إعادة امتلاء الطبقات المائية الجوفية بالمياه .وهذا بدوره يزيد من الحاجة لتحسين متابعة وحماية المياه الجوفية[3] . في مواجهة التوترات حول الموارد الطبيعية و إنعدام أمن نظم

[1] أنور قاسم الخضري، " أوضاع الصومال في القرن الأفريقي: و أثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر"، قراءات أفريقية، العدد 2، سبتمبر 2005، ص ص80-81.

[2] هويدا عبد العظيم عبد الهادي،المرجع السابق الذكر،ص 47.

[3] آيدان إيه كرونين و آخرون ، "المياه والتحديات الجديدة في المساعدات"، نشرة الهجرة القسرية:تغير المناخ و النزوح ،مركز دراسات اللاجئين، العدد 31،ديسمبر 2008، ص26.

الحيازة الأراضي ، يضطر الكثير من الناس إلى الهجرة على حد سواء إلى المناطق الحضرية و المناطق والريفية. يوجد في منطقة القرن الأفريقي حوالي 5 مليون من المشردين بشكل دائم، أجبروا على العيش في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. الحلقات مفرغة من الضغط على الموارد و الصراع والهجرة لها آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة[1].

ثانيا - التدهور الصحي:

يعد سوء التغذية و المجاعة من أكثر العوامل التي أدت إلى تدهور الأمن الصحي في منطقة القرن الأفريقي حيث إلى جانب الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تهديد حياة الأفراد بسبب سوء التغذية و المجاعة فإن هناك أسباب ثانوية لتهديد الأمن الصحي خاصة بين النازحين و اللاجئين و المتمثلة في تفشي الأمراض المعدية مثل الحصبة و الكوليرا و الأمراض المحمولة بالنواقل مثل الملاريا، حيث تشهد مخيمات اللاجئين إنعدام الخدمات الإجتماعية مثل سوء ظروف الصرف الصحي و قلة المياه الصالحة للشرب و ظروف معيشية مزدحمة في المخيمات[2].

و من آثار التهديدات البيئية على الأمن الصحي في منطقة القرن الأفريقي إرتفاع حالات الملاريا خاصة في الصومال و السودان و جيبوتي التي بلغت نحو 3 ملايين إصابة، و يتحمل السودان أعلى عبئ من حالات الملاريا حيث سجلت 2,5 مليون حالة و أكثر من 37 ألف (حوالي 37,707) حالة وفاة في عام 2006 ، و من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على التوزيع الجغرافي و كثافة انتقال الملاريا و ذلك بسبب سقوط الأمطار و الطروبة، و قد أظهرت دراسة أجريت في عام 2006 في شرق أفريقيا أن زيادة 3% في درجة الحرارة قد تؤدي إلى زيادة من 30-40 % في وفرة النواقل[3].

الفرع الثاني :الإنعكاسات السياسية

شهدت منطقة القرن الأفريقي واقع سياسي مرير فإلى جانب النزاعات و الصراعات الحدودية مابين الدول تشهد المنطقة مواجهة ارتفاع درجات الحرارة والجفاف المتزايد . المعرفة و القدرة على معالجة هذه المشاكل الكبرى غالبا ما تكون غير كافية فأغلبية بلدان المنطقة مشاركة في حرب أهلية

[1] Eric Van de Giessen, Op.Cit.,P.12.
[2] Rhoda Margesson and others, OP.Cit., P.9.
[3] مصطفى كمال طلبه و نجيب صعب، المرجع السابق الذكر،ص ص94-95.

أو تتعافى ببطء من حالة صراع . وهذه ما يسمى بالدول الهشة التي لا تكون قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية في الوقت المناسب.

من الخصائص المميزة لدول منطقة القرن الأفريقي هي أن منذ استقلالها تقريبا كل بلد تأثر بنزاع معين في المنطقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال عانت أوغندا من الحرب الأهلية عام 1997، و حرب بين إثيوبيا وإريتريا عام 1999 على المنطقة الحدودية المتنازع عليها، والحروب الأهلية في كل من الصومال والسودان (في جنوب السودان استمرت الحرب 37 سنوات). هذه الصراعات هي نتيجة لمجموعة معقدة ومترابطة من العوامل مثل سوء الإدارة وانعدام الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية من قبل الأفراد أو الجماعات العرقية، وسياسات الإقصاء والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر .بالإضافة إلى ذلك، لعب التدهور البيئي وندرة الموارد دورا هاما في دعم ودفع الصراعات في المنطقة[1].

أولا- هشاشة دول منطقة القرن الأفريقي:

هناك غياب الحكم الرشيد وآليات الرقابة الديمقراطية لضمان أن يتم إنفاق الأموال التي تهدف إلى التكيف مع المناخ و مواجهة التحديات البيئية بحكمة. فعلى سبيل المثال، أدى إستمرار الصراع في الصومال في ظل انهيار الدولة و السلطة المركزية إلى فقدان العديد من الأقاليم في الصومال القدرة على مواجهة الكوارث خاصة المجاعة جراء الجفاف. حيث لا تستطيع الحكومة الانتقالية في الصومال التعامل مع المحنة الإنسانية في المنطقة أو الحد من اتساع رقعة المجاعة. و اتهمت حركة شباب المجاهدين في الصومال بمسؤولية عرقلتها لعمل منظمات الإغاثة الإنسانية خاصة لبرنامج الغذاء العالمي أو منعها من التواجد في المناطق التي تسيطر عليها مما ساهم في تزايد معدلات المجاعة[2]. هذه الأوضاع أدت إلى المزيد من التعقيد في الأوضاع السياسية في الصومال خاصة في ظل تأزم الصراع بين الحكومة الصومالية و حركة شباب المجاهدين و الخلافات داخل الحكومة نفسها. وفي ظل عدم وجود حكومة مركزية، والحرب الأهلية المستعرة، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى تجاوزت عشرين عامًا، فانتهز

[1] Abdi Jama Ghedi, ''Sustainable Development-Peace Nexus in Horn of Africa: The Role of Multilateral Environmental Agreements (MEAs)?'' , in: Ulf Johansson Dahre, Horn of Africa and Peace: The Role of the Environment, Somalia International Rehabilitation Centre and Lund Horn of Africa Forum, Department of Economic History , Lund University,2010, PP.31-32, Accessed :06/05/2014, http://www.sirclund.se/Conf2009.pdf.

[2] أميرة محمد عبد الحليم ، " العودة إلى القرن الأفريقي : الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة في الصومال"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد186، أكتوبر 2001،ص 117.

بعض التجار هذه الحالة وقاموا بقطع الأشجار وإزالة الغابات بآلات المتطورة والسريعة، وانتعشت على إثر ذلك تجارة الفحم وتصديرها إلى الخليج لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة .هذه العوامل السابقة الذكر جعلت من الصومال صحراء قاحلة[1] ، و دولة هشة و فاشلة في إدارة أزماتها.

ثانيا-الصراع على الموارد الطبيعية في المنطقة:

ويعتبر تغير المناخ في العقود الأخيرة من أكثر الدوافع البيئية لظهور النزاعات، فقد حذّر **ريديوف مولفار K.Reidulf Molvaer** عام 1991 من أن تدهور الأراضي أصبح مصدرا للصراع بين المزارعين و الرعاة في القرن الأفريقي[2]. و تعد التهديدات الأمنية المتصلة بالموارد من أهم التحديات التي تواجه منطقة القرن الأفريقي، حيث يواجه الرعاة انخفاض كميات من المياه والمراعي لماشيتهم، و خصوصا خلال فترات الجفاف المدقع. يؤثر انعدام الأمن الغذائي الدوري على الملايين من الناس. غالبا ما يحدث الصراع على الموارد بين المجتمعات الزراعية و بين المجتمعات الرعوية.هذه الصراعات تحدث بشكل رئيسي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة على سبيل المثال لعبت دورا كبيرا في أصول النزاعات حول الموارد في شمال أوغندا بكراموجا الحدودية مع كينيا . و كذلك العنف في دارفور نتيجة لعدد من العوامل والأسباب، فإن مظاهر العنف القبلي في دارفور في غرب السودان قد تطورت منذ منتصف الثمانينات وبلغ ذروته في النصف الأول من التسعينات وتطورت من ظواهر اجتماعية سلبية، مثل ظاهرة النهب المسلح إلى صراعات بين الرعاة والمزارعين حول الموارد الطبيعية ثم إلى نزاع سياسي في مواجهة الدولة ثم إلى تكوين ميليشيات قبلية مسلحة ضد الدولة ، وصلت إلى حدة الصراع العرقي بين القبائل العربية والقبائل الأخرى، مما أدى إلى تفتت النسيج الاجتماعي والتعايش وأصبحت مشكلة قومية وإقليمية.و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى تقسيم السودان عام 2011 و تأسيس دولة جنوب السودان.

يعتبر نهر النيل من أكبر إمدادات المياه للملايين من الناس في القرن الأفريقي، حيث أن هناك مشاريع لتخصيص المزيد من المياه للزراعة المروية في أوغندا و إثيوبيا لتحل محل الزراعة البعلية وهو ما يثير مقاومة كل من دول المصب السودان و مصر ، كذلك بناء السدود في أوغندا و أثيوبيا للاستفادة

[1] باسم مسلماني، المرجع السابق الذكر، ص17.

[2] Oli Brown and Alec Crawford , Climate Change and Security in Africa : A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting ,OP.Cit.,P.24.

من الطاقة الكهرومائية يثير حفيظة كل من مصر و السودان اللتان تريدان الرجوع إلى الاتفاقيات الاستعمارية القديمة التي تقوم على توزيع مياه النيل حيث هددت مصر بالحرب في حالة انتهاك هذه الاتفاقية.فمثلا من نتائج مشروع بناء سد النهضة أو الألفية الأثيوبي على الحدود الإثيوبية مع السودان فقدان كل من مصر و السودان لكمية كبيرة من مياه النيل الأزرق و التي تتراوح ما بين 5 و 25 مليار متر مكعب مما قد يزيد من التوتر السياسي بين مصر و إثيوبيا بسبب المشروع[1].

خريطة رقم(07): النزاعات البيئية في دول القرن الأفريقي

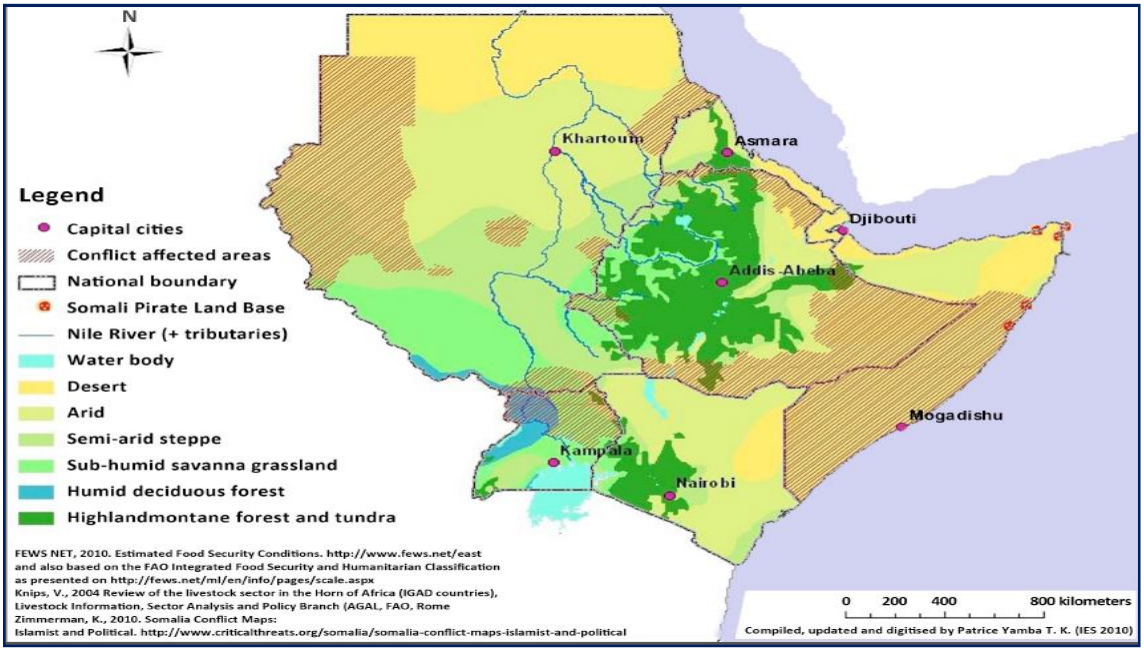

Source : Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.104.

في إطار الصراعات حول الأراضي في المنطقة ،فإن من أهم الأسباب التي دفعت حكومات دول القرن الأفريقي بإنتهاج برامج إصلاحية لتعزيز أمن حيازة الأراضي بالمنطقة من خلال الاستيلاء على الأراضي المشاع ،هو تمكين المزارعين من التأقلم مع الظروف المتغيرة مثل تدهور الأراضي وندرتها، بإضافة إلى انتشار أنظمة الحيازة العرفية القائمة على العشائر و القبلية، التي تستند إلى الملكية الجماعية، و التي في غالب الأحيان يسيطر فيها أقلية من المجتمع على أغلبية الأراضي و لا تحقق العدالة الإجتماعية ما بين المزارعين و الرعاة . الأمر الذي دفع بالدول المنطقة إلى الإلغاء التدرجي للأنظمة العرفية في ملكية الأراضي وهو ما أدى إلى تفاقم الصراعات و إثارة حفيظة المجتمعات الرعوية

[1] عباس شراقي، " بين الجيولوجيا و السياسة: رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185،جويلية 2011، ص 149.

و الزراعية في المنطقة[1] .حيث قامت الحكومات بمنح امتيازات الحصول على الأراضي للمستثمرين الأجانب للاستثمار(المملكة العربية السعودية ،والولايات المتحدة ،و الإمارات العربية وقطر والكويت، إلى جانب الصين وكوريا الجنوبية، ومصر) في كل من مجال الصناعات الإستخراجية و الزراعة التجارية، متجاهلة في نفس الوقت عوامل أهمية الأراضي بالنسبة لشعوب المنطقة. و تعد السودان وإثيوبيا، على وجه الخصوص، من أكثر المناطق استهدافا من قبل الاستثمار الخارجي[2].

ثالثا- القرصنة البحرية في القرن الأفريقي:

تعود الأسباب الرئيسية التي دفعت بالصيادين الصوماليين إلى القرصنة البحرية إلى عدة عوامل من أهمها الصيد الجائر الذي مُورِس من قبل السفن دول الإتحاد الأوروبي وآسيا، حيث إستغلت هذه السفن ضعف مؤسسات الدولة الصومالية و معاناتها من الحرب الأهلية منذ 1991 و قامت بالعديد من عمليات الصيد غير المشروع. و لم تكتفي شركات الصيد غير القانوني باستغلال الثروة السمكية فقط بل ساهمت كذلك في تدمير النظام البيئي باستخدام تقنيات حصاد غير قانونية و مدمّرة مثل الشبكات المعدنية و المعدات المحظورة و المواد الكيماوية من أجل الحصول على أكبر كمية من الصيد في أقصر وقت ممكن[3]. بالإضافة إلى ما سبق قامت السفن الأجنبية بإغراق النفايات الكيماوية السامة و دفن المخلفات النووية في المياه الإقليمية للصومال مما أدى إلى تلوث الشواطئ و تهديد العديد من الأنواع البيولوجية البحرية.و أثناء كارثة تسونامي عام 2004 قذفت مياه البحر على الشواطئ الصومالية مئات البراميل من النفايات الكيماوية المغسولة بمياه البحر[4]. و يرى الباحث و المستشار الدولي على الموارد البحرية الصومالية **Waldo Abshir** أن عائدات صيد الأسماك غير المشروعة التي تأخذ من الصومال تقدر

[1] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,PP.88-89.

[2] Kidane Mengisteab,''Environmental Degradation in the Greater Horn of Africa: Some Impacts and Future Implications'', in: Ulf Johansson Dahre , OP.Cit . , PP. 78-79.

[3] Fatima Jibrell , ''Devastation of the Somali Pastoral Way of Life and the Rise of Piracy'' , in: Ulf Johansson Dahre, Horn of Africa and Peace: The Role of the Environment, Somalia International Rehabilitation Centre and Lund Horn of Africa Forum, Department of Economic History , Lund University, 2010 , PP.90-91, Accessed : 06/05/2014, http://www.sirclund.se/Conf2009.pdf .

[4] Johann Hari,'' You are being lied to about pirates'', Accessed :31/03 /2014 , http://www.independent.co.uk/voices/commentators/johann-hari/johann-hari-you-are-being-lied-to-about-pirates-1225817.html .

بحوالي 450 مليون دولار سنويا ،و هو أكثر مما يمنحه الإتحاد الأوروبي من مساعدات للصومال، فهذا المال بالنسبة إليه كان من الأفضل استغلاله لتطوير الصومال و تنمية شعبها[1].

كل هذه العوامل السابقة الذكر دفعت بالشباب الصومالي نحو القرصنة البحرية على السفن و ناقلات النفط الأجنبية ، لأن المجتمع الدولي عمل على حجب الرؤية عن التلوث البحري الحادث في الصومال،و ممارسات الصيد الجائر الذي أنهك الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى عدم وجود بدائل اقتصادية للصوماليين الذين دمرت الحرب الأهلية مصادر عيشهم و تسبب الجفاف بفقد وهجر أراضيهم .و بالتالي فإن رد فعل الصوماليين من خلال السلب و القرصنة كان مدفوعا بعدة عوامل من بينها التلوث البيئي و الصيد الجائر. من جانب آخر لا يمكن تجاهل التهديدات البيئية التي تتسبب فيها أعمال القرصنة، حيث أن المسارات البحرية عبر خليج عدن تمثل حساسية خاصة باعتبار عبور ناقلات النفط العملاقة و السفن التجارية الحاملة للمواد الكيماوية الخطيرة و التي من المحتمل أن يتسبب تسرب حمولاتها في كوارث بيئية بحرية يصعب تصور حدودها، حيث أن أي كارثة بيئية في هذا الخليج ستؤدي إلى تفاقم الأوضاع المتردية أصلا سواء على مستوى أنشطة النقل البحري أو على مستوى الوضع الإنساني في المنطقة، فعلى سبيل المثال فإن حادثة الهجوم على ناقلة النفط اليابانية تاكاياما **Takayama** ذات الحمولة البالغة 150 ألف طن كان بمثابة تهديد حقيقي للأمن البيئي في المنطقة، حيث قام القراصنة بإصابتها بقذائف صاروخية مما نجم عن ذلك تسرب بعض الزيت إلى المياه قبل احتواء الأمر[2].

كرد فعل من قبل المجتمع الدولي صاغ مجلس الأمن الدولي عدة قرارات لإدانة القرصنة و وقفها في المياه الصومالية، و هما القراران 1816 و1838، و لكن كلا القرارين تجهلا أنه من الصعوبة التمييز بين سفن الصيد و سفن القراصنة و بالتالي فإن مجتمع الصيد في الصومال مهدد بخسارة مصادر الرزق نظرا للخوف الناجم عن القوات البحرية الدولية، في المقابل تتم حماية السفن الأجنبية التي تمارس الصيد غير المشروع[3].

[1] Fatima Jibrell, ''Devastation of the Somali Pastoral Way of Life and the Rise of Piracy'' , in: Ulf Johansson Dahre, ,OP.Cit., P.91.

[2] محمد صفوت الزيات، القرصنة في القرن الأفريقي:تنامي التهديدات و حدود المواجهة،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،الطبعة الأولى، 2010،ص ص36-37.

[3] Fatima Jibrell , ''Devastation of the Somali Pastoral Way of Life and the Rise of Piracy'' , in: Ulf Johansson Dahre,OP.Cit., P.94.

يلخص الجدول التالي أهم مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن في منطقة القرن الأفريقي .

الجدول رقم(13):أثر التهديدات البيئية على الأمن في منطقة القرن الأفريقي

البلد	القضايا البيئية الرئيسية	الأثار الأمنية الناجمة عن التهديدات البيئية
جيبوتي	- تدهور الأراضي - إنعدام الأمن الغذائي و المائي - فقدان التنوع البيولوجي - تلوث المياه	
أرتيريا	- تدهور الأراضي - التصحر و الرعي الجائر - إنعدام الأمن الغذائي و المائي	النزاع الحدودي مع إثيوبيا. وجود الألغام الأرضية.
إثيوبيا	- تدهور الأراضي و إزالة الغابات - إنعدام الأمن الغذائي و المائي - إحتياجات الطاقة	النزاعات الرعوية(تتضمن غارات على الماشية في الجنوب). الصراع على الموارد المحلية. أثر تدهور البيئة على سبيل المثال جبال بابل.
كينيا	- تدهور الأراضي - إزالة الغابات - إنعدام الأمن الغذائي و المائي - الصيد الجائر في بحيرة فكتوريا و البحيرات الأخرى - خسارة التنوع البيولوجي	النزاعات الرعوية(تتضمن غارات على الماشية في الشمال). ندرة الموارد التي تضاف إلى قائمة التوترات (العرقية و السياسية) في جنوب و غرب البلاد. آثار تدهور غابات ماو على المجتمعات الكينية و التنزانية(مصدر توتر).
الصومال	- إنعدام الأمن الغائي و المائي - تدهور الأراضي - تجارة الفحم مع شبه الجزيرة العربية يؤدي إلى إزالة الغابات - الصيد الجائر في المحيط الهندي - التلوث بما في ذلك رمي النفايات السامة	أسباب الحرب، يحاربون على السلطة ، الأراضي و المصادر النادرة. النزاعات على بساتين الخرنوب أو أكاسيا (Acacia). القرصنة. ملايين الناس لجئوا إلى كينيا و شبه الجزيرة العربية
السودان	- تدهور الأراضي - إزالة الغابات - إنعدام الأمن الغذائي و المائي - استكشافات النفط	العديد من النزاعات الرعوية(بما في ذلك العديد من الغارات على الماشية في الجنوب و الشرق). التوترات حول إنفصال جنوب السودان(بما في ذلك المصالح من عائدات النفط في الجنوب). التوترات السياسية حول مياه حوض النيل. مشاكل أمْنِية بالنسبة لـ (النساء خاصة) النازحين و اللاجئين في دارفور و جنوب السودان.
أوغندا	- إنعدام الأمن الغذائي و المائي - إزالة الغابات - الصيد الجائر في بعض البحيرات - التنقيب عن النفط في بحيرة آلبرت Albert. - تدهور الأراضي	الأراضي ذات الصلة بالنزاعات (الرعي الجائر للأراضي،و الحروب و المناطق المحمية). التوتر مع السودان و مصر حول توزيع مياه النيل. التوترات حول موارد النفط مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. الغارات على الماشية الشمال(على سبيل المثال كاراموجونغ Karamojong.)

Source : Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,PP.119-120.

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

يركزهذا المبحث على أهم الجهود الهادفة إلى إيجاد حلول فعالة للتقليل من آثار التهديدات البيئية. و تتنوع هذه الجهود ما بين استجابات إقليمية خاصة بالمنطقة بحد ذاتها، و مبادرات دولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

المطلب الأول: دورالمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي

يعالج هذا المطلب أهم الجهود الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي، و بالتحديد جهود منظمة الإيغاد المعنية بهذا الإقليم، وبإضافة إلى التطرق لأهم جهود المنظمات الدولية الحكومية في معالجة التحديات البيئية و آثارها على شعوب القرن الأفريقي.

الفرع الأول: دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) في مواجهة التهديدات البيئية

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية **Intergovernmental Authority on (IGAD) Development**، هي منظمة دولية إقليمية فرعية في شرق أفريقيا أنشأت في عام 1996 لتحل محل السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر التي أنشئت عام 1986 نتيجة الجفاف والكوارث الطبيعية بين عامي 1974 و1984 و التي تسبّبت في مجاعة واسعة الانتشار،و التدهور البيئي، ومشقّة اقتصادية في منطقة شرق أفريقيا.تكمن المهمة الأساسية للإيغاد في تنسيق جهود الدول الأعضاء في ثلاثة قضايا أساسية تتمثل في :الأمن الغذائي وحماية البيئة ؛الحفاظ على الأمن والسلام وتعزيز حقوق الإنسان؛التعاون والتكامل الإقتصادي. وتضم الإيغاد سبعة دول أعضاء هي جيبوتي و أرتيريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا[1] ، وتبلغ مساحة المنطقة حوالي 5.2 مليون كيلومتر مربّع وعدد السكان أكثر من 220 مليون نسمة. وتعتبر منطقة الإيجاد غنية جدا من الناحية الثقافية بسبب مجموعاتها العرقية المتعددة اللغات، والممارسات الدينية المختلفة. و تتأثر المنطقة بدرجة كبيرة بالنزاعات الداخلية والخارجية، لذا فالسلام المشترك وجهود الإيجاد لمنع النزاعات هام جدا لتحقيق تنمية مستدامة لكل دول المنطقة.

[1] United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , OP.Cit., P .102.

تهدف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (**IGAD**) الإيغاد إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الأتي[1]:

- الارتقاء باستراتيجيات التنمية وتحقيق التناغم التدريجي بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى للدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات فيما يتعلق بالتجارة و الجمارك و النقل والاتصالات و الزراعة والموارد الطبيعية وتشجيع حرية انتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع.
- إيجاد بيئة ملائمة لتلقى الاستثمارات الخارجية وممارسة التجارة محليا و عبر الحدود.
- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل المكافحة الجماعية للجفاف وكافة الكوارث الطبيعية والإنسانية.
- تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتأسيس آليات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التي تتم بين الدول أو النزاعات الأهلية.
- تشجيع وتحقيق أهداف تجمع "كوميسا".
- تشجيع و تيسير وتدعيم التعاون في مجالات الأبحاث التنموية وتطبيقات العلم والتكنولوجيا.

تواجه دول منطقة القرن الأفريقي العديد من التحديات البيئية . و تعتبر تحديات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة في منطقة القرن الأفريقي من أهم تحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية في المنطقة. و ترجع الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية المستمرة في المنطقة، إلى التدهور الشديد في الموارد البيئية نتيجة الجفاف و الكوارث الطبيعية. على المستوى الإقليمي ، تم وضع استراتيجيات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة . وتشمل هذه الإستراتيجيات: بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد الطبيعية ؛ برنامج العمل الإقليمي الفرعي في الإيغاد لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ؛ و خطة العمل البيئي الإقليمي الفرعي لتنفيذ مكونات البيئة للنيباد[2] .

[1] طارق الشيخ،" التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/07، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221929&eid=1097 .

[2] ----, ''Terms of Refernce (TOR) For an IGAD Environment Policy development'',Accessed :23/04/2014 , http://igad.int/attachments/303_ToR%20for%20IGAD%20Environment%20Policy%20Develoment%5B1%5D.doc.

على المستوى الوطني ، كل من الدول الأعضاء لديها استراتيجيات وطنية للحفاظ على البيئة و حمايتها، بالإضافة إلى مختلف برامج عمل وطنية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف و السياسات البيئية الوطنية. على الرغم من توافر مثل هذه الاستراتيجيات وبرامج العمل ، إلا أن التدهور البيئي بقي مستمرا، وبالتالي فإنه لابد من تنسيق بيئة إقليمية و سياسات لإدارة الموارد الطبيعية، التي من شأنها أن تحدد بوضوح كيف يمكن للدول الأعضاء أن تحافظ على استدامة البيئة لضمان النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة[1]. و تشمل الاستجابات و الإستراتيجيات البيئية للهيئة عبر الحكومية للتنمية (الإيغاد) في المبادرات التالية:

أولا-بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد الطبيعية : الهدف الأساسي من بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد الطبيعية **" IGAD Environment and Natural Resources Strategy "** هو تعزيز إدماج شواغل البيئة والموارد الطبيعية في الأطر الإنمائية للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا في المنطقة . وهذا من شأنه أن يتماشى مع أهداف و إستراتيجية الإيغاد المؤسساتية (الأهداف العامة للإيغاد) ؛ و جدول أعمال القرن 21؛ و مقررات مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ، والأهداف الإنمائية للألفية ، و توقعات البيئة في أفريقيا (AEO)، و توقعات البيئة في إيغاد (IEO). تسعى الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تحديد الإجراءات اللازمة من أجل استعادة الإنتاجية السابقة المفقودة للموارد البيئية و الطبيعية.
- عرض احتمالات تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء لعكس التدهور البيئي، من خلال خلق الوعي، و تبادل المعلومات و الخبرات، وتعزيز السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية الأخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي، و يتضمن ذلك التصديق على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية و العالمية؛
- دمج تجارب المناطق و المنظمات الناشطة في المنطقة ، وأحكام الاتفاقيات الإقليمية والدولية ، والقضايا الناشئة الأخرى ، و التحديات و الفرص؛
- تسليط الضوء على تدخلات شبه الإقليمية عبر الحدود للرد على القضايا الناشئة والتحديات البيئية.

[1] ----, ‘’Terms of Refernce (TOR) For an IGAD Environment Policy development’’,OP.Cit.

[2] InterGovernmental Authority on Development, IGAD Environment and Natural Resources Strategy, InterGovernmental Authority on Development, Djibouti, April 2007, P .11 , Accessed :13/03/2014, http://igad.int/attachments/159_IGAD_ENR_Strategy.pdf .

ثانيا- مبادرات الإنذار المبكّر: يجري تنفيذ بعض مبادرات الإنذار المبكر في كل من المستوى القطري والمستوى الإقليمي، ولكن فعاليتها غالبا ما تكون محدودة في النطاق والمدة ولا تسمح دائما بمعالجة الكوارث و عمليات إدارة المخاطر بطريقة شاملة ومتماسكة . وقد أنشأت إيغاد عدة مؤسسات متخصصة لمعالجة بعض الجوانب الإنذار المبكر تتضمن ما يلي:

1-مركز التنبؤات المناخية و تطبيقاتها "Climate Prediction and Applications Centre (ICPAC): هي مؤسسة متخصصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ، مكلفة بمسؤولية تنسيق جميع الجهود في المنطقة للحد من مخاطر المناخ .مهمتها توفير المعلومات المناخية، والتنبؤ، و الإنذار المبكر في الوقت المناسب للتطبيقات التي تدعم الإدارة البيئية، من أجل تمكين المنطقة للتعامل مع مختلف المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ المتطرف و الحد من الكوارث الطبيعية، و إدارة البيئة والتنمية المستدامة في إقليم الإيغاد، و تحسين القدرة على رصد المناخ و التنبؤ في مجال إدارة المخاطر المناخية من خلال تطوير الأساليب الإستباقية[1]. لا يقتصر نشاط المركز على التنبؤ و الإنذار المبكر بل تتنوع نشاطاته لتشمل عدة أقسام منها:قسم الزراعة، والصحة، وقطاع الطاقة، وإدارة الكوارث، و قطاع الموارد البحرية والساحلية، البحث و التطوير، السياحة و الحياة البرية، و الموارد المائية..الخ.

و يقوم المركز في قسم الزراعة برصد الإنذار المبكر للظواهر المناخية المتطرفة مثل الفيضانات و الجفاف من أجل تفادي الانعكاسات السلبية لهذه الظاهر اتجاه قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و الأمن الغذائي ، من خلال توفير المعلومات المناخية اللازمة لتفادي نفوق المواشي وحدوث أزمات غذائية. في القطاع الصحي يرتكز دور المركز على تحليل علاقة بين المخاطر المتصلة بالمناخ و الأمن الصحي، من خلال تعزيز إستخذام المعلومات المناخية في صنع السياسات المتعلقة بالقطاع الصحي، و الإنذار المبكر للحد من تفشي الأمراض المواكبة للكوارث الطبيعية(مثل الملاريا،حمى الوادي المتصدع، إلتهاب السحايا، الكوليرا-كلها أمراض تزداد وتيرة انتشارها بفعل إرتفاع الحرارة و الرطوبة، و الفيضانات-).

2-الإنذار المبكّر للصراع و الاستجابة الآلية " Conflict Early Warning and Response Mechanism " (CEWARN) : هي مبادرة من الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيغاد) ، و هي مصممة لخدمة المنطقة كآلية تتوقع بشكل منهجي الصراعات العنيفة في الوقت المناسب وتستجيب بطريقة فعالة. مهمة المبادرة هو ترسيخ نفسها باعتبارها آلية شبه إقليمية فعالة ومستدامة ، حيث تتعهد بالإنذار المبكر

[1] ----, '' background'', Accessed :11 /04/2014, http://www.icpac.net/background/background.html# .

للصراع و تعزيز التعاون بين الجهات المعنية من أجل الاستجابة المبكرة للصراعات العنيفة المحتملة والفعلية في المنطقة في الوقت المناسب والمساهمة في التسوية السلمية للنزاعات[1]. و قد عملت هذه المبادرة على تفادي العديد من النزاعات الرعوية الناتجة عن الغارات ما بين الرعاة و المزارعين.

3-برنامج إدارة الكوارث : البرنامج الإقليمي للإيغاد في دعم إدارة مخاطر الكوارث في القرن الإفريقي ، يعكس قرارات الفواعل الإجتماعية المتضافرة على كيفية الانتقال من حالة الخطر إلى حالة الاستدامة. خلال الفترة الإنشاء في عام 1996، انتقلت الإيغاد من التخفيف من آثار الجفاف باعتبارها المحور الرئيسي إلى نظرة أوسع تشمل القضايا التنموية الأخرى. تشمل الإستراتيجية الجديدة التأهب للكوارث الناجمة عن أسباب أخرى عدا الجفاف من خلال ربط إدارة الكوارث بالتنمية.

يشمل مفهوم إدارة الكوارث جميع جوانب التخطيط و الاستجابة للكوارث بهدف إدارة كل من مخاطر و آثار الكوارث، بما في ذلك مجموعة من القرارات السياسية و الإدارية و الأنشطة التنفيذية التي تتعلق بمراحل مختلفة من الكوارث على جميع المستويات. ومع ذلك في المنطقة، يعكس قطاع إدارة الكوارث الوضع الاقتصادي لمعظم دول الإيغاد. ففي حالة عدم حدوث الكوارث يتم إعطاء أولوية منخفضة من قبل كل من الحكومات و الجهات المناحة،و لكن خلال فترات الطوارئ تتلقى الاستجابة الدعم المالي[2]. لكن هذا لا ينفي ضعف الحكومات الوطنية لدول القرن الأفريقي في تطبيق برنامج إدارة الكوارث. تقوم إستراتيجيات البرنامج على[3]:

- وضع و دعم السياسات والتشريعات و الاتفاقيات لإدارة الكوارث ؛
- وضع استراتيجيات التأهب للكوارث و عملية التخطيط للطوارئ ؛
- تحسين التعاون الإقليمي للتأهب و الاستجابة؛
- تعزيز نظم الإنذار و المعلومات و تحليل هشاشة الأوضاع في وقت مبكر؛
- تطوير التعليم والتدريب من أجل التخفيف من آثار الكوارث ؛
- تحسين التأهب للتأثير و تقييم الاحتياجات وتعبئة الموارد؛

[1] ---- ,'' IGAD'S Regional Perspective in Disaster Risk Reduction '', Accessed :27/02/2014, http://www.preventionweb.net/files/globalplatform/IGADDRMStatementGenevafinal.doc.

[2] Keflemariam Sebhatu , ''African Cooperation on Disaster Risk Mangement the model of IGAD region :IGAD'S Perspective in Disaster Risk Mangement'', Assecced: 28/12/2013, http://dimarsi.iua.edu.sd/magazine1.pdf .

[3] ---- ,'' IGAD'S Regional Perspective in Disaster Risk Reduction '',Op.cit.

- تحسين التأهب لاستهداف وتنفيذ و رصد وتقييم الإغاثة والمساعدة لإعادة التأهيل.

تسعى حكومات الدول القرن الأفريقي بالالتزام الواضح للمحافظة على الغلاف الجوي من خلال المبادرات الإقليمية و الدولية، حيث صادقت معظم دول المنطقة على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، و صادق البعض على بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز التنفيذ في فيفري 2005، بإضافة إلى المبادرات الإقليمية ركزت على مراعاة حماية الغلاف الجوي بما في ذلك مبادرة برنامج النيباد.و مع ذلك فغالبية دول القرن الأفريقي تشهد ضعف على مستوى المؤسسات الوطنية في معالجة قضايا تغير المناخ حيث تركز أكثر على قضايا الصحة و الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية العالمية في المواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

يتميز دور المنظمات الدولية الحكومية في مجال المساعدات الإنسانية و الإغاثة الدولية في منطقة القرن الأفريقي بسيمة الاستجابة السريعة التي تفتقدها معظم حكومات الوطنية لدول القرن الأفريقي.كما يكمن الهدف الرئيسي للإغاثة الدولية في مساندة الدول الضعيفة في المنطقة اتجاه تهديدات عديدة سواء النزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية. و يتجلى دورها بوضوح من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة من احتياجات غذائية، و إعداد برامج تنموية هادفة لعكس التدهور البيئي وانعدام الأمن الإنساني في المنطقة،و وضع مجموعة من السياسات وبرامج لإنعاش الأمن الغذائي،والإنذار المبكر،وبرامج تكاملية بين مجلات الصحة والبيئة و السكان.و يشرح الشكل التالي أهم إتجاهات المساعدات في المنطقة.

شكل رقم(07):اتجاهات المساعدات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي

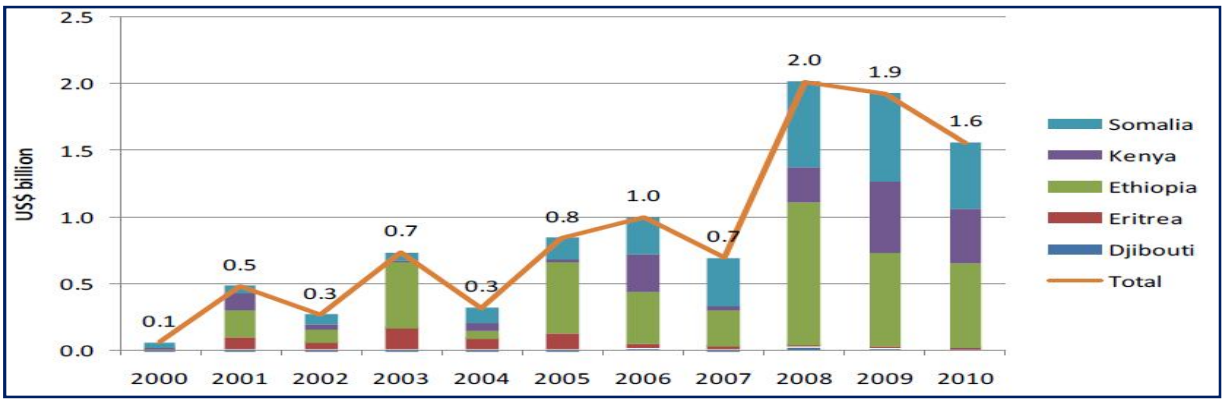

Source: ---, ''Food security crisis in the Horn of Africa'',Accessed :11/10/2014 , http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2011/07/gha-food-security-horn-africa-july-20111.pdf.

أولا-برنامج الأغذية العالمي:

برنامج الأغذية العالمي هو أكبر منظمة للإغاثة الإنسانية تُعنى بمكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم تقوم المنظمة بتقديم الغذاء في حالات الطوارئ لمن هم في حاجة إليه لإنقاذ أرواح ضحايا الحروب والصراعات الأهلية والكوارث الطبيعية. و يعد برنامج الأغذية العالمي من إحدى منظمات الأمم المتحدة والذي يعتمد في تمويله على التبرعات الطوعية. تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وهي منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(**IFAD**) ، فضلاً عن الشركاء الآخرين من الحكومات والهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير حكومية.و يقدم البرنامج كل عام مساعدات غذائية إلي أكثر من 90 مليون شخص في أكثر من 70 بلداً حول العالم[1]. يركز برنامج الغذاء العالمي في القرن الأفريقي بشدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية،و تعزيز قدرة المنطقة على أن تصبح مكتفية ذاتيا في إنتاج الغذاء.كذلك يعمل البرنامج على برامج مختلفة لإدارة الأراضي والمياه ،وعلى تعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق الزراعية (على سبيل المثال السودان)، ويساهم برنامج الأغذية العالمي من خلال أنشطته إلى زيادة الإنتاجية والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، و تحقيق الأمن البيئي في القرن الأفريقي[2]. واجه البرنامج في كينيا و إثيوبيا و الصومال عام 2011 تحديا مزدوجا تمثل في مساعدة المجتمعات المحلية المنكوبة جراء الجفاف و الأعداد الهائلة من اللاجئين و المشردين داخليا ،و بالرغم من إنعدام الأمن في المنطقة خاصة في الصومال قدم البرنامج الوجبات الساخنة إلى ربع مليون شخص، و المساعدات الغذائية إلى عشرات الآلاف من المشردين والسكان المحليين بالقرب من الحدود الغربية مع إثيوبيا و كينيا، فضلا عن مئات الآلاف في المناطق الوسطى و الشمالية من الصومال.يعمل البرنامج على مساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة موجات الجفاف و الكوارث الطبيعية و ذلك من خلال برامج إصلاح الأراضي في إطار مبادرة " إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" (**MERET**) بالاشتراك مع الحكومة الإثيوبية. و تحول دور برنامج الأغذية العالمي في الصومال من المساعدات الطارئة إلى برامج طولية الأمد من خلال بناء خزانات و حفر الآبار و شق الطرق لتعزيز القدرة المحلية على الصمود[3].

[1] برنامج الأغذية العالمي، "لمحة عامة"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/09،
http://ar.wfp.org/overview

[2] Eric Van de Giessen, Op.Cit. ,P.140.

[3] برنامج الأغذية العالمي،" استعراض عام 2011 " ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/17،
http://ar.wfp.org/sites/default/files/ar/file/wfp_2011.pdf

ثانيا - اليونيسف:

هي منظمة صندوق الأمم المتحدة للطفولة **"United Nations Children's Emergency Fund"** يرمز لها اختصارا بـــ (**UNICEF**)، تأسست عام 1946، و هي منظمة تابعة للأمم المتحدة و الوكالة الحكومية الوحيدة المكرسة للأطفال على وجه الحصر، والمفوضة من قبل حكومات العالم لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاهيتهم[1]. و تشترك في عملها مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية. يهدف العمل الإنساني لليونيسيف إلى الاستجابة بفعالية و تحقيق الانتعاش السريع والتحول خصوصاً في البلدان التي تعاني من الصراعات، أو البلدان الهشة أو المعرضة للتضرر من الكوارث.

أعلنت اليونيسيف حالة طوارئ استجابة لأزمة الغذاء في منطقة القرن الأفريقي لعام 2011، و بقيادة المدير الإقليمي للمنظمة قام الفريق الإقليمي بتقديم الدعم الفني وضمان تنفيذ إستراتيجية منسقة عبر جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال. قام مركز العمليات، الذي أنشئ في نيروبي، بتقديم وتقاسم المعلومات في وقت وصولها وكان هناك أكثر من 176 فرداً يمثلون جزءاً من الاستجابة السريعة. وقامت مكاتب اليونيسيف القطرية بشراء إمدادات طارئة بقيمة أكثر من 73 مليون دولار أمريكي[2].

كثفت اليونيسف من أنشطتها لمساعدة اللاجئين في داداب والمناطق المحيطة أثناء الجفاف الذي ضرب منطقة القرن الأفريقي في عام 2011 حيث قدمت العديد من المساعدات المنقذة للحياة من طعام ومياه ورعاية صحية وحماية الأطفال. وأشارت اليونيسف إلى أن نصف الأطفال الذي يصلون إلى المخيمات من جنوب الصومال يعانون من سوء التغذية، مع وفاة العديد منهم خلال التنقل من الصومال إلى كينيا. وقد زادت اليونيسيف من إمدادات الغذاء الجاهزة ووفرتها للمستشفيات ومراكز التغذية لعلاج سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة. كما عملت الوكالة مع السلطات الصحية المحلية لتأسيس مراكز تغذية علاجية على الحدود لضمان حصول العائلات العابرة إلى كينيا على خدمات الرعاية الصحية والتغذية المناسبة. كما تدعم اليونيسف حملات لتطعيم الأطفال ضد الحصبة والشلل في المخيمات. عملت اليونيسيف على ضمان الحصول على المياه النظيفة وتوفير الصرف الصحي للاجئين كما قامت الوكالة

[1] يونيسف، " عن يونيسف"، تم تصفح الموقع يوم 2014/04/11، http://www.unicef.org/arabic/about/ .

[2] United Nations Children's Fund (UNICEF), 2012 UNICEF HUMANITARIAN ACTION FOR CHILDREN, New York, USA, January 2012, P .17.

ببناء 146 مركزا تعليميا وفصول في المخيمات لاستيعاب اللاجئين الجدد للتخفيف من الازدحام في المراكز المستقبلة للنازحين و اللاجئين[1] .

ثالثا- الإتحاد الأوروبي:

يقدم الإتحاد الأوروبي مساعدات للهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ضمن برنامج الحماية الإقليمي في كينيا و جيبوتي، من أجل توفير الحماية لهؤلاء اللاجئين في أماكن اللجوء و تأمين الحدود. و يتركز الاهتمام بمعسكر داداب Dadaab في كينيا.قدم الإتحاد الأوروبي مبادرة في 2007 للقرن الأفريقي تقوم على التعاون الإقليمي لدول المنطقة من أجل مواجهة التحديات مثل الصراعات و تدني البنية التحتية و إدارة الموارد من أجل إنتاج الطاقة و النقل و المياه[2].

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

يتمحور الدور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في منطقة القرن الأفريقي على غرار دور المنظمات الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، والمتمثل في الإغاثة الدولية من آثار الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. و تعمل على توفير الاحتياجات غذائية للمتضررين و تقديم كافة الدعم المالي واللوجستيكي لشعوب منطقة القرن الأفريقي من خلال وضع مجموعة من برامج لإنعاش مختلف أبعاد الأمن الإنساني في مجلات الصحة والبيئة و السكان. و في ما يلي سنتناول أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في منطقة القرن الأفريقي.

أولا- منظمة الإغاثة الإسلامية:

منظمة الإغاثة الإسلامية هي منظمة دولية غير حكومية، تعمل في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ، كما تعمل في مجال تنمية الشعوب الفقيرة على المدى البعيد، تأسّست الإغاثة الإسلامية بمدينة برمنجهام في بريطانيا عام 1984 لمواجهة المجاعات التي اجتاحت بعض دول إفريقيا في ذلك الوقت. يتمثل دورها في القرن الأفريقي من خلال الإسراع في مَدْ يَد العون لأهالي المنطقة خاصة الصومال، بعدما اشتدت موجة الجفاف قامت المنظمة الإغاثة بتوزيع المياه و الطعام يوميا لانقاد أرواح الناس من الموت بسبب الجوع و العطش، و قدِّر عدد المستفيدين من هذه المساعدات الإنسانية 600 ألف شخص،بالإضافة إلى مشاريع بناء الآبار لاستخراج المياه الجوفية في جميع أنحاء الصومال بالتعاون مع كبرى المؤسسات و الهيئات

[1] ---، "وكالات الأمم المتحدة تكثف عمليات نقل المساعدات الغذائية للصوماليين المتضررين من المجاعة"، تم التصفح يوم :2013/12/12، http://www.un.org/arabic/news/ar/print.asp?newsid=15370 .

[2] هويدا عبد العظيم عبد الهادي، المرجع السابق الذكر،ص55.

الدولية. بالإضافة إلى مشاريعها للتصدي لانتشار وباء الكوليرا.أما في كينيا و أثيوبيا فقد قامت الإغاثة الإسلامية بتنفيذ برامج التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية و بلغ عدد المستفيدين في كينيا 3500 شخص أم في أثيوبيا فقد بلغ عددهم 8000 شخص[1].

ثانيا-مؤسسة CARE:

مؤسسة CARE أنشأت في الأربعينيات، و إسمها بالكامل هو " تعاونية المساعدة و الإغاثة في كل مكان" **(Cooperative for Assistance & Relief Everywhere)**، و هي منظمة إنسانية مستقلة تعمل من أجل هدف القضاء على الفقر في العالم. و ترتكز أنشطتها على تقديم الرعاية الصحية الأولية و تشجيع الزراعة و تطوير برامج للادخار و الإقراض، كما تقدم إمدادات الغذاء . بدلت هذه المؤسسة مجهودات كثيرة في القرن الإفريقي ،حيث وصل عدد المستفيدين منها 2,77 مليون نسمة في كل من الصومال وكينيا و أثيوبيا، و قامت هذه الهيئة بتقديم المساعدات الغذائية إلى جانب مساعدات أخرى متمثلة في مشاريع حفر الآبار،الصرف الصحي،إعادة البناء،و توفير الأسمدة و بعض المدخلات للمزارعين.في أثيوبيا وصل عدد المستفيدين من هذه المساعدات حوالي 1,240 مليون نسمة،وفي كينيا كان العدد 940 ألف مستفيد،و أما في الصومال فقد استفاد حوالي 588 ألف شخص.هذه المساعدات تم تقديمها داخل أماكن إقامة المواطنين الأصلية و هي تختلف عن المساعدات المقدمة للمهاجرين و اللاجئين[2].

ثالثا- اللجنة الدولية للصليب الأحمر*:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم[3]. إتّسم عملها في القرن الأفريقي بالاستجابة السريعة و الفعالة من خلال توفير المساعدات الإنسانية للأشخاص المتأثرين بالصراع في الصومال، و النزاعات الحدودية بين إثيوبيا و أريتريا، و النزاع الدائر في جنوب السودان ، و تقديم المساعدات الطبية اللازمة للجرحى، و توزيع المساعدات الغذائية في المنطقة و توفير المياه و الصرف الصحي نتيجة للصدمات المناخية المستمرة للجفاف و الفيضانات.

---

[1] نفس المرجع ، ص ص54-55.

[2] نفس المرجع ، ص 56.

* تبذل اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد تمخَّضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر .وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف .

[3]اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إستراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر2011-2014: تحقيق نتائج مميزة لصالح الأشخاص المحتاجين، القاهرة،المكتب الإقليمي للإعلام ، الطبعة الأولى، جانفي 2011، ص2.

و تعتبر ميزانية اللجنة الدولية المخصصة للصومال بالتحديد من الميزانيات العشر الأكبر التي تخصصها اللجنة للدول المتضررة على مستوى العالم. و سعت اللجنة من خلال سنوات عديدة موازنة مساعداتها الطارئة في القرن الأفريقي من خلال تنفيذ مشاريع في القطاعات الزراعية و مصائد الأسماك و المياه للإنعاش سبل عيش المجتمعات المحلية خاصة المزارعين و الرعاة، و الرامية إلى استدامة الاعتماد على الذات.

تدعم اللجنة الدولية منذ عدة سنوات جمعية الهلال الأحمر الصومالي من خلال شبكة واسعة من عيادات الرعاية الصحية الأولية التي تقدم الخدمات الصحية للأمهات والأطفال في جنوب ووسط الصومال . و قد بدأت جمعية الهلال الأحمر الصومالي في العام 2009 تقديم برنامج التغذية العلاجية للمرضى، وجاب البرنامج العديد من مناطق جنوب الصومال منذ إنشائه. و يعد "برنامج التغذية الرئيسية " أحد المكونات الأساسية " لبرنامج الرعاية الصحية الأولية " التابع لجمعية الهلال الأحمر الصومالي الذي جري تنفيذه في 33 مركزًا صحيًا ثابتًا ومتنقلًا. و توفر تلك البرامج العلاج لأكثر من 20 ألف طفل كل عام، وقد تلقى 48000 طفل العلاج بنجاح في إطار برامج الرعاية الصحية الأولية خلال حالة الطوارئ في العام 2011[1]. و قد بلغ عدد من استفادوا من عمليات المساعدات الغذائية في مناطق جنوب و وسط الصومال إلى ما يزيد على 1,7 مليون شخص خلال عام 2012 و إلى 120000 شخص خلال عام 2013. في السودان قدمت اللجنة الدولية المساعدات الإنسانية لأكثر من 1,5 مليون شخص و توزيع المواد الغذائية على أكثر من 420000 شخص في دارفور.

رابعا-منظمة أطباء بلا حدود:

هي منظمة مستقلة غير ربحية تأسست عام 1971، هي منظمة طبية إنسانية دولية تسعى إلى تقديم المساعدات الطبية المجانية إلى المجتمعات المتضررة جراء الكوارث الطبيعية و النزاعات المسلحة و تفشي الأوبئة، فضلا عن الحرمان من الرعاية الصحية. و تقدم المساعدات بشكل محايد وغير متحيز[2]. تعمل منظمة أطباء بلا حدود بشكل متواصل في القرن الأفريقي خاصة في الصومال منذ عام 1991، وتستمر في توفير الرعاية الطبية المنقذة للحياة مئات آلاف من الصوماليين في عشر مناطق من البلاد، إضافة إلى كينيا وإثيوبيا المجاورتين. وهنالك أكثر من 1,400 موظف، يدعمهم نحو 100 شخص في

[1] ---، "الصومال: أكبر عمليات الإغاثة في التسعينيات لإطعام مليون إنسان"، الإنساني، مجلة تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد56، شتاء 2014،ص40.

[2] --- ،" لمحة عامة: من هي منظمة أطباء بلا حدود"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28، http://www.msf-me.org/ar/article/about-us/overview.html .

نيروبي، يوفرون سلسلة من الخدمات المجانية، تشمل الرعاية الصحية الأولية والعلاج من سوء التغذية والرعاية الصحية للأمهات والعمليات الجراحية والاستجابة للأوبئة مثل الكوليرا أو الحصبة وحملات التطعيم وإمدادات المياه ومستلزمات الإغاثة. وخلال النصف الأول من عام 2012، عالجت المنظمة نحو 30,000 طفل مصاب بسوء التغذية الحاد، ولقّحت نحو 75,000 ضد الأمراض المعدية[1]. في السودان يرجع وجود المنظمة منذ 1978 ،و عملت المنظمة على تقديم المساعدات الطبية والغذائية في جنوب السودان و معالجة ضحايا العنف في دارفور خاصة أثناء موجات الجفاف التي اجتاحت منطقة القرن الأفريقي في العشرين السنة الماضية. تعمل المنظمة في جيبوتي منذ 2008 و ركزت في جهودها على التخفيف من حدة سوء التغذية في صفوف الأطفال في ظل الجفاف و إرتفاع أسعار المواد الغذائية.في إثيوبيا و كينيا و الصومال قامت المنظمة بإدارة 22 مشروع في مخيمات اللاجئين الصوماليين و عالجت أكثر من 78500 حالة تعاني من سوء التغذية الحاد.

خامسا-منظمة أوكسفام*:

تقوم أوكسفام على تنفيذ برامج التنمية الطولية المدى في المجتمعات الضعيفة، و الاستجابة الإنسانية ، والوقاية من الكوارث ، بإضافة أيضا إلى مكافحة تغير المناخ[2]. من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والعمل التنموي بإضافة إلى تفعيل حملات للتغيير الإيجابي و زيادة الوعي. عالمياً تتشابك أوكسفام مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وتشارك بانتظام في اجتماعاتها الدولية وكذلك مع منظمات عديدة دولية أخرى منها على سبيل المثال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة السنوي حول التغير المناخي. حاليا لم تعد نشاطات أوكسفام قاصرة على محاربة المجاعات بل على محاربة أسباب نشوء تلك المجاعات وعلى إيجاد سبل لتمكين الناس من إعالة أنفسهم

[1] --- ، "الصومال: أطباء بلا حدود تحذر من أن دمج الإغاثة في الإستراتيجية السياسية والعسكرية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سوف يهدد جهود العمل الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28،
http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/humanitarian-aid-must-not-be-co-opted-into-somalia-stabilization-campaign.html.

* تأسست أوكسفام عام 1995 ، سابقا كانت عبارة عن مؤسسة خيرية صغيرة أنشئت عام 1942 تحت اسم " لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة". نمت أوكسفام نمواً كبيراً لتصبح اليوم إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. تُدار أوكسفام اليوم كاتحاد دولي يضم 17 منظمة عضو فيها (أستراليا، بلجيكا، كندا ، فرنسا ، ألمانيا، بريطانيا العظمى ، هونغ كونغ ،ايرلندا ، الهند ،إيطاليا ،اليابان ،المكسيك ، هولندا ،نيوزيلندا، كيبيك ،إسبانيا ،الولايات المتحدة) تعمل كلها في أكثر من 90 بلد مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر.

[2] Oxfam, Oxfam Annual Report 2011-2012, Accessed :29/04/2014 ,
http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-annual-report-2011-2012.pdf.

بأنفسهم وتوفير حلول طويلة الأجل للقضاء على الفقر، كما تقوم المنظمة بالعديد من النشاطات في مجالات التعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإيدز والاحتباس الحراري.

و قد سعت منظمة أوكسفام الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي على العمل مع المجتمعات المحلية في الصومال و إثيوبيا و كينيا للحد من التعرض المزمن للجفاف و إنعدام الأمن الغذائي. و قد زادت أوكسفام نسبة إنفاقها الإنساني مع المنظمات الشريكة في الجنوب إلى أكثر من الضَّعف، حيث كانت 9% في 2003 ثم أصبحت 19% في الفترة 2010 و2011، و ارتفعت النسبة خاصة في القرن الأفريقي و شرق أفريقيا و وسطها من 2% لمدة عشر سنوات إلى 14 %حاليا. ففي منطقة جعن لباح بأرض الصومال دعمت منظمة أوكسفام منظمة محلية من خلال تقديم المساعدة للرعاة الذين تراجعت موارد رزقهم نتيجة التدهور البيئي، و ذلك من خلال بناء مصاطب حجرية لتقليص تسرب المياه، و إحياء إدارة المراعي وإعادة التشجير[1].و قد قامت أوكسفام بحملات تحسيسيّة في عام 2011 للآثار المدمّرة للأزمات الغذائية في القرن الأفريقي حيث حرصت على ممارسة الضغط على مفوضية الإتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه من أجل التوصل إلى حلول معالجة للأزمة، و نتيجة لذلك أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة ''SHARE'' لتعزيز المرونة لدول القرن الأفريقي و التعافي من المجاعة، و قد عملت أوكسفام مباشرة مع مفوضية الإتحاد الأوروبي لتطبيق المبادرة على أرض الواقع [2].

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجيات المواجهة في القرن الأفريقي و الآفاق المستقبلية

الفرع الأول:الإيجابيات

1- على مستوى الإقليمي الفرعي تعتبر جهود منظمة الإيغاد في مواجهة التهديدات البيئية بمثابة الآلية المعنية بجميع الأخطار التي تواجهها دول المنطقة ، و توفر الأطر المؤسساتية اللازمة لذلك من خلال الإستراتيجيات البيئية و مبادرات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية كالجفاف و آثار تغير المناخ.

2-تسعى دول القرن الأفريقي من خلال الإيغاد إلى إرساء روية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل المكافحة الجماعية لمواجهة الجفاف و جميع الكوارث الطبيعية التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة .

[1] ---، "الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/05، http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism-070212-ar.pdf .

[2] Oxfam, Oxfam Annual Report 2011-2012,OP.Cit.

3-المرونة و الفعاليّة التي تتميز بها أدوار كل من المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات غير الحكومية في دعم دول القرن الأفريقي لتجاور الآثار السلبية للتهديدات البيئية.

4- ساهمت المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في سدّ الفجوات الغذائية الناتجة عن تكرار التغيرات المناخية المتطرفة خاصة الجفاف الذي أصبح ملازما لمنطقة القرن الأفريقي، بإضافة إلى دورها في إدارة مشاريع التنمية و إيجاد فرص لشعوب المنطقة من خلال توفير مصادر عيش مستدامة.

5- لعبت المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية دورا بارزا في إستقطاب الرأي العام العالمي للأزمات الإنسانية و البيئية التي تعاني منها دول القرن الإفريقي ، مما عزز في تقديم المساعدات الإنسانية الإستعجالية و إسقطاب التبرعات المالية اللازمة لذلك .

6- تُقدم المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية على حد سواء الدعم اللوجستيكي لدول القرن الإفريقي في مواجهة التهديدات البيئية خاصة في الميدان، من خلال فرق متخصصة أثناء إدارة الأزمات الإنسانية و الكوارث الطبيعية مثل الجفاف و الفيضانات.

الفرع الثاني:السلبيات

1-جمود دور الهيئة عبر حكومية للتنمية (الإيغاد) من خلال أجهزتها في إيجاد الحلول الشاملة للمنطقة بسبب ضعف التمويل من قبل الدول الأعضاء مما أدى إلى فشل آليات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية الذي يستلزم موارد مالية معتبرة من أجل التقييم البيئي و رصد المعلومات المناخية بشأن التنبؤ.

2-تنامي النزاعات و الخلافات الحدودية ما بين دول الإيغاد أدى إلى عرقلة التنسيق ما بين الدول الأعضاء في إيجاد حلول مستدامة لمواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي، و استغلال بعض السياسيين في المنطقة الأوضاع الإدارية المتردية لإذكاء الخلافات الإثنية بين الأهالي من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

3- عرقلة سعي دول القرن الأفريقي في صياغة السياسات و الإستراتيجيات البيئية ، بسبب إستمرار هيمنه الطابع الانفرادي على حساب التعاون البيني في إيجاد الحلول دائمة و مستدامة لمواجهة التهديدات البيئية. و أكبر مثال على ذلك سعي كل من أرتيريا و أثيوبيا على أن يكون لهما الدور المهيمن و المنفرد في صناعة القرار داخل الإيغاد.

4-عدم رغبة دول القرن الإفريقي في تحقيق رؤية إقليمية مشتركة في إطار المسار التكاملي داخل منظمة الإيغاد، بسبب التمسك المفرط بالسيادة الوطنية على حساب المصلحة المشتركة، مما عرقل عمل العديد من إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية .

5- أدت هشاشة اقتصاديات دول القرن الأفريقي إلى عرقلة العديد من مشاريع التنمية في المنطقة. حيث أن أغلب الدول ليس لديها برامج جادة للتنمية الريفية أو تنمية الرعاة الرحل والمراعي، وتطوير الفلاحين وتمكينهم، بإضافة إلى عدم وجود برامج مدروسة لدرء الكوارث ورعاية النازحين واللاجئين. من جهة ثانية فإن عدم دمج الشواغل البيئية في خطط التنمية الوطنية الرئيسية والتي على رأسها إستراتيجيات الحد من الفقر أدى إلى عرقلة الإدارة البيئية الفعالة في القرن الأفريقي.

6- فشل تدابير التكيف مع تغير المناخ في عدة مجالات مثل موارد المياه، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، و المتجلي في خطط وسياسات واستراتيجيات التنمية المتبعة من قبل الدول الأعضاء في الإيغاد سواء على الصعيد الوطني، أو على الصعيد الإقليمي .

7 - تماطل الدول الأعضاء الإيغاذ في تنفيذ السياسات البيئية بسبب ضعف الإرادة السياسية وعدم وجود تنسيق في التشريعات و المؤسسات البيئية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

8 -الفوضى التي تميز منطقة القرن الأفريقي و التي تعم كل الدول تقريبا، فعلى غرار عدم الإستقرار السياسي و هشاشة الأنظمة السياسية في دول المنطقة، تتنافس القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الصين و دول الإتحاد الأوروبي على المنطقة نظرا لموقعها الإستراتيجي و منافذها البحرية التي تتحكم في طرق التجارة الدولية ، الأمر الذي جعل من القوى الكبرى تسعى دوما للسيطرة على المنطقة.

9 - ضعف مؤسسات المجتمع المدني المحلية (مثل: النقابات، الجمعيات، وسائل الإعلام، الجامعات، والقطاع الخاص)، التي قد يكون لها تأثير على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي في الضغط على دول القرن الأفريقي في انتهاج سياسات بيئية فعالة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

9-بالرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في منطقة القرن الأفريقي ، إلا أن هذا لا يخفي الجانب السلبي الذي يتخلل معظم نشاطاتها في المنطقة، فبعض المنظمات غير الحكومية ساعدت على تأجيج النزاعات في منطقة دارفور و محاولة نشر التبشير المسيحي بين أفراد اللاجئين في الصومال و كينيا.

10-تعمل المنظمات الحكومية و غير الحكومية على حد سواء، بالضغط على دول القرن الإفريقي التي تعاني من أزمات سياسية إلى جانب تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية و المساس بسيادتها و الضغط عليها بالمساومة على تقديم المساعدات الإنسانية الإستعجالية.

11-إنحياز بعض المنظمات الدولية الناشطة في منطقة القرن الإفريقي لدول معينة في تقديم المساعدات المالية و الإنسانية على حساب الدول الأكثر تضررا ،حيث تحضى إثيوبيا على حصة الأسد من هذه المساعدات في المقابل تعاني الصومال من أوضاع إنسانية مزرية.

12- تعمل بعض المنظمات غير الحكومية تحت غطاء العمل الإنساني في منطقة القرن الإفريقي، على استغلال الفئات الضعيفة لأغراض غير أخلاقية، و إستغلال العنصر البشري في المتجارة به من خلال التهجير السكان إلى دول أخرى .

الفرع الثالث:الآفاق المستقبلية

يعتبر الاستشراف المستقبلي أداة علمية مفيدة لوصف وضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. تكمن أهمية هذه السيناريوهات في المساعدة على تقييم الآثار المحتملة للعمليات الطبيعية والاجتماعية و الاقتصادية المختلفة للحالة المستقبلية للبيئة في منطقة القرن الأفريقي، و الهدف من وضعها هو تقديم التوجيه للمجتمع الإقليمي و دون الإقليمي والسياسات الوطنية لتحويل التهديدات إلى فرص للبيئة والتنمية في السياسات و الإجراءات العملية من خلال توظيف السياسات الوقائية و التدابير الاحترازية لضمان تحقيق الأمن الإنساني.

أولا- سيناريو إستمرار الوضع الراهن:

يأخذ هذا السيناريو اتجاها خطيا يفترض إستمرار الأوضاع الراهنة التي تقوض من بلوغ الأمن الإنساني في القرن الأفريقي. من جانب العامل السياسي تستمر الخلافات السياسية ما بين دول المنطقة ، و تحاول كل من إثيوبيا و إريتريا لعب الدور المحوري في منظمة الإيغاذ مما يؤدي إلى إستمرار الجمود الوظيفي للمنظمة في مواجهة التهديدات البيئية. لكن مع الخيارات المطروحة من قبل المنظمات الدولية و الإقليمية في إيجاد حلول للوضع البيئي في المنطقة قد تتمكن دول القرن الأفريقي من إحراز نجاحات بين الحين و الآخر. من جانب العامل الإقتصادي تستمر الأزمات الغذائية في المنطقة بتواتر موجات

الجفاف و تفاقم التدهور البيئي. حسب الأوضاع الإجتماعية للدول منطقة القــرن الأفريقــي و مؤشــرات التنمية البشرية تستمر دول القرن الأفريقي في الحلول في المراكز الأخيرة لدليل لتنمية البشرية.

جدول رقم (14):المؤشرات البيئية لدول القرن الأفريقي حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

	إمدادات الطاقة الأولية		الانبعاثات				الموارد الطبيعية					الآثار	
	الوقود الاحفوري	الطاقة المتجددة	ثاني أكسيد الكربون: المجموع	ثاني أكسيد الكربون: نصيب الفرد	غازات الاحتباس الحراري: نصيب الفرد	نضوب الموارد الطبيعية	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	الأنواع المهددة بالانقراض	الأراضي الزراعية	عدد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية	السكان الذين يعيشون على أراضي متدهورة
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	(بالنسبة المئوية من المجموع)		(ميغاطن)	(طن)	(أطنان مكافىء ثاني أكسيد الكربون)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(التغير بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة المئوية من كل الأنواع)	(بالنسبة المئوية من مساحة الأراضي)	(المتوسط السنوي من كل مليون شخص)	(بالنسبة المئوية)
	2009	2009	2008	2008	2005	2010	2010	1990/2010	2003-2012*	2011	2009	2005/2011	2010
145 كينيا	16.8	83.2	10	0.3	0.9	1.1	6.1	-6.5	8.9	8.4	48.1	2	31.0
161 أوغندا	..	..	4	0.1	..	4.5	15.2	-37.1	0.5	7.6	69.9	2	23.0
164 جيبوتي	..	..	1	0.6	..	..	0.2	0.0	6.3	8.2	73.4	6	8.0
171 السودان	30.2	69.8	14	0.3	3.0	12.9	29.4	-8.4	57.6	4.8	57.5	1	40.0
173 إثيوبيا	7.1	92.9	7	0.1	1.1	4.2	11.2	-18.6	4.6	6.7	35.0	2	72.0
181 إريتريا	22.6	77.4	0	0.1	0.8	0.0	15.2	-5.5	9.2	7.4	75.2	0	59.0
الصومال	..	..	1	0.1	..	..	10.8	-18.5	22.4	6.8	70.2	2	26.0

ملاحظة: الصومال ليس لها ترتيب محدد حسب دليل التنمية البشرية لعام 2013 نظرا لعدم توفر البيانات و المعلومات اللازمة لذلك.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2013:نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوّع، 2013،ص ص204-205.

ثانيا-سيناريو التغير إلى الأحسن:

يمثل هذا السيناريو المنظور البديل أو السيناريو التفاؤلي الذي يقوم على أساس التوظيف الفعال للتنمية المستدامة بجميع أبعدها سواء الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية . يأخذ هذا السيناريو معايير المعاهدات التي أبرمت من أجل مواجهة المخاوف البيئية و الاجتماعية من خلال إنتهاج عمليات الإصلاح للسياسات البيئية على مستويات الوطنية و الإقليمية، تسعى من خلالها دول القرن الأفريقي تبني اعتراف صريح بأن البيئة جزأ لا يتجزأ من التنمية المستدامة، اعتبار البيئة كفرصة للتنمية بدلا من اعتبارها كعائق ، و تعزيز المؤسسات الوطنية ،و تمكين الشعوب ،والتنمية البشرية، و القضاء على الفقر، و خلق مجتمع أكثر إنصافا يتناسق مع حقوق الإنسان حيث تعتبر كل هذه العوامل السابقة الذكر مفتاح الإدارة الفعالة و المستدامة للموارد الطبيعية . و تشير الإحصائيات الحالية إلى انخفاض واضح في مؤشرات أسعار الغذاء العالمي في شرق أفريقيا مما ينبأ بتحسن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة و تقلص نسبة من يعانون من المجاعة و سوء التغذية كما هو موضح في الشكل رقم(08).

شكل رقم(08):مؤشر أسعار الأغذية العالمية ومؤشرات أسعار المستهلك الإقليمية

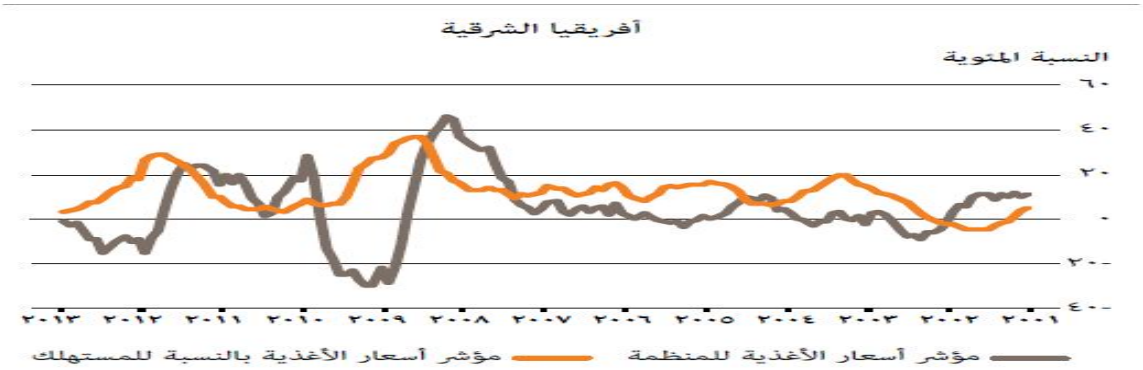

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم:الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013، ص 14.

كذلك نجحت بعض دول القرن الأفريقي كإثيوبيا من إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق غاية من الأهداف الإنمائية للألفية و المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015. و هو الأمر الذي قد يفتح المجال لدول الجوار بالقرن الأفريقي مستقبلا من السير على نفس الخطى، و هو كما موضح في الجدول رقم(15).

جدول رقم(15): انتشار نقص التغذية و التقدم نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في الإقليم.

البلد	عدد الأشخاص ناقصي التغذية							نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان						
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٥]	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٥]
	(بالملايين)					(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)						
إريتريا	٢,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٤٣,٨	▲	٧٥,٠	٧٧,٠	٧٤,٧	٦٩,٤	٦١,٣	-١٨,٢	
إثيوبيا	٣٥,٥	٣٦,٠	٣٤,٥	٣٣,٢	٣٢,١	-٩,٦	▼	٧١,٠	٥٣,٥	٤٥,٤	٤٠,٩	٣٧,١	-٤٧,٧	
كينيا	٨,٤	١٠,٩	١٠,١	١٠,٩	١١,٠	٣٠,٦	▲	٣٤,٨	٣٣,٩	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٥,٨	-٢٦,٠	
أوغندا	٥,٠	٦,٦	٨,٦	١٠,٢	١٠,٧	١١٥,٩	▲	٢٧,١	٢٦,٣	٢٩,٣	٣١,٦	٣٠,١	١١,٠	
السودان (سابقاً)*	١١,٤	٩,٧	١٢,٥	١٥,٣	غ ط	غ ط	غ ط	٤١,٩	٢٧,٧	٣١,٧	٣٦,١	غ ط	غ ط	غ ط

▼* تحقيق غاية مؤتمر القمة العالمي للأغذية ▼ تقليص العدد بأكثر من ٥ في المائة ▲ ازدياد العدد بأكثر من ٥ في المائة ■ الغاية تحققت أو من المتوقع أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ أو وصول نسبة الانتشار إلى ما دون ٥ في المائة بالارتكاز على التوجهات المطردة لكل البيانات بين ١٩٩٠ - ١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣ ■ التقدم غير كافٍ لبلوغ الغاية في حال استمرّت التوجهات الحالية ■ غياب التقدّم أو حصول تراجع - غ ط = غير منطبق

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي،المرجع السابق الذكر، ص ص42-43.

تقوم عملية عكس التدهور البيئي على عمل مهم، و هو يتمثل في السيطرة على الأنشطة البشرية التي تساهم في تدهور الأراضي و سوء استخدام الموارد الطبيعية، هذه العملية تقوم على الخيارات السياسية

التي تدفع بالتغيير الإيجابي في أنماط استخدام الموارد الطبيعية من خلال التنمية الموجهة نحو خلق فرص عمل للمجتمع الزراعي تهدف إلى تخفيف الضغط على الأراضي و المراعي و تمكين المجتمع من استخدام تدابير أكثر استدامة، و يمكن من استعاذة الغطاء النباتي تدريجيا من خلال التحكم في الرعي الجائر وقطع الأشجار و توفير الكهرباء لسكان الأرياف بدلا من الطاقة الحيوية المعتمدة على الخشب. نجاح عملية عكس التدهور البيئي ترتكز على الالتزام السياسي لدول القرن الأفريقي من خلال إعادة توجيه إستراتيجيات تنميتها و تنسيق إجراءات تنفيذها[1].

ثالثا-سيناريو التغير إلى الأسوأ:

يقوم هذا السيناريو على أساس التصور التشاؤمي، حيث يتوقع أن تواجه المنطقة مجموعة واسعة من التحديات . يرى هذا السيناريو أنه في ظل هشاشة أنظمة الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، وعدم التنسيق ما بين دول الإيغاد في تطبيق الآليات الإقليمية في مواجهة التهديدات البيئية ،فإن المنطقة ستواجه تكرار موجات الجفاف التي ستؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر و زيادة حالات سوء التغذية على نطاق واسع، ومن المرجح كذلك تراجع عائدات القطاع الزراعي بسبب إستمرار تدهور الأراضي و إزالة الغابات و الرعي الجائر حيث يوظف هذا القطاع ما نسبته 70% من اليد العاملة في المنطقة، و بالتالي سوف يتدهور الاقتصاد و ترتفع معه معدلات البطالة وينخفض معدل النمو الإقتصادي، و بفعل إرتفاع الحرارة و الجفاف ستتراجع صادرات الثروة الحيوانية و المحاصيل الزراعية. وستشهد المنطقة زيادة النزوح من الأرياف إلى المدن مما سيؤدي إلى الضغط و الازدحام على الموارد.إلى جانب هشاشة الخدمات الصحية و التعليمية يمكن أن يجعل المنطقة في اضطراب دائم مما يؤدي إلى تهديد الأمن الإنساني[2] .

بعد سرد السيناريوهات الثلاث السابقة فإنه من الصعب بما كان تحديد أي واحد منها يمكن أن يتحقق، نظرا لتعقد و تشابك المتغيرات الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي فمن الممكن أن يتحسن الوضع البيئي في المنطقة في حالة تفعيل التعاون و التنسيق ما بين الدول، و يمكن أن يزداد الوضع سوءا في حالة تفاقم التهديدات البيئية و إستمرار الجمود وعدم التنسيق ما بين الدول الأعضاء في منظمة الإيغاد.

[1] Kidane Mengisteab,''Environmental Degradation in the Greater Horn of Africa: Some Impacts and Future Implications'', in: Ulf Johansson Dahre, OP.Cit., PP.84 -85.
[2] Ibid, PP.83-84.

تعد الدول القرن الأفريقي من أكثر الدول تضررا بانعكاسات التهديدات البيئية في أفريقيا ،و ما زاد من تفاقم الوضع في المنطقة هو ترابط هذه التهديدات بعوامل أخرى كالنمو السكاني المتزايد، و الضعف الهيكلي و عدم الإستقرار السياسي لدول المنطقة، بإضافة إلى النزاعات حدودية ، و هشاشة الاقتصاد الوطني للدول، و إنعدام الأمن الغذائي و الصحي. و بالتالي فإن التدهور البيئي يساهم بشكل كبير في تهديد الأمن الإنساني بالمنطقة و عرقلة تحقيق التنمية المستدامة. تتنوع إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي ما بين جهود للمنظمات الإقليمية الخاصة بالمنطقة و المتمثلة في منظمة الإيغاد ، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في تبني إستراتيجيات قصيرة المدى من خلال الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف.

الخاتمة

المتتبع لتطور قضايا البيئة على المستوى الجهود الدولية لحماية البيئة، وعلى المستوى الأكاديمي يستنتج مدى أهمية البيئة في العلاقات الدولية، فالتحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب البارة أكسب موضوع البيئة و تهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، ثم مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني تبلورت قاعدة متينة للبعد البيئي بربطه بمختلف أبعاد الأمن الإنساني الأخرى كالأمن الإقتصادي ،و الأمن السياسي،والأمن الصحي، والأمن الغذائي، والأمن الشخصي.و بالتالي فإن ربط البيئة بالمخاوف الأمنية أمر في غاية الأهمية لضمان تحقيق أقصى ما يمكن من السلامة و الأمن.

تعاني القارة الأفريقية من مشاكل سياسية و أزمات اقتصادية أنهكت الوضع القائم فيها ، و إلى جانب هذه الوضعية المتأزمة كان لانعكاسات و تداعيات التهديدات البيئية عليها الأثر الواضح ،فمن خلال دراستنا للموضوع يتضح أن أفريقيا من أكثر القارات في العالم تضررا من آثار التهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ ،والتدهور البيئي، و جفاف، و تصحر ، و إلى غير ذلك من التهديدات، بالإضافة إلى ما سبق فإن القارة الأفريقية تسقط عليها كل الدلائل الواقعية التي تبين مدى تأثر الأمن الإنساني بكل أبعاده المختلفة من تبعات التهديدات البيئية. و بعد الإجابة على إشكالية المركزية و إثبات فرضيات الدراسة في المعالجة العلمية للموضوع، يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط التالية:

- تعاني القارة الأفريقية من مختلف أشكال التهديدات البيئة التي تمس كل بعد من أبعاد النظام الإيكولوجي، فمن جانب التهديدات المتعلقة بتغير المناخ و الغلاف الجوي تعد القارة الأفريقية من أكبر المتضررين من أثار تغير المناخ من احتباس حراري و إرتفاع دراجات الحرارة، بالرغم من أن القارة الأفريقية لا تساهم إلاّ بـــ3,8 % من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هذا من جهة، من جهة ثانية تعترف الدول الصناعية الكبرى بالمسؤولية التاريخية لتغير المناخ و تسعى من جهتها على تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة و لكن لا يوجد تنفيذ فِعْلِي على أرض الواقع مما زاد من تأزم قضية تغير المناخ العالمي.
- تعد الأخطار الناجمة عن التهديدات البيئة بمثابة تحديات عالمية في أسبابها و في حلولها على حدٍّ سواء، وهي أيضا تحديات شاملة من حيث أن معظم النشاطات الإنسانية تساهم في بلورتها،

في المقابل يتأثر البشر بتبعات تأثير هذه التهديدات. و تعد القارة الأفريقية أكبر متضرر من تداعيات هذه التهديدات و تدفع ضريبة تقدم الدول الصناعية الكبرى.

- تدهورالأوضاع الإقتصادية نتيجة تأثر قطاعات حساسة اتجاه تغير المناخ خاصة في القطاع الزراعي و السياحي.حيث تعاني القارة الأفريقية من نضوب موارد إستراتيجية هامة كالموارد المائية مما ينبئ بإجهاد مائي مستقبلي، فمن المتوقع أن يتعرض ما بين 75 إلى 250 مليون شخص لارتفاع في الإجهاد المائي الناشئ عن تغير المناخ،مما سيتسبب في نشوب نزاعات مستقبلية حول موارد المياه.

- تأثر الأمن الغذائي في أفريقيا بتبعات التدهور البيئي و تغير المناخ، ومعاناة الملايين من الأفارقة من إنتشار المجاعة و سوء التغذية،حيث من المتوقع أن تصبح الأراضي الزراعية الإفريقية من هنا على سنة 2025 غير قادرة على توفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان الأفارقة.و قد بلغ عدد العاجزين عن تلبية إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ما بين 2011 و 2013 حوالي 233 مليون شخص و أكثر من 3,5 مليون نسمة في شمال أفريقيا.

- تأثر الأمن الصحي في أفريقيا بإنعكاسات التهديدات البيئية من خلال تفشي الأمراض الوبائية المرتبطة ارتباطا وثيق بظواهر تغير المناخ من جفاف والاضطرابات المتطرفة في أحوال الطقس،مما ينبئ بظهور أزمات إنسانية تهدد الأمن الإنساني في المنطقة.حيث رصد عام 2012 حوالي 80% من حالات الإصابة بالملاريا عالميا في أفريقيا أي حوالي 219 مليون شخص،و 90% من حالات الوفيات في أفريقيا.

- ارتباط ندرة المصادر و نضوب الموارد الطبيعية بما يسمى "بحروب المستقبل" و التي بدأت تتداعى أسبابها في أفريقيا بسبب الصراعات السياسية ما بين الدول الأفريقية حول مصادر إستراتيجية متخطية الحدود القومية خاصة الموارد المائية، و هو ما يثبت حقيقة واقع أن التهديدات البيئية تتخطى آثارها القطاع الأمني و السياسي.

- تساهم الأمم المتحدة بدور كبير في مواجهة أخطار التهديدات البيئية، من خلال آلياتها المتنوعة والمتمثلة في عقد المؤتمرات الدولية ، و إبرام المعاهدات و الإتفاقيات البيئية الدولية، بإضافة

إلى أدوار وكلاتها الدولية المتخصصة في الشأن البيئي، الأمر الذي ساعد الأفارقة على طرح النقاشات الدولية حول ضرورة حماية البيئة و صيانتها في أفريقيا بإعتبارها قضية عالمية.

- ضرورة توحيد و تقوية دور الأفارقة في المؤتمرات و المحافل الدولية حول تغير المناخ والتحديات البيئية،و التكلم بصوت بواحد من أجل الظفر بتعهدات و تنازلات من قبل الدول المتقدمة و الضغط عليها من أجل تخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة.

- ضرورة تقوية الدور الإقليمي للإتحاد الأفريقي في مواجهة التهديدات البيئية ، وليس فقط من خلال خلق برامج لحماية البيئة و إنما تفعيل هذه البرامج على أرض الواقع . فالقارة الأفريقية من أكثر القارات ضعفا في مواجهة التهديدات البيئة و أقلها قدرة على التكيف.

- في ظل التهديدات البيئية تقف القارة الأفريقية عاجزة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية **(MDGs)**، حيث تعد هذه التهديدات أكبر عائق أمام أفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لكل من القطاعات الإقتصادية، و الإجتماعية، والبيئية.

- كتحصيل حاصل لما ذكر سابقا فإن منطقة القرن الأفريقي على غرار أفريقيا تشهد في ظل التهديدات البيئية حالة من الفوضى التي تهدد الأمن الإنساني بكل الأبعاده المختلفة .

- فشل المنظمات الإقليمية الفرعية لمنطقة القرن الأفريقي كالإيغاد في معالجة مظاهر الجفاف والتصحر من خلال أنظمة إدارة الكوارث التي تفتقد إلى التمويل أثناء معالجة الأزمات، بالإضافة إلى الخلافات السياسية ما بين دول القرن الأفريقي مما أدى إلى جمود العديد من المبادرات البيئية في المنطقة.

إن بناء إستراتيجية إفريقية متكاملة في الشأن البيئي ترتكز على التنمية المستدامة تعدا أمرا حتميا، فالأسباب والدوافع التي أدت إلى ضرورة مواجهة تفاقم التهديدات البيئية، تدفع بالدول الأفريقية إلى توحيد كلمتها في المحافل و المؤتمرات الدولية و الضغط على الدول الكبرى للخضوع لمبادئ القانون الدولي للبيئة و الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف.بإضافة إلى بناء و توظيف فعال للبرامج الإقليمية الهادفة لحماية البيئة ، و تفعيل برامج البحث العلمي حول التنبؤ المناخي و تكثيف التعاون في مجال تبادل المعلومات.

الملاحق

الملحق رقم (01):مؤشرات إقتصادية للقارة الأفريقية

المؤشر	2000	2005	البيانات الحالية[1]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	664	756	910	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.6	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس بالأسعار الجارية للدولار)	493	765	1345	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.9	3.0	1.5	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	376	395	414	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	51	53	56	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	51	54	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15-24 عاما)	62	—	67	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15-24 عاما)	76	—	76	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	61	63	63	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	77	76	76	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	16	22	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	552	629	724	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري)	0.8	0.8	0.9	

1 = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2008 و2012. يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي 2013،ص 27،

http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2013/Resources/9304887-1377201212378/9305896-1378757581347/AFRregion_AR.pdf.

الملحق رقم (02): الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

الغاية ٢

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

الهدف ٢

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٣

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٣

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٤

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

الهدف ٤

تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية ٥

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

الهدف ٥

تحسين الصحة النفاسية

الغاية ٦

تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة مابين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

الهدف ٦

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٧

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ

الغاية ٨

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ

الهدف ٧

كفالة الاستدامة البيئية

الغاية ٩

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

الغاية ١٠

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

الغاية ١١

تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

الهدف ٨

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ١٢

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيد الوطني والصعيد العالمي)

الغاية ١٣

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية

وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر

الغاية ١٤

معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية ١٥

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

الغاية ١٦

التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا

الغاية ١٧

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

الغاية ١٥

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

الغاية ١٨

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

قائمة المراجع

أولا: المصادر و المراجع باللغة العربية.

المصادر:

القرآن الكريم

1-سورة الأعراف.

2-سورة الحشر.

3- سورة قريش.

المراجع:

أ/الكتب:

1-إبراهيم دسوقي عطية، طارق، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2009.

2-أبو عين ،كوثر ، النظام البيئي و صحة المجتمع ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2006 .

3-أبو جودة ،إلياس ، الأمن البشري وسيادة الدول،بيروت ، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2008.

4-أماديوس برولهارت ،وولفجانج و بروبست، مارك ، الأمن الإنساني : دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد ، الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، 2009.

5-بن عنتر ،عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005.

6-بن العجمي بن عيسى ،محسن ، الأمن و التنمية، السعودية ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى ،2011.

7-بيليس ،جون ، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ، 2004.

8- هلال ،أشرف، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق،القاهرة،مصر ،مكتبة الأواب،الطبعة الأولى، 2005.

9- وايت ،بريان و آخرون ، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي ، دار نشر بالغراف ماكملان ، الطبعة الأولى ، 2004.

10- حسين ،خليل ، العلاقات الدولية: النظرية و الواقع-الأشخاص و القضايا، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

11-حسين ،خليل ، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007.

12- طاحون ،زكريا ، ممارسات مذلة للبيئة ، مصر، شركة ناس للطباعة ،2006.

13- طراف ،عامر ، التلوث البيئي و العلاقات الدولية، لبنان ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2008.

14- كامل ،مجدي ، قراصنة الصومال: إسرائيل..أمريكا..و مسمار جحا، سوريا، دمشق،دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009.

15- محمد علي وردم ،باتر ،العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التمنية المستدامة، الأردن، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2003.

16- محمدين ، سيد ،حقوق الإنسان و إستراتيجيات حماية البيئة ، مصر ، القاهرة ، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان، الطبعة الأولى،2006.

17-محمد السعدني ،عبد الرحمن ، مليجي السيد عودة ، ثناء ، مشكلات بيئية : طبيعتها-أسبابها-آثارها-كيفية مواجهتها، مصر ، القاهرة ،دار الكتاب الحديث، 2007.

18- محمد رأفت ،جلال و أحمد نصر الدين، إبراهيم ، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية،1985.

19-ميهوبي ،عبد الحكيم ، التغيرات المناخية :الأسباب، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي،الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2011.

20- مقري ،عبد الرزاق ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية.الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2008.

21- ميتكيس ،هدى و صدقي عابدين، السيد ، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الإقتصاد و العوم السياسية، جامعة القاهرة ،مصر ،2004.

22- مظلوم مكي عريم العاني، فارس ، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الأفريقي :دراسة في الجغرافيا السياسية، العراق، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2012.

23- عبد الرحمن الهيتي، نوزاد و آخرون، مقدمة في إقتصاديات البيئة، الأردن ،عمان ،دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2010.

24- عبد المقصود، زين الدين ، البيئة و الإنسان ، مصر ، الإسكندرية، منشأة المعارف،الطبعة الثانية ،1997.

25- عبد القوي السيد ،سامح ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي، مصر ، دار الجامعة الجديدة، 2012 .

26- العزاوي، نجم و حكمت النقار، عبد الله ، إدراة البيئة:نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000 ، عمان ،الأردن،دار المسيرة،الطبعة الأولى،2007.

27- عطية ناصف ،إيمان، مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

28- عمارة ،محمد ، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام ، القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري ، الطبعة الأولى،2009.

29- عرفة محمد أمين ،خديجة ،الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى،2009.

30- العشاوي ،صباح ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2010.

31-فوسلر ،كلود و جيمس ،بيتر ، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة ، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، مصر، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2000 .

32- صالح أبو العطا،رياض ، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة ، القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية،[ب.س.ط].

33- صفوت الزيات ، محمد ، القرصنة في القرن الأفريقي:تنامي التهديدات و حدود المواجهة،أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

34- قاسم، خالد مصطفى ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،مصر،الإسكندرية، الدار الجامعية ،2007.

35- رجب هاشم بن صادق ،عبد الوهاب ، الأمن البيئي، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 2006.

36- شاكر سعيد ،محمود و بن عبد العزيز، الحرفش خالد ، مفاهيم أمنية ،الرياض، السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى، 2010.

37- الشيخلي ،عبد القادر ،حماية البيئة، لبنان ،بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ، 2009.

38-التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي :كتاب السنوي 2003 ،ترجمة: فادي حمود و آخرون، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

ب/الدوريات:

1-أبو زيد محمد ،أحمد،" هل تصبح التغيرات المناخية مصدرا للنزاعات و زعزعة الإستقرار السياسي"، الدبلوماسي، العدد29، مارس 2008.

2-إيه كرونين ، آيدان و آخرون ، "المياه والتحديات الجديدة في المساعدات"، نشرة الهجرة القسرية: تغير المناخ و النزوح ،مركز دراسات اللاجئين، العدد 31،ديسمبر 2008.

3- بحري ،طروب ، " الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد "، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 07، نوفمبر 2011.

4- إسماعيل ،أحمد ، " قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية ، العدد 11، جانفي/مارس 2012.

5- بن عنتر ،عبد النور ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "،السياسة الدولية،العدد 160 ،المجلد 40 ،أفريل 2005.

6- الزواي ،محمد ، " الجفاف في أفريقيا .. القنبلة الموقوتة"، قراءات أفريقية، العدد 3، ديسمبر 2008.

7-الحسين ،شكراني و حلمي، كمال ،" تقرير عن :مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة :ريو+ 20" ، المستقبل العربي، السنة35، العدد404،أكتوبر 2012.

8- الحسين ،شكراني ، " تقريرعن: مؤتمر دربان حول تغيرات المناخ"، المستقبل العربي، العدد397، مارس 2012.

9-الحسين ،شكراني،" من مؤتمر إستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"،بحوث إقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف- خريف 2013.

10-الحسين ،شكراني ،" تقرير عن: مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ"،المستقبل العربي، العدد 383،جانفي 2011.

11- محمد عبد الحليم، أميرة، " العودة إلى القرن الأفريقي: الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة في الصومال"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد186، أكتوبر 2001.

12-محمد الصالح ،جلال الدين ،" القرن الأفريقي : أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية "، قراءات أفريقية ، العدد 01 ، أكتوبر 2004.

13- محمد غانم ،خالد ، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل مابعد الثورات العربية"،السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية،المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.

14- مسلماني ،باسم ، " المجاعة في الصومال و صراع الداخل و الخارج"، قراءات أفريقية، العدد 10، أكتوبر/ديسمبر 2011.

15- مورتون ، أندرو و آخرون ،"تحديات سياسات الأمن البشري"، نشرة الهجرة القسرية:تغير المناخ و النزوح ،مركز دراسات اللاجئين، العدد 31،ديسمبر 2008.

16- عبد الله الحربي ،سليمان ، "مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه و تهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

17- عوني ،مالك ، " رهان الثروات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية ،ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد 46 ،العدد 186، أكتوبر، 2011.

18- عبد الكافي، محمد ،" قمة المناخ بكوبنهاغن: خطوة إلى الأمام أم خيبة أمل"،مجلة الإذاعات العربية ،العدد01، 2010.

19- عبد العظيم عبد الهادي ،هويدا ،" القرن الإفريقي و محولات الإغاثة"،قراءات أفريقية، العدد 17، جويلية/سبتمبر، 2013.

20- عاصم فتح الرحمن،" تغير موازين القوى في القرن الإفريقي"،أفاق أفريقية، المجلد 11، العدد38، 2013.

21-عطية سليمان ،رندا ، " المياه وقود حروب المستقبل"، قراءات أفريقية ،العدد 02،سبتمبر 2005.

22- قاسم الخضري ،أنور، " أوضاع الصومال في القرن الأفريقي: و أثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر"، قراءات أفريقية، العدد 02، سبتمبر 2005.

23- شراقي ، عباس ، " بين الجيولوجيا و السياسة: رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185،جويلية 2011.

24- ثابت الدروبي،رانية، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد01 ،2008.

25- غليس ناهي السعيدي ،علي، "المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر"،مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08،العدد15،ديسمبر 2009.

26--- ،" التحولات السياسية في القارة الأفريقية..و تأثيراتها السياسية"،قراءات إفريقية ، العدد 13، جويلية/سبتمبر،2012.

27--- ، "الصومال: أكبر عمليات الإغاثة في التسعينيات لإطعام مليون إنسان"، الإنساني، مجلة تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد56، شتاء 2014.

ج/ مذكرات التخرج:

1-حموم فريدة ،الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2011/2010.

د/المؤتمرات و الملتقيات العلمية:

1-كراوز، كيت ، "الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى الملاحظ الخارجي"،أوراق مختارة قدمت خلال المؤتمر الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية،عمان ، الأردن، 14-2005/03/15 ، UNESCO ، 2008.

2- حسن أحمد وهبي،شهيرة ، "الأمن البيئي في المنطقة العربية"،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان " التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة" ،المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ ،مصر ، ماي 2007 .

3-محمد سالم ،عمر ،التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية، المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار و التجارة" من أجل تعزيز الشراكة الإقتصادية العربية الإفريقية،طرابلس،ليبيا ،25-2010/09/26.

4-عبد الله كامل ،عمر ، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"،أعمال ندوة الأمن العربي:التحديات الراهنة.. و التطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي الأوروبي ،الطبعة الأولى،1996.

5- على موسى ،غادة ،" مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة و التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة ،المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ ،مصر ، ماي 2007 .

6-خليفة موسي ،عوض ، "التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي"، ملتقي الجامعات الأفريقية :التعاون والتداخل ، الندوة العلمية محور درء الكوارث ،يناير 2006 ، جامعة أفريقيا العالمية،تم تصفح الموقع يوم:2013/12/28،

dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/37/011.doc.

هـــ/التقارير الدولية:

1-الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا،"تغير المناخ:منظور أفريقي للوصول إلى إتفاق لما بعد عام 2012"، تم تصفح الموقع يوم: 25/12/ 2013 ،
http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2008_climatechange_ar.pdf.

2-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، 2009/01/15.

3-الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، "تقرير عن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا"،مارس 2010، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/25،

http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2010_report-onclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf.

4-الأمم المتحدة، إتفاقية مكافحة التصحر،" النظر في متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"،تم تصفح الموقع يوم:2014/01/04،

http://www.unccd.int/Lists/OfficialDocuments/cop11/5ara.pdf.

5-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، "التعاون الدولي على منع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية بما فيها الأخشاب والحيوانات والنباتات البرّية وسائر الموارد الأحيائية الحرجية"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28،

https://cms.unov.org/documentrepositoryindexer/GetDocInOriginalFormat.drsx?DocID=e1be20ad-d3dd-42e5-bdfb-354ee35d791b .

6-الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء و التحديات و دور الأنكتاد،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/28،

http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex55d3_ar.pdf.

7- الأمم المتحدة،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات الفنية البيئية، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/17،

http://www.unep.org/GC/GC23/documents/GC23-3-ADD7-ARABIC.doc.

8-أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000: نص البروتوكول و مرفقاته، مونتريال، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2000.

9-إتفاقية التنوع البيولوجي، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2007،التنوع البيولوجي و تغير المناخ.

10- بيتس ،بريسون و آخرون، تغير المناخ و الماء: الورقة الفنية السادسة ، الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، جنيف،2008.

11-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013:نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوّع، 2013.

12-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011:الإستدامة و الإنصاف مستقبل أفضل للجميع،2011.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 :تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية،بيروت ،لبنان ، 2009.

14-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000، البحرين، المنامة، عالم الترجمة، 2000.

15-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 3 :المنظورات الماضية و الحالية و المستقبلية، البحرين، المنامة،عالم الترجمة، 2002.

16-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 4 :البيئة من أجل التنمية، كينيا،نيروبي، 2007.

17-كمال طلبه ،مصطفى و صعب نجيب ، البيئة العربية:تغير المناخ،أثر تغير المناخ على البلدان العربية، بيروت لبنان، المنتدى العربي للبيئة و التنمية ،2009.

18-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إستراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر2011-2014: تحقيق نتائج مميزة لصالح الأشخاص المحتاجين، القاهرة،المكتب الإقليمي للإعلام ، الطبعة الأولى، جانفي 2011.

19-منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2012،، روما ،2012.

20-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم:الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013.

21-منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي ، الدورة السابعة و العشرون، تم تصفح الموقع:2013/12/27،

http://www.fao.org/docrep/meeting/003/Y0527A.htm#note2.

22-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: العمل معاً من أجل مراقبة الطقس والمناخ والماء وفهمها والتنبؤ بها، سويسرا، 2009.

23-منظمة الصحة العالمية، حماية الصحة من تغير المناخ ، يوم الصحة العالمي 2008، سويسرا، تم تصفح الموقع يوم :2013/12/26 ،

http://www.who.int/world-health-day/toolkit/report_web_full_ar.pdf.

24-منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي 2007، ورقة قضايا :الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمنًا ، تم تصفح الموقع يوم: 12/09/ 2013،

http://www.who.int/world-health-day/previous/2007/files/issuespaper_final_lowres_ar.pdf?ua=1.

25-المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا،البيئة و التنمية المستدامة، الأمانة العامة لمنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي ، ص58،،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/11،
http://www.aalco.int/Environment-Arabic-Final.doc.

و/القواميس:

1- روبنسون ،بول ، قاموس الأمن الدولي،الإمارت العربية المتحدة ،أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.

2-غريفيش مارتن و أوكالاهان، تيري ، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة، دبي ، 2008.

ز/مواقع الانترنت:

1-اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/19،
http://www.eeaa.gov.eg/cmuic/arabic/main/pops.asp.

2-اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/11،

http://archive.basel.int/text/conv-rev-a.pdf .

3- أحمد علي العدوي ،محمد ، "الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم...و العلاقات المتبادلة"، تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/06،
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf.

4-أحمد عثمان ،عبد الرحمن ، عبد الرحمن أحمد رهام ،" تأثير الحروب والنزاعات علي التعليم في إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2013/12/28،
http:// dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/47/002.docx .

5- برنامج الأغذية العالمي، "لمحة عامة"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/09،
http://ar.wfp.org/overview.

6- برنامج الأغذية العالمي،" استعراض عام 2011 " ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/17،
http://ar.wfp.org/sites/default/files/ar/file/wfp_2011.pdf.

7- بروتوكول كيوتو الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)،تم تصفح الموقع يوم:2014/03/18،

http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf.

8- جاسم الشجيري ، فايق حسن، " البيئة والأمن الدولي" ، تم تصفح الموقع يوم: 11/05/ 2013 ، http://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm.

9-الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تم تصفح الموقع يوم:2014/01/11،

https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf.

10- زيد المرهون ،عبد الجليل ، "حتى لا ننسى أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/18، http://www.alriyadh.com/718752.

11-حسن عبد الرحمن،أزاهر ،"ظاهرة الإحتباس الحراري:الأسباب،التداعيات،و مقترحات الحلول"،تم تصفح الموقع يوم :2013/12/28،

http://dimarsi.iua.edu.sd/magazine1.pdf .

12- حسين، زكريا ،" الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم:2013/03/27، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

13- حسين عبد القوي ، محمد ، "التلوث البيئي"، تم تصفح الموقع يوم:2013/01/20،

http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381379012962590.pdf.

14-ياماورا، تاكايوكي ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ،ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم: 2010/11/10، http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html.

15- يونيسف، " عن يونيسف"، تم تصفح الموقع يوم 2014/04/11، http://www.unicef.org/arabic/about/ .

16-كيوان، مأمون، "قضايا الحرب و السلم في القرن الإفريقي " ،تم تصفح الموقع يوم: 2014/02/10، http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/mkiwan.htm .

17- المشعل، سليمان ، "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي"،تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/12 ، http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html.

18-منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم:2014/01/03،
http://www.fao.org/about/ar/ .

19-نص بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000،تم تصفح الموقع يوم:2014/04/04،
http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/treaties/ar/cbd-cp/trt_cbd_cp.pdf.

20- سليمان احمد الفقير ،رائد ،" جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب "، الحوار المتمدن، العدد 1685،تم تصفح الموقع يوم:2013/03/15،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2076615.

21- عبد الجليل،إبراهيم ، " التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية: قطاع البترول والغاز العربي"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/10،
http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/B1-UNEP.pdf.

22-على الفار ،عمرو ، "المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية : النيباد" ، السياسة الدولية، جويلية 2002، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/11،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220475&eid=611.

23-عبد القادر ناجي ،عزو محمد ،"عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي الجزء الأول " ،تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/12 ،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144415.

24-عثمان، تهاني ، "المجاعة في القرن الإفريقي.. خوف و تطمينات و معالجات"، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/29،
http://www.sudaress.com/alsahafa/32124.

25- الشهابي،عاصم ،" تأثير التغيرات المناخية على صحة الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/12/20،
http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/22.pdf.

26- الشيخ ،طارق ،" التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/07،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221929&eid=1097 .

27- تيشوري، عبد الرحمن ، " الإقتصاد البيئي والأمن البيئي"، تم تصفح الموقع يوم:2013/03/10،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264425.

28---،"منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة(فاو)"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/31،

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/4291d69d-b5f5-4074-9e09-96877c009e00.

29---،"الأمن الغذائي في القرن الإفريقي: رؤية إقتصادية" ، تم تصفح الموقع يوم :2013/12/28،

dimarsi.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/37/001.doc.

30 --- ،" إستعمال عوارض الطبيعة لتمنية أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/19،

http://www.wmo.int/pages/africaconf/documents/Background1_ar.pdf.

31--- ، "الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم: 05 /2014/03،

http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp158-crises-in-a-new-world-order-humanitarianism- 070212-ar.pdf .

32---،" منظمة نيباد :منظمة الشراكة لتنمية إفريقيا" ، تم تصفح الموقع يوم :2013/11/31،

http://www.qiraatafrican.com/view/?q=963.

33---،" إنعدام الأمن الغذائي المتصل بالجفاف:التركيز على القرن الأفريقي"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/11،

http://www.fao.org/crisis/28420-04f868b8a7620a1ffd64b931eb5d6f7b4.pdf.

34 --- ، "اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط" ، تم تصفح الموقع يوم:2014/04/23،

http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/316285.

35--- ،" لمحة عامة: من هي منظمة أطباء بلا حدود"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28،

http://www.msf-me.org/ar/article/about-us/overview.html.

36--- ، "الصومال: أطباء بلا حدود تحذر من أن دمج الإغاثة في الإستراتيجية السياسية والعسكرية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سوف يهدد جهود العمل الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم:2014/02/28،

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/humanitarian-aid-must-not-be-co-opted-into-somalia-stabilization-campaign.html.

37--- ، "وكالات الأمم المتحدة تكثف عمليات نقل المساعدات الغذائية للصوماليين المتضررين من المجاعة"، تم التصفح يوم :2013/12/12،

http://www.un.org/arabic/news/ar/print.asp?newsid=15370 .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

A/Books :

1- Buzan, Barry & Hansen, lene , The Evolution of International Security Studies, USA , Cambridge University Press , 2009.

2- Battersby ,Paul and M.Siracusa, Joseph, Globalization and Human Security, United States of America, Rowman and Littlefield Publishers Inc ,2009 .

3-Dodds, Felix and Pippard ,Tim, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthscan , 2005 .

4- Dussouy, Gérald, Les Théories de L'interétatique :traité de Relation internationales (II), Paris, L'harmattan, 2007.

5-Hough, Peter, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004.

6- Krause , Keith and C.Willaims, Michael ,Critical Security studies: concepts and cases, London, UCL Press, 1997.

7- Paul D., Williams, Security studies: an Introduction, London and New York , Routledge, 2008.

8- Preece J.Jackson , Security in International Relations, United Kingdom , London ,The University of London International Programmes , 2011.

9- G. Patman, ,Robert Globalization_and Conflict: National Security in a New Strategic Era, London and New York, Routledge ,2006.

10- Salmon Trevor C. and others ,Issues in international relations , London and New York, Routledage ,2nd edition,2008.

B/Periodicals :

1-Balzacq, Thierry, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, N°:52, hiver 2003-2004.

2-Brown, Oli and Crawford ,Alec, ''Climate change: A new threat to stability in West Africa? Evidence from Ghana and Burkina Faso'', African Security Review , Institute for Security Studies, Vol.13,N° :3, September 2008.

3- Brown ,Oli and Others ,**''**Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa**"** , International Affairs**,** Vol.83,Issue 6, November 2007, P.1148

4-Detraz ,Nicole and M. Betsill ,Michele, ''Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts '', International Studies Perspectives, Vol.10, 2009.

5-H. Ullman ,Richard," Redefining Security", International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983.

6-Knight,Alexandra,'' Global Environmental Threats : Can The Security Council Protect Our Earth ?'', New York University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005.

7-Kraus, Keith & Jutersonke, Oliver,'' Peace, Security and Development in Post-conflict Environments '', Security Dialogue ,Vol .33, N° :4, December 2005 .

8-Newman ,Edward,'' Human Security and Conflict '', human Security Journal, Issue 3, February ,2007.

9-Newman ,Edward,'' Critical Human Security Studies'', Review of International Studies, Vol.36, Issue 01, Janurary 2010.

10-Percival, Val & Homer-Dixon ,Thomas, ''Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa '', Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998.

11- Paris , Roland ,"Human security: Paradigm shift or hot air? " ,International security ,Vol 26, N°:2 , Fall 2001.

12- Roe ,Paul,'' The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Conflict as a 'Tragedy ' ?'',Journal of Peace Research, Sage Publictions,Vol.36 , N° :2, 1999 March , P.184 .

13-Sorensen, Georg, "After the Security Dilemma:The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue,Val.38,N:°3,September 2007.

14-Sorj, Bernardo, "Security Human Security and Latin America", Sur-International Journal on Human Right, Human Right University Network, N°:3 , Year2, 2005.

15-Tsai ,Yu-tai,"The Emergence of Human Security: A Constructivist View", International Journal of Peace Studies, Vol.14, N°:2, Autumn/Winter 2009.

16-Wolfers, Arnold, '' National Security as an Ambiguous Symbol'',Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N°:4, December 1952.

17-Williams,Michael,'' Words ,Images, Enemies :Securitization and International Politics '' , International Studies Quarterly ,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003.

C/Working Papers :

1-Alkire, Sabina,'' A Conceptual Framework for Human Security'', Working Paper2, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003 , Accessed:08/03/2013, http://www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf.

2-Alem Terefe, Habtamu , '' People in Crises: Tackling the Root Causes of Famine in the Horn of Africa'' , Discussion paper, Norwegian Agricultural Economics Research Institute , N° :1, March 2012 , P .7, Accessed :18/04/2014 , http://www.nilf.no/publikasjoner/Discussion_Papers/2012/dp_2012_1.pdf .

3-Benedek ,Wolfgang and Others,'' Human Security and human Rights Education: Pilot study'',European Training and Research Centre for Human Rights and, Democracy ,Austric, Graz,Julay 2002, Accessed:11/10/2013, http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/31763/ipublicationdocument_singledocument/c4f1d629-711a-4de0-8303-4c2f1cb70958/en/14.pdf.

4-Castles ,Stephen , ''Environmental change and forced migration: making sense of the debate'', Refugees Studies Centre ,University of Oxford, Working Paper N°: 70, Accessed:30/06/2013, http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf.

5-Chalecki, Elizabeth L , ''Environmental Security : A case study of climate change'', Politic Institute for studies in Devlopment, Environment, and security, Accessed: 03/01/2013, http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki.pdf.

6-Dalby, Simon, ''Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda'', Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, No.30,April 2000, Accessed :12/05/2013, http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf .

7-Michael ,Brzoska , "The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security", Paper prepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, Accessed :11/03/2013,

http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/3/8/8/pages253887/p253887-5.php .

8-Maertens ,Lucile,'' La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques'', Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire, Fiche de L'Irsem N° :17, juin 2012, Accessed :24/10/2013, http://www.defense.gouv.fr/content/download/168799/1820943/file/Fiche%20n%C2%B017%20Maertens.pdf.

9-Page , Edward, ''What's the Point of Environmental Security,Working'', Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference , Stockholm, 9-11 September 2010 , Assecced: 02/11/2013, http://stockholm.sgir.eu/uploads/PageStockholmSGIR2010.pdf.

10-Rodrigues de Brito, Rafaela, ''A Climate for Conflict or Cooperation? Addressing the Securitization of Climate Change'',Paper prepared for the Third Global International Studies Conference, 17-20 August 2011, University of Porto, Portugal, Accessed: 19/12/2013, http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-724.pdf.

11-Scheffran ,Jürgen and others, ''Theories and Models of the Climate Security Link'', Working Paper Clisec-3, Research Group Climate Change and Security, University of Hamburg, Accessed:19/02/2014, http://clisec.zmaw.de/fileadmin/user_upload/fks/publications/working-papers/Working_paper_CLISEC-3.pdf.

D/Reports :

1-Anthony Mwiturubani ,Donald and Van Wyk, Jo-Ansie, Climate Change and Natural Resources Conflicts in Africa , Institute for Security Studies , Monograph 170.

2-Brown ,Oli and Crawford ,Alec , Climate Change and Security in Africa : A Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting , International Institute for Sustainable Development, Canada , March 2009 .

3- Besad ,Hany a and Sewankambo ,Nelson , Climate Change in Africa: Adaptation, Mitigation and Governance Challenges, The Centre for International Governance Innovation (CIGI) , Canada,2009.

4-Commission on human Security , human Security Now ,New York,2003, Accessed : 11/12/2013, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/91BAEEDBA50C6907C1256D19006A9353-chs-security-may03.pdf.

5-Günter Brauch ,Hans and others , ''Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security :Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks '', Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Springer Berlin Heidelberg ,Vo .5 ,2011.

6-InterGovernmental Authority on Development, IGAD Environment and Natural Resources Strategy, InterGovernmental Authority on Development, Djibouti, April 2007 , Accessed :13/03/2014, http://igad.int/attachments/159_IGAD_ENR_Strategy.pdf .

7- Oxfam, Oxfam Annual Report 2011-2012, Accessed :29/04/2014 , http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-annual-report-2011-2012.pdf.

8-Peter Acquah and others, The History of the African Ministerial Conference on the Environment : 1985-2005, African Ministerial Conference on the Environment (AMCEN), Nairobi ,Kenya, 2006 .

9-Rhoda Margesson and others , Horn of Africa Region: The Humanitarian Crisis and International Response, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, January 2012.

10-The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and The International Fund for Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP), The State of Food Insecurity in the World 2013 :The multiple dimensions of Food security, Rome, FAO, 2013.

11-The Food and Agriculture Organization of The United Nations, FAO Statistical Yearbook 2012 Africa Food and Agriculture, Regional Office for Africa, Rome ,2013.

12-Ulf Johansson Dahre, Horn of Africa and Peace: The Role of the Environment, Somalia International Rehabilitation Centre and Lund Horn of Africa Forum, Department of Economic History , Lund University, 2010, Accessed :06/05/2014, http://www.sirclund.se/Conf2009.pdf .

13- United Nations Children's Fund (UNICEF), 2012 UNICEF HUMANITARIAN ACTION FOR CHILDREN, New York, USA, January 2012 .

14-United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994.

15 -United Nations Environment Programme, Africa: Atlas of Our Changing Environment, Division of Early Warning and Assessment (DEWA) and United Nations Environment Programme (UNEP), Nairobi , Kenya, 2008 .

16-United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth, Nairobi, Kenya, 2006 .

17-United nations Environment Programme, Keeping Track Changing Environment, Nairobi , Keyna ,October 2011 .

18-United nations Environment Programme,Global Environment Outlook 5 : Environment for The Future We Want, Nairobi,Keyna ,2012.

19-Van de Giessen, Eric, Horn of Africa : Environmental Security Assessment ,The Hague,The Netherlands, Institute for Environmental Security,2011.

20-World Health organization ,The Work of WHO in the African Region 2012-2013, Regional Office for Africa, Brazzaville, 2013.

21----, Human Security in Theory and Practice : Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security , Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs,2009, Accessed:07/05/2013, http://hdr.undp.org/en/media/HS_Handbook_2009.pdf.

E/Cites of internet :

1- African Ministerial Conference on the Environment, ''Drought in the Horn of Africa: challenges, opportunities and responses'',Accessed :29/03/2014 , http://www.unep.org/roa/amcen/Amcen_Events/4th_ss/Docs/AMCEN-SS-IV-EG-4.pdf .

2-Berman, Jacqueline, ''This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life'' ,Accessed :09/11/2013 ,

http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php .

3- Hufty , Marc, "La sécurité environnementale : un concept à la recherche de sa définition'', Accessed: 02/10/2013, http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/developpement/shared/developpement/projets/GREG/publ_GREG/Hufty-SecuEvt-epreuve.pdf .

4- Hari, Johann, '' You are being lied to about pirates'', Accessed :31/03 /2014 , http://www.independent.co.uk/voices/commentators/johann-hari/johann-hari-you-are-being-lied-to-about-pirates-1225817.html.

5-Kariuki, Angela, ''The African Ministerial Conference on the Environment: A Report on Africa's Future Environmental Affairs Strategies'', Accessed :10 /03/2014, http://m.polity.org.za/article/the-african-ministerial-conference-on-the-environment-a-report-on-africas-future-environmental-affairs-strategies-2010-09-10 .

6- Martinovosky , Peter, ''Environmental Security and Clasical Typology of Security studies'', Accessed :12/11/2013, http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf .

7- Mayers, Norman, ''Environmental Security : What's New And Different ?'', Accessed : 11/10/2013, http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf .

8- Myers, Norman, ''Environmental Security(GUEST ESSAY)'', Accessed : 09/09/2013, http://www.cengage.com/resource_uploads/static_resources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf .

9- Polycarp Amechi , Emeka ,''Linking Environment Protection and Povrrty Reduction in Africa: An Analysis of the Regional Legal Responses to Environmental Protection'', Accessed :19/04/2014, http://www.lead-journal.org/content/10112.pdf.

10-Sebhatu , Keflemariam, ''African Cooperation on Disaster Risk Mangement the model of IGAD region :IGAD'S Perspective in Disaster Risk Mangement'', Assecced: 28/12/2013, http://dimarsi.iua.edu.sd/magazine1.pdf.

11-----,''African Ministerial Conference on Environment (AMCEN)'', Accessed 11/01/2014, http://africasd.iisd.org/institutions/african-ministerial-conference-on-environment-amcen .

12 -----, ''The future We Want'', Accessed :24/04/2014, http://www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf.

13 -----, ''Environment Initiative and Action Plan of the New Partnership for Africa's Development (NEPAD)'', Accessed :25/03/2014, : http://africasd.iisd.org/institutions/environment-initiative-and-action-plan-of-the-new-partnership-for-africas-development-nepad/.

14 -----, ''Terms of Refernce (TOR) For an IGAD Environment Policy development'', Accessed :23/04/2014 , http://igad.int/attachments/303_ToR%20for%20IGAD%20Environment%20Policy%20Development%5B1%5D.doc.

15 -----, '' background'', Accessed :11 /04/2014, http://www.icpac.net/background/background.html# .

16 ----- ,'' IGAD'S Regional Perspective in Disaster Risk Reduction '', Accessed :27/02/2014, http://www.preventionweb.net/files/globalplatform/IGADDRMStatementGenevafinal.doc.

17 -----, ''Food security crisis in the Horn of Africa'',Accessed :11/10/2014 , http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2011/07/gha-food-security-horn-africa-july-20111.pdf.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر و العرفان

خطة البحث

مقدمة.....1-7

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.....9-57

المبحث الأول: مفهوم الأمن.....**10**

المطلب الأول: تعريف الأمن.....**10**

الفرع الأول:المعنى اللغوي للأمن.....**10**

الفرع الثاني:المعنى الإصطلاحي للأمن.....**11**

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية..... **15**

الفرع الأول:التصور الواقعي للأمن.....**15**

الفرع الثاني:التصور الليبرالي للأمن.....**17**

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.....**18**

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاغن.....**18**

الفرع الثاني:الدراسات النقدية للأمن.....**19**

الفرع الثالث: الإتجاه النسوي..... **21**

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي..... **22**

المطلب الأول: تعريف البيئة و الأمن البيئي.....**22**

الفرع الأول: تعريف البيئة.....**22**

الفرع الثاني:تعريف الأمن البيئي.....**25**

المطلب الثاني: تعريف التهديد البيئي.....**28**

الفرع الأول: تعريف التهديد.....**28**

الفرع الثاني:مدلول الإصطلاحي للتهديد البيئي.....**31**

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة و الأمن البيئي.....**33**

الفرع الأول:الجيل الأول للأمن البيئي.....**33**

الفرع الثاني:الجيل الثاني للأمن البيئي.....**34**

الفرع الثالث:الجيل الثالث للأمن البيئي.....**36**

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي.....**38**

فهرس المحتويات:

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني.....42

المطلب الأول : تعريف الأمن الإنساني **42**

المطلب الثاني: خصائص و أبعاد الأمن الإنساني.....**48**

الفرع الأول: خصائص الأمن الإنساني.....**48**

الفرع الثاني:أبعاد الأمن الإنساني.....**49**

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن الإنساني.....**54**

الفصل الثاني:مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا و آليات مواجهتها.....59-118

المبحث الأول: مظاهر تأثير التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا.....60

المطلب الأول: ماهية التهديدات البيئية في القارة الإفريقية.....**60**

الفرع الأول: التهديدات المتعلقة بتغير المناخ.....**60**

الفرع الثاني: التهديدات البيئية المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية.....**63**

الفرع الثالث: رمي النفايات الكيماوية.....**69**

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي و الأمن الصحي..... **71**

الفرع الأول: أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي.....**71**

الفرع الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الصحي.....**74**

المطلب الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي و الأمن السياسي **76**

الفرع الأول: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي.....**76**

الفرع الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن السياسي.....**77**

المطلب الرابع: أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي.....**83**

المبحث الثاني:آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية.....86

المطلب الأول:المؤتمرات الدولية **86**

المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية.....**93**

المطلب الثالث: دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.....**99**

المبحث الثالث:الآليات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية.....103

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي.....**103**

المطلب الثاني:الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية.....**107**

المطلب الثالث: دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(NEPAD) **111**

الفرع الأول: الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.....**111**

الفرع الثاني: البنية المؤسساتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.....**112**

الفرع الثالث: ماهية خطة عمل النيباد في مواجهة التهديدات البيئية.....**112**

فهرس المحتويات:

المطلب الرابع: دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.....**114**
الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني بدول القرن الأفريقـــي في ظل التهديدات البيئية..... 120-166
المبحث الأول:واقع التهديدات البيئة في دول القرن الإفريقي 121
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي.....**121**
الفرع الأول: التعاريف الضيقة لمنطقة القرن الأفريقي.....**121**
الفرع الثاني: التعاريف الواسعة لمنطقة القرن الأفريقي.....**122**
المطلب الثاني: تهديدات الأمن البيئي في منطقة القرن الإفريقي **125**
المبحث الثاني:انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في دول القرن الإفريقي.....131
المطلب الأول:الأوضاع الإقتصادية والأزمات الغذائية و تداعياتها على الأمن الإنساني في القرن الإفريقي.....**131**
الفرع الأول:الأوضاع الإقتصادية.....**131**
الفرع الثاني:الأزمات الغذائية في منطقة القرن الأفريقي.....**134**
المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية و السياسية للتهديـــدات البيئيـــة علـــى الأمـــن الإنســـاني فـــي القـــرن الأفريقي..... **137**
الفرع الأول: الإنعكاسات الإجتماعية **137**
الفرع الثاني:الإنعكاسات السياسية.....**140**
المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي..... **147**
المطلب الأول: دور المنظمات الحكومية الإقليمية و العالمية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي.....**147**
الفرع الأول: دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) في مواجهة التهديدات البيئية.....**147**
الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية العالمية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي **152**
المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الأفريقي.....**155**
المطلب الثالث: تقييم إستراتيجيات المواجهة في القرن الأفريقي و الآفاق المستقبلية..... .....**159**
الفرع الأول:الإيجابيات.....**159**
الفرع الثاني:السلبيات.....**160**
الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية.....**162**
الخاتمة.....**167**
الملاحق.....**171**
قائمة المراجع.....**176**
فهرس المحتويات.....**197**

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول.....202
قائمة الخرائط.....203
قائمة الأشكال.....203
قائمة الإختصارات.....204
ملخص الدراسة.....206

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التوسع و التعمق في مضامين الأمن في الدراسات الأمنية.	14
02	تطور مراحل أو أجيال الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية.	38
03	أهم التهديدات التي تطال كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني.	53
04	الموارد المائية المتجددة بالقارة الإفريقية موزعة على مختلف الأقاليم.	67
05	الدول الإفريقية التي تواجه أزمة طوارئ غذائية.	73
06	أنظمة تغير المناخ للإتحاد الأفريقي.	106
07	الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية في أفريقيا.	110
08	تغير الغطاء الغابي في دول القرن الأفريقي في الفترة ما بين 2000-2005	127
09	أهمية قطاع الزراعة و الرعي في القرن الأفريقي .	131
10	أهم الأزمات الغذائية التي شهدتها دول القرن الأفريقي.	135
11	إنعدام الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي لكل بلد.	136
12	مؤشرات اقتصادية و اجتماعية لدول القرن الأفريقي.	138
13	أثر التهديدات البيئية على الأمن في منطقة القرن الأفريقي.	146
14	المؤشرات البيئية لدول القرن الأفريقي حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013.	163
15	انتشار نقص التغذية و التقدم نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في الإقليم.	164

فهرس المحتويات:

قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الانكماش التدريجي لبحيرة تشاد على مدى العقود الأربعة الماضية.	68
02	التهديدات البيئية التي تواجه كل منطقة في القارة الأفريقية.	70
03	بلدان العالم التي تواجه إنعدام الأمن الغذائي و التي أغلبها تقع في القارة الإفريقية.	72
04	خريطة دول القرن الأفريقي.	124
05	أهم المناطق التي تعاني من تدهور في الأراضي في القرن الأفريقي.	130
06	وضع الأمن الغذائي في القرن الأفريقي في أوت 2012.	137
07	النزاعات البيئية في دول القرن الأفريقي.	143

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الطريقة التي تتسبب فيها الندرة البيئية بالنزاعات.	36
02	العلاقات السببية بين تغير المناخ و الآثار البيئية والاحتياجات الإنسانية، و الآثار المجتمعية.	41
03	نسبة المحرومين من الخدمات البيئة في أفريقيا جنوب الصحراء.	85
04	أسعار الذرة و السرغوم ، مقديشو في الفترة ما بين جوان 2009-جوان 2011.	133
05	أسعار القمح و الذرة ، أديس بابا في الفترة ما بين جويلية 1999-جويلية 2011.	133
06	أسباب نزوح و الهجرات البشرية في القرن الأفريقي في الفترة (جويلية-ديسمبر 2011)	139
07	اتجاهات المساعدات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي	152
08	مؤشر أسعار الأغذية العالمية ومؤشرات أسعار المستهلك الإقليمية	164

قائمة الاختصارات

List of abbreviations

المصطلح	معناه باللغة الانجليزية	معناه باللغة العربية
AMCEN	African Ministerial Conference on the Environment	المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة
AEO	African Environment Outlook	توقعات البيئة الأفريقية
AU	African Union	الإتحاد الأفريقي
BASIC	Brazil, South Africa, India and China.	دول بيزيك و هي: البرازيل و جنوب أفريقيا و الهند و الصين.
CARE	Cooperative for Assistance & Relief Everywhere	تعاونية المساعدة و الإغاثة في كل مكان
CEWARN	Conflict Early Warning and Response Mechanism	الإنذار المبكّر للصراع و الاستجابة الآلية
FAO	The Food and agriculture organization.	منظمة الأغذية و الزراعة
GHG	Green house gasses	غازات دفيئة
IEO	IGAD Environment Outlook	توقعات البيئة لإيغاد
ICPAC	Climate Prediction and Applications Centre	مركز التنبؤات المناخية و تطبيقاتها
IFAD	The International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IGAD	Inter-Governmental Authority For Development	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
IPCC	Inter governmental Panel of Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
MDGs	the Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
NEPAD	New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
OAU	Organization of African Unity	منظمة الوحدة الأفريقية
PNUD	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
POPs	Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants	اتفاقية ستوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة
RECs	The Regional Economic Communities	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
TRIPS	Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	الاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية

UN	**The United Nations**	**الأمم المتحدة**
UNCBD	**United Nations Convention on Biological Diversity**	**اتفاقية التنوع البيولوجي**
UNFCCC	**The United Nations Framework Convention on Climate Change**	**الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ**
UNCCD	**United Nations Convention to Combat Desertification**	**اتفاقية مكافحة التصحر**
UNCLOS	**UN Convention on the Law of the Sea**	**معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار**
UNCTAD	**United Nations Conference on Trade and Development**	**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**
UNECA	**Economic Commission for Africa of the United Nations**	**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة**
UNEP	**United nations Environment Programme**	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
UNICEF	**United Nations Children's Emergency Fund**	**صندوق الأمم المتحدة للطفولة**
WCED	**World Commission on Environment and Development**	**اللجنة العالمية للبيئة و التنمية**
WFP	**The World Food Programme**	**برنامج الأغذية العالمي**
WMO	**World Meteorological Organization**	**المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**
WHO	**World Health Organization**	**منظمة الصحة العالمية**
WTO	**World Trade Organization**	**منظمة التجارة العالمية**

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في أفريقيا. تم التركيز في الجانب النظري على أهم المقاربات النظرية المفسرة لكل من مفهوم الأمن، الأمن البيئي، و الأمن الإنساني.وتم إبراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات الأمنية من خلال أمْنَنَة التهديدات البيئية. في الجانب التطبيقي للدراسة تم إبراز التهديدات البيئية الرئيسية التي تعاني منها أفريقيا،و الإحاطة بكل الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على القطاعات المختلفة للأمن الإنساني. بالتركيز على منطقة القرن الأفريقي تمت معالجة أهم التحديات المختلفة التي فرضتها أثار التهديدات البيئية من تدهور اقتصادي، وأزمات غذائية ناجمة عن موجات الجفاف و تدهور الأراضي الزراعية ،و التصحر و إزالة الغابات ، و صراعات في المجتمع الرعوي حول الموارد الطبيعية مما أدى إلى تفاقم عدم الإستقرار في المنطقة. حاولت الدراسة تحديد أهم الحلول المطروحة على مستوى أفريقيا و منطقة القرن الأفريقي لمواجهة التهديدات البيئية .

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت حقيقة أن الأمن الإنساني في أفريقيا يتعرض إلى تحديات واسعة من قبل التهديدات البيئية ، هذه التهديدات التي تعتبر بمثابة تحديات عالمية في أسبابها و في حلولها ، و هي أيضا تحديات شاملة من حيث أن معظم النشاطات الإنسانية تساهم في بلورتها، في المقابل يتأثر كل من البشر و المحيط بانعكاسات التهديدات البيئية.

الكلمات المفتاحية للدراسة: مفهوم الأمن، الأمن البيئي، التهديدات البيئية، الأمن الإنساني، أفريقيا، القرن الأفريقي.

Abstract:

The study aims to highlight the impact of the environmental threats on human security in Africa. In the theoretical side The focus was on both the most important theoretical approaches that explain each of the concept of security, environmental security, and human security, and the importance of the environmental dimension in security studies through environmental threats Securitization .Moreover in the practical side of the study, the light is shed on the major environmental threats plaguing Africa, and Briefing all the negative consequences of these threats on the different sectors of human security, by focusing on the Horn of Africa , the study was to address the most important different challenges imposed by the effects of the environmental threats of economic decline, and food crises caused by drought , land degradation, Desertification and deforestation, and conflict in the pastoral community about natural resources, exacerbating instability in the region. Furthermore The study attempt to identify the most important Raised solutions at the level of Africa and the Horn of Africa to cope with environmental threats.

Finally, the results obtained in the research to prove the fact that human security in Africa is exposed to extensive challenges by the environmental threats, those threats are global challenges in their causes and solutions, and the of comprehensive in that most human activities contribute to the fleshed out, in contrast, the humans and the ecosystem are affected by the consequences of the environmental threats.

Keywords for the study: the concept of security, the environmental security, the environmental threats, the human security, Africa, the Horn of Africa.